مع الارتفاع التاريخي استثمارات الأجانب في أذونات وسندات الخزانة و في ظل الأرتباك الجيوسياسي

خبراء يطالبون بآلية تحوط و خطة طوارئ للتعامل مع الخروج المفاجئ للأموال الساخنة

الاستثمار الأجنبي المباشر .. حياة جديدة في شرايين الاقتصاد المصري

بين تهديدات أمريكا واستعدادات إيران وتحركات العقلاء

الشرق الأوسط يحبس أنفاسه
انتظارا للشرارة الأولي من الحرب الكبري

نبيع ولا نشتري ؟.. جنون الذهب يتواصل والأسواق تحت الرقابة

اليوم.. مجلس الشيوخ يفتح ملف تنظيم استخدام الأطفال للهاتف

الأحد
الاحد ١ فبراير ٢٠٢٦

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة الثامنة عشر • العدد ٨٢٨ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

مدينة العاصمة الطبية .. خطوة جديدة علي طريق استعادة الريادة المصرية في عالم الطب

القطاع العقاري في مصر يدخل مرحلة إعادة التوازن

خبراء : مصر تسابق الزمن لتعزيز قدرتها في توطين مشروعات الطاقة المتجددة

البترول تكشف عن بيانات حديثة حول الاكتشافات الجديدة وإحياء الحقول المتقادمة

الأعلي للطاقة يُلزم المصانع الكبرى بالاعتماد جزئيًا على الطاقة الشمسية

محافظ البنك المركزي يدعو لرفع الجاهزية الفنية لمواجهة الجرائم المالية

مدبولي يتفقد التشغيل التجريبي لمصنع شركة القناة للسكر واستعدادات موسم البنجر

كتب الدكتور أحمد المصطفى

مدبولي رئيس مجلس الوزراء ، في مستهل جولته يوم أمس السبت ، بمشروعات تنموية وخدمية بمحافظة المنيا، ومرافقوه، التشغيل التجريبي لمصنع شركة القناة للسكر، بمركز ملوي، غرب المنيا، والمنفذ بشراكة إماراتية - مصرية، لمتابعة الاستعدادات لموسم بنجر السكر لعام ٢٠٢٦، حيث استقبله لدى وصوله إلى الشركة الدكتور كامل العبدالله، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة، و حصة جمال الغرير، عضو مجلس إدارة الشركة.

ولدى وصوله إلى المصنع، استمع رئيس الوزراء إلى عرض تقديمي حول أنشطة الشركة، ثم التقط صورة تذكارية مع مسؤولي الشركة وعدد من العاملين بها، حيث أوضح الدكتور كامل العبدالله، أن شركة القناة للسكر تضم مصنع سكر بنجر كبير، به خط إنتاج واحد، بطاقة إنتاجية تصل إلى ٩٠٠ ألف طن سنوياً من السكر، يوفر نحو ٢٠٪ من استهلاك السوق المحلية، إلى جانب التصدير بعوائد تصل إلى ٨٠ مليون دولار سنوياً، ويعمل بالمصنع ما يزيد على ألف موظف مباشر وأكثر من ٧ الاف موظف غير مباشر، نحو ٦٠٪ منهم من محافظة المنيا.

وأوضح كامل، أن المصنع بدأ التشغيل التجريبي له في أبريل ٢٠٢٥ من موسم بنجر السكر ٢٠٢٤/٢٠٢٥، ثم توقف مع انتهاء استقبال البنجر في نهاية الموسم في ١٠ أغسطس ٢٠٢٥، ليخضع من حينها لأعمال صيانة المعدات والتجهيز لموسم بنجر السكر ٢٠٢٦.

كما قام مدبولي، ومرافقوه، بجولة داخل مصنع شركة القناة للسكر، والتي شهدت المرور على عدد من مراحل الإنتاج، حيث أوضح الدكتور كامل العبد الله، أن المصنع يتعامل مع أكثر من ٢٠ الف مُزارع لتوفير مُدخلات هذه الصناعة، وتم توريد وتشغيل نحو ٢,٦ مليون طن بنجر منذ بداية الموسم حتى تاريخه، كما قامت الشركة باستصلاح نحو ١٨١ الف فدان بصحراء غرب المنيا، تمد المصنع بنحو ٤٠٪ من الاحتياجات من البنجر، حيث تم زراعة نحو ١٤,٤ الف فدان منها بمحصول البنجر خلال موسم ٢٠٢٥/٢٠٢٦ إلى جانب محاصيل أخرى، ويتم إتباع أساليب ري حديثة تعتمد على نظام الزراعة الذكية مع تقنين استخدام المياه.

"الزراعة" تستعد لشهر رمضان بضخ المزيد من السلع بأسعار مخفضة وتكثيف الرقابة على الأسواق

أعلن علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، عن خطة الوزارة الشاملة لاستقبال شهر رمضان المبارك ، مؤكدا رفع حالة الاستعداد القصوى بكافة القطاعات الإنتاجية والمنافذ التابعة للوزارة.

تأتي هذه الخطوة تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية بتخفيف العبء عن كاهل المواطنين وتوفير سلع غذائية بجودة عالية وأسعار تنافسية، والمساهمة في خفض الأسعار.

ووجه «فاروق» بضخ كميات إضافية من اللحوم (الطازجة، المبردة، والمجمدة)، الدواجن، الأرز، الزيوت، والبقوليات، وبيض المائدة، بالإضافة إلى «يوميش رمضان» في جميع منافذ الوزارة الثابتة بمركز البحوث الزراعية، والمحطات البحثية، كذلك المنتشرة في مديريات الزراعة والإصلاح الزراعي بالمحافظات.

وقرر الوزير الدفع بأسطول من المنافذ المتنقلة لتستهدف المناطق النائية والأكثر احتياجا، والميادين العامة، والمناطق الأكثر كثافة، وطرح السلع بأسعار مخفضة تصل إلى ٢٥٪ مقارنة بالأسواق، وذلك من خلال سياسة «من المزرعة إلى المستهلك» لتقليل الحلقات الوسيطة.

وزير الإسكان: طرح الأراضي غير المستغلة على المستثمرين لتعظيم الموارد بحدائق أكتوبر

عقد المهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، اجتماعًا بمقر جهاز مدينة حدائق أكتوبر، في مستهل جولته التفقدية يوم أمس السبت ، لمتابعة سير العمل بمختلف القطاعات والمشروعات التنموية الجاري تنفيذها، وبحث سبل دفع العمل وتذليل العقبات.

وتابع الوزير خلال الاجتماع أعمال تطوير المحاور ومداخل المدينة، حيث يبلغ إجمالي أطوال الطرق المنفذة نحو 654 كيلومترًا من إجمالي الطرق الرئيسية، فيما يصل طول الطرق الجاري تنفيذها إلى 202 كيلومتر، تشمل 9 طرق رئيسية يجري تطويرها، إلى جانب الطرق المخطط تنفيذها مستقبلا.

كما استعرض الاجتماع موقف مشروعات الإسكان، ومنها مشروعات 810 عمارات، و396 عمارة، و151 عمارة، ومشروع «ديارنا»، حيث اطلع الوزير على موقف الوحدات المخصصة للمواطنين، والمخطط تسليمها وتخصيصها، إلى جانب الوحدات الجاري والمخطط تنفيذها لتلبية الطلب المتزايد على السكن بالمدينة.

وتناول الاجتماع الموقف التنفيذي للخدمات، حيث يجري تنفيذ 46 مبنى خدميًا متنوعًا تشمل مدارس، وأسواقًا تجارية، ووحدات صحية، ومستشفى، ومراكز شباب، وحضانات، وملاعب، ونقاط إسعاف، وموقف أتوبيس، ومعاهد أزهرية.

مصر تتولى رئاسة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

تبدأ رئاسة جمهورية مصر العربية لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اليوم الموافق الأول من فبراير ٢٠٢٦ لمدة شهر، وتأتي الرئاسة المصرية في توقيت دقيق تتزايد فيه التحديات الأمنية والسياسية والتنموية بالقارة الأفريقية، وظروف إقليمية ودولية متشابكة تتطلب التعاون وتضافر الجهود المشتركة لمواجهة تلك التحديات.

ومن المقرر أن تشهد الرئاسة المصرية تناول العديد من القضايا الهامة في المجالات السياسية والأمنية والتنموية والبيئية.

وبحسب بيان صادر عن وزارة الخارجية، تستهدف الرئاسة المصرية تعزيز فعالية مجلس السلم والأمن باعتباره الجهاز الرئيسي المعني بصون الاستقرار وإرساء الأمن بالقارة الإفريقية، من خلال مقاربة شاملة تهدف لتطوير بنية السلم والأمن والحوكمة في أفريقيا، بما يسهم في تسوية النزاعات ودعم الأمن والاستقرار وتحقيق أهداف أجندة الاتحاد الأفريقي للتنمية ٢٠٦٣.

وستحرص الرئاسة المصرية لمجلس السلم والأمن على تجسيد الثوابت والمبادئ الراسخة في الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والتي تقوم على احترام سيادة الدول ووحدتها وسلامة أراضيها، وصون مؤسساتها الوطنية، وعدم التدخل في الشئون الداخلية، وتعزيز العمل متعدد الأطراف في إطار الاتحاد الأفريقي.

فيتش سولوشنز» تتوقع تسارع نمو الاقتصاد المصري إلى ٥,٣٪ في ٢٠٢٥/٢٠٢٦

كتبت – رضوى عبدالله

توقعت فيتش سولوشنز، تسارع معدل النمو السنوي للاقتصاد المصري إلى ٥,٣٪ خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مدفوعًا بتحسن عدد من المؤشرات الأساسية، في مقدمتها الاستثمار وصافي الصادرات وقطاعي السياحة وقناة السويس.

وأوضحت فيتش سولوشنز، أن الاستثمارات من المرجح أن تشهد نموًا ملحوظا خلال العام المالي المذكور، مدعومة بتنفيذ استثمارات رأسمالية جديدة، إلى جانب تسريع وتيرة بعض المشروعات التي كانت مؤجلة.

كما أشارت، إلى تحسن متوقع في صافي الصادرات، مع توقعات بنمو قوي في صادرات السلع، خاصة تلك المرتبطة بالقطاعات الصناعية الثقيلة، بما يدعم الأداء العام للاقتصاد.

مصر تستهدف إنتاج ١١ مليون طن قمح هذا الموسم وتوسّع المساحات المزروعة

رويترز

قال رئيس قطاع الخدمات بوزارة الزراعة المصرية، أحمد عضام، إن مصر تستهدف إنتاج ما يتراوح بين ١٠,٥ و١١ مليون طن من القمح خلال الموسم الزراعي الحالي، في إطار جهود الدولة لتعزيز الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

وأضاف عضام، في تصريحات لوكالة رويترز، أن إجمالي المساحات المزروعة بالقمح هذا الموسم تجاوز ٣,٧ مليون فدان، بزيادة تفوق ٢٠٠ الف فدان عن المستهدف المعلن سابقًا.

وأشار المسؤول المصري إلى أن الحكومة تتوقع شراء ما بين ٤,٥ و٥ ملايين طن من القمح المحلي، لاستخدامها ضمن برنامج الخبز المدعم، الذي يُعد أحد أهم برامج الحماية الاجتماعية في البلاد.

وتأتي هذه التقديرات في ظل سعي مصر إلى رفع معدلات الاكتفاء الذاتي من القمح، وسط تقلبات الأسواق العالمية وارتفاع تكاليف الاستيراد.

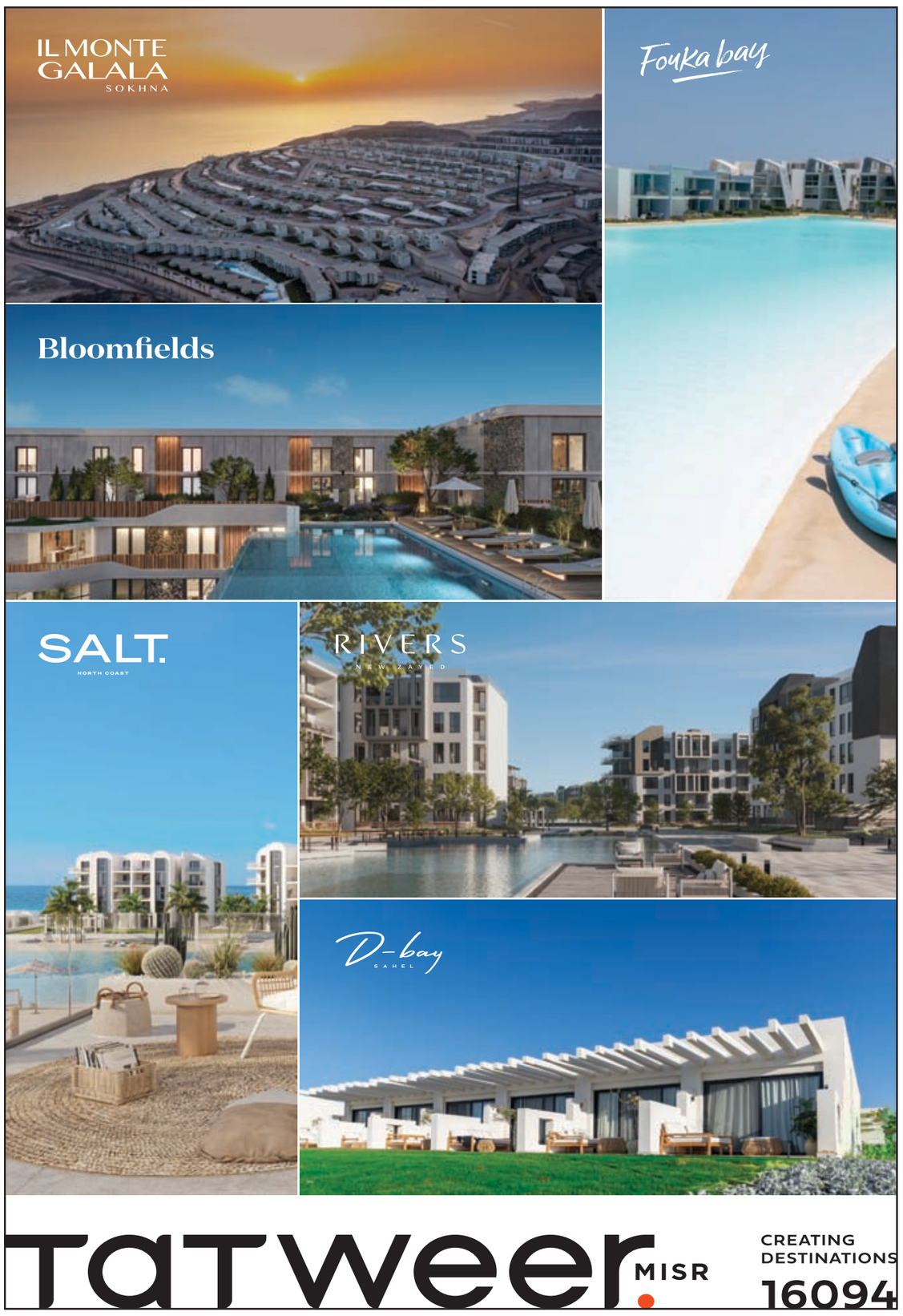

الحصاد
الرؤية الفائبة أمام عينيك

● السنة الثامنة عشر ● الاحد 1 فبراير 2026 ● العدد 828

المالية: ٣٨٢,٨ مليار جنيه فائضاً أولياً بنمو ملحوظ خلال نصف العام المالي الحالي

أعلنت وزارة المالية في بيان لها عن ارتفاع الفائض الأولي بالموازنة العامة للدولة ليصل إلى 382,8 مليار جنيه بنسبة 1,8% من الناتج المحلي الإجمالي، خلال النصف الأول من العام المالي الحالي 2026/2025، مقارنة بـ 230,3 مليار جنيه بنسبة 1,3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.. وفي الوقت نفسه، سجل العجز الكلي 881,7 مليار جنيه ما يعادل 4,2% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 708,8 مليار جنيه ما يعادل 4% من الناتج خلال الفترة نفسها من العام السابق.

وأرجعت الوزارة هذا الأداء إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بنحو 32% لتسجل 1,204 تريليون جنيه مقابل 912,4 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي الماضي، وهو ما يعكس نمو حصيلة معظم أنواع الضرائب بشكل متكامل، مدفوعا بتحسن العلاقة مع مجتمع الأعمال واستمرار جني ثمار الحزم الضريبية، وخاصة على ضريبة الدخل وضرائب النشاط التجاري والصناعي.

القطاع العقاري فـي مصر يدخل مرحلة إعادة التوازن

الحكومة تعمل بالتعاون مع المطورين ووزارة الإسكان على إعداد إطار تشريعي ومؤسسي لتنظيم السوق العقارية

يمر السوق العقاري المصري، حاليًا بمرحلة إعادة توازن وتنظيم بعد فترة من النمو المتسارع، وذلك بحسب إجماع مطورين عقاريين ، وتصريحات وزير الإسكان المهندس شريف الشربيني ، والذي يري أن هذه المرحلة تعزز من استدامة القطاع، وتدفع نحو التركيز على جودة المنتج العقاري، والالتزام بالجداول الزمنية، وضمان الملاءة المالية للمشروعات، مع استمرار وجود طلب حقيقي، خاصة على مشروعات الإسكان المتوسط والمجتمعات المتكاملة.

ويشير المهندس شريف الشربيني إلي الاستراتيجية الوطنية للقطاع العقاري، تقوم على تحقيق التوازن بين توفير السكن الملائم للمواطنين، وتحسين جودة الحياة العمرانية، واستمرار جذب الاستثمارات طويلة الأجل، مشيرًا إلى أن الدولة المصرية تعمل على تطوير أطر الشراكة مع القطاع الخاص في المشروعات الكبرى، بما يسهم في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، ويدعم القدرة على التملك.

وفيما يتعلق بالبيئة التشريعية والتنظيمية، أشار الوزير إلى الجهود المبذولة لتطوير الإطار التشريعي المنظم للسوق العقاري، وتسهيل إجراءات التملك، والتحول الرقمي في خدمات الأراضي والتراخيص، إلى جانب توحيد المعايير التخطيطية والبنائية بما يتوافق مع المعايير الدولية، ودعم مفهوم تصدير العقار وربط المنتج العقاري المصري بالأسواق الإقليمية والعالمية.

ويؤكد الشربيني أن توجه الدولة نحو تطوير أدوات التمويل العقاري، وتعزيز الشراكات الكبرى، إلى جانب النمو السكاني والتحضر، تمثل عوامل داعمة لاستمرار جاذبية السوق العقاري المصري، مؤكدًا أن المرحلة المقبلة تركز على تعظيم القيمة والاستدامة وليس التوسع الكمي.

جاذبية السوق المصري

وفي تقرير له تناول مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، نتائج استطلاع رأي قامت به شركة «نايت فرانك» -وهي من أكبر شركات الاستشارات العقارية حول العالم- بالتعاون مع شركة «يوجوف» لأبحاث السوق على عينة من المبحوثين من أصحاب الثروات المرتفعة المقيمين في كل من ألمانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وذلك بهدف التعرف على مدى جاذبية مصر للمواطنين في تلك الدول باعتبارها وجهة للاستثمار العقاري في المشروعات العملاقة، والتي تمثل محورًا رئيسًا في خطط الحكومة لتحفيز الاقتصاد المصري وتعزيز جاذبية البلاد للمستثمرين العالميين، وقد تمثلت أهم ثلاثة عوامل تجعل مصر وجهة جذابة للاستثمار العقاري .

ومن بين نتائج الاستطلاع أن عينة من أصحاب الثروات المرتفعة المقيمين في بريطانيا رأوا أن البنية التحتية العالية 24% تليها أسعار العقارات الجذابة 22.2%، والعقارات المطورة من قبل مطورين موثوقين 20.4% هي أهم ثلاث عوامل من وجهة نظرهم تجعل مصر جاذبة للاستثمار العقاري.

وبالنسبة لعينة من أصحاب الثروات المرتفعة المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية ، جاءت أسعار العقارات الجذابة في المرتبة الأولى بنسبة 28.3% تليها جودة البنية التحتية العالية 20% ثم القرب من العالم السياحية الثقافية والتاريخية 18.3% .

أما بالنسبة لعينة من أصحاب الثروات المرتفعة المقيمين في ألمانيا ، فجاء القرب من العالم السياحية الثقافية والتاريخية 23.5% ثم جودة البنية التحتية 19.6% وتوفر عقارات في مواقع ساحلية 17.7%.

وبالنسبة لعينة من أصحاب الثروات المرتفعة المقيمين في الإمارات ، جاء توافر عقارات في مواقع ساحلية بنسبة 32% ثم العقارات المطورة من قبل مطورين موثوقين 26%، وتجربة فاخرة بمستوى عالمي 24% .

وبالنسبة لعينة من أصحاب الثروات المرتفعة المقيمين في السعودية جاء 32.7% لتوافر عقارات في مواقع ساحلية ثم 32.7 جودة البنية التحتية العالية و30.6% نمط حياة مناسب للعائلة.

تشريعات جديدة

وتعمل الحكومة المصرية، بالتعاون مع المطورين ووزارة الإسكان، على إعداد إطار تشريعي ومؤسسي لتنظيم السوق العقارية، يهدف إلى تعزيز الانضباط وضمان تنفيذ المشروعات وفق المواعيد المحددة.

وأكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، أن الإطار الجديد سيشمل تصنيف المطورين العقاريين إلى فئات متعددة بناءً على قدراتهم الفنية والمالية وسجلهم في تنفيذ وتسليم المشروعات، بما يساهم في تحقيق التوازن بين حجم المشروعات المطروحة وإمكانات الشركات على التنفيذ الفعلي.

وأوضح أن القطاع العقاري يعد من القطاعات الناجحة والمميزة للاقتصاد المصري، مشيراً إلى أن الدولة تستهدف الحفاظ على استدامة هذا القطاع ومنع أي تعثرات قد تسيء إلى سمعته، خاصة ما يتعلق بتأخر تسليم بعض المشروعات.

وفي هذا السياق، قال رئيس منصة مصر العقارية، أحمد البطراوي، إن الأسباب الرئيسية للتحديات التي تواجه بعض المشروعات العقارية لا تعكس ضعف السوق، وإنما تعود إلى غياب الحوكمة وضعف التشريعات والقوانين التي تنظم العلاقة بين المواطن والمستثمر والمطور.

وأوضح البطراوي، أن بعض المشكلات المتعلقة بالتأخير في التسليم جاءت نتيجة تقلبات أسعار مواد البناء وتكاليف الإنتاج، مشيراً إلى أن السوق يمكنه الاستفادة بشكل كبير من التشريعات الجديدة التي تعمل الدولة على وضعها حالياً لتنظيم القطاع.

وأشار إلى أن تصنيف المطورين سيتم على أساس قدراتهم المالية وسجلهم في تسليم المشروعات السابقة، مع تحديد مواعيد التسليم ومراقبة الأداء، مؤكداً أن أي مطور متعثر سيكون له تصنيف محدد، كما يتم العمل على وضع عقد موحد وحسابات ضمان لضمان حقوق جميع الأطراف، بما يشمل المواطن والمستثمر والمطور ضمن منظومة تكنولوجية متكاملة.

ولفت إلى أهمية إنشاء هيئة عقارية وطنية محايدة، لا تتبع المطورين أو أي جهة أخرى، على أن تكون تحت إشراف مجلس الدولة، لتكون طرفا وسيطا بين المستثمر والمطور، مع إشراف الدولة على النظام العقاري بشكل كامل.

وأضاف أن تعزيز عمليات الاندماج والاستحواذ بين الشركات الكبيرة والصغيرة يعد خطوة صحية للسوق، حيث يسهم في رفع جودة المنتجات العقارية، ويعكس نضجا طبيعيا وتطورا في القطاع، من حيث التركيز على الجودة بدل الكم، ودعم نمو السوق بشكل عام.

تحديات ونمو

من جانبه أكد أيمن سامي الخبير العقاري ، أن سوق العقارات المصري عام 2025 شهد نموًا مستدامًا رغم التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية، مشيرًا إلى أن قطاع المكاتب سجل طلبًا مرتفعًا على المساحات المكتبية عالية الجودة، فيما امتلأت مساحات العمل المرنة بالكامل، لتعكس قدرة السوق على التكيف مع احتياجات الشركات متعددة الجنسيات والمستثمرين المحليين والدوليين.

وأوضح سامي أن سوق العقارات السكنية شهد توسعًا ملموسًا مع انخفاض أسعار الفائدة، وظهور مطورين صغار يقدمون وحدات أكثر قدرة على التحمل، في حين ارتفعت المعاملات الرقمية بنسبة 200% لتتجاوز قيمتها 1.5 مليار جنيه، مما يعكس اتجاهًا متناميًا للتحول الرقمي في القطاع.

وأضاف أن متوسط أسعار الشقق في القاهرة الكبرى تراوح بين أقل من 70 ألف جنيه للمتر المربع وحتى أسعار أعلى للفيلات، مع تسليم 29 ألف وحدة العام الماضي، وتوقع وصول إجمالي المخزون إلى 325 ألف وحدة، مع استقرار الأسعار في معظم الفئات.

وأشار سامي إلى قوة سوق التجزئة، حيث بدأت الإيجارات في الارتفاع بنسبة 7 إلى 8% مع معدلات إشغال صحية تتراوح بين 2 و7% بحسب المنطقة، مؤكدًا على قدرة السوق على استيعاب التغيرات الاقتصادية وتحسين تجربة المستهلك.

ونوه بالأداء المتميز لقطاع السياحة والضيافة، مع استقبال مصر 19 مليون سائح العام الماضي بزيادة 21% عن العام السابق، وارتفاع متوسطات الإشغال اليومية للفنادق بنسبة 13.6%، مع توقعات بتسليم 3,100 غرفة هذا العام ليصل إجمالي المخزون إلى نحو 28,700 غرفة، مضيفًا أن افتتاح المتحف المصري الجديد ساهم في تعزيز حركة السياحة وتوسيع الفرص الاستثمارية في القطاع.

أحمد ابراهيم

مصر تستضيف أول قمة للذكاء الاصطناعي بالشرق الأوسط وأفريقيا ٢٠٢٦

تستعد جمهورية مصر العربية لاستضافة قمة ومعرض الذكاء الاصطناعي العالمي «Ai Everything» الشرق الأوسط وإفريقيا – مصر ٢٠٢٦ للمرة الأولى، وذلك يومي ١١ و١٢ فبراير ٢٠٢٦ بمركز مصر للمعارض الدولية بالقاهرة، بمشاركة واسعة تضم أكثر من ٣٥٠ شركة عالمية وشركة ناشئة من أكثر من ٣٠ دولة.

ويُقام الحدث تحت مظلة GITEX، أكبر شبكة عالمية لفعاليات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، برعاية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبالتعاون مع هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA)، في خطوة تعكس المكانة المتنامية لمصر كمركز إقليمي رائد في مجال الذكاء الاصطناعي.

وتشير تقارير دولية إلى أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي يُتوقع أن تسهم بنحو 1,5 تريليون دولار في اقتصاد القارة الإفريقية بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما يعزز أهمية القمة كمنصة استراتيجية لدفع الابتكار والاستثمار ونقل المعرفة إلى الأسواق الإفريقية والشرق أوسطية.

وتأتي استضافة مصر للحدث في ظل تصنيفها بالمرتبة الأولى إفريقيًا في جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي، والثالثة عربيًا في مرونة الذكاء الاصطناعي، وفق مؤشر Oxford Insights، إلى جانب دورها كبوابة إقليمية تربط بين إفريقيا والشرق الأوسط، ومركز محوري لتطوير حلول الذكاء الاصطناعي الناطقة باللغة العربية.

ويسهم الحدث في دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الثانية للذكاء الاصطناعي، عبر جذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز الشراكات الدولية، وربط منظومة الابتكار المحلية بالأسواق العالمية، بما يساعد على تحويل التقنيات المتقدمة إلى قيمة اقتصادية مستدامة في مختلف القطاعات.

وتشهد القمة استعراض تطبيقات عملية للذكاء الاصطناعي في مجالات متعددة، من بينها الحوسبة السحابية، والأمن السيبراني، ومراكز البيانات، والاتصالات، والخدمات الحكومية، والرعاية الصحية، والتنقل الذكي، والتكنولوجيا المالية، والمدفوعات الرقمية. ويشارك في الحدث عدد من كبرى شركات التكنولوجيا العالمية، من بينها Microsoft, Cisco, H PE, Red Hat, Amazon Web Services, Capgemini, Da taiku, e& Egypt, Fortinet إلى جانب شركات إقليمية رائدة مثل Alkan, CyShield, Link Data Center، وعدد من شركات الذكاء الاصطناعي العربية والدولية التي اختارت القاهرة منصة لعرض حلولها.

كتابا « حكايات كوكب المؤثرين» و «مسرح الجريمة الإلكترونية» يشاركان في معرض القاهرة الدولي للكتاب النسخة ٥٧

يشارك كتاب «حكايات كوكب المؤثرين» وكتاب «مسرح الجريمة الإلكترونية» في معرض القاهرة الدولي للكتاب بنسخته ال 57 للكاتبة والإعلامية جرمين عامر – عضو إتحاد الإعلاميين العرب وإتحاد كتاب مصر.

يرصد كتاب «حكايات كوكب المؤثرين» نشأة قوة إعلامية جديدة في عالم رقمي تحكمه الخوارزميات، ويقاس فيه النفوذ بعدد المتابعين وعلامات الليك والشير. عالم ديجيتال يحكمه نخبة من صناع الرأي العام، والذوق الإجتماعي، وأنماط السلوك الجديد. حيث تصاغ فيه القيم والأخلاق وفق معدلات التفاعل وثمن الرعايات، عبر كاميرا صغيرة وكلمة مدروسة وخطوة جريئة.

يأتي هذا الكتاب إستكمالا لسلسلة كتب تتناول عوالم الانفلونسر وصناع المحتوى، كذلك الجانب الخفي والضغوط التي يتعرض لها المؤثرين من جراء هوس الترند، وفقدان الخصوصية. ليؤكد أن التأثير والإستمرارية لا يقاس بعدد المتابعين، بل بعمق الرسالة الإعلامية وأثرها علي الجمهور والمجتمع. كاشفا ان التحول في صناعة المحتوي الإبداعي من العفوية إلى صناعة منظمة، انعكس علي نمو الاقتصاد المعرفي بمليارات الدولارات، وسط توقعات بوصوله لاكثر من تريليون دولار 2030.

كما يناقش الكتاب عدة أسئلة جوهرية حول أخلاقيات التأثير، وحدود المسؤولية للانفلونسر وصناع المحتوي، ودور الجمهور وأصحاب منصات التواصل الإجتماعي، كذا الدول والمؤسسات الإعلامية. ليطرح نموذج لاطار تنظيمي او ميثاق شرف يحديد المسئولية المهنية والأخلاقية للانفلونسر وصناع المحتوي حتي نتجنب الفوضي والعشوائية.

اما الكتاب الثاني هو «مسرح الجريمة الإلكترونية» والذي يرصد التحول الجذري في مفهوم الجريمة من الواقع الملموس إلى الفضاء الرقمي، عبر عمليات إحتيال إلكتروني، وإنتحال للهوية، وإبتزاز رقمي، وصولا إلى الجرائم العابرة للحدود.

يستعرض الكتاب سلوك المجرم المعلوماتي، وآليات إستغلاله لثغرات الوعي لمستخدمي منصات التواصل الإجتماعي أو البنوك الرقمية، قبل الثغرات التقنية. موضحا كيف يتحول المستخدم العادي إلى ضحية بسبب غلطة بسيطة، او ثقة زائدة، أو جهل رقمي، أو إهمال أمني.

فضلا عن طرح مجموعة من الرسائل التوعوية لبناء ثقافة الأمن السيبراني، كخط الدفاع الأول للحماية الرقمية للإفراد والمؤسسات والدول لان ببساطة #الاحتياط_واجب.

توقيع مذكرة تفاهم مع شركة "شنايدر إلكتريك" لدفع العمل المناخي وتعزيز الأمن الغذائي

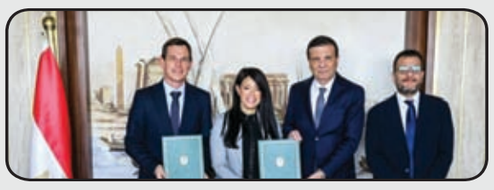

وقّعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مذكرة تفاهم مع شركة شنايدر إلكتريك مصر، في إطار تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لدعم جهود العمل المناخي، وتسريع التحول نحو الاقتصاد الأخضر، بما يتسق مع محاور المنصة الوطنية للمشروعات الخضراء برنامج «نوفي»، محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة.

ووقّعت مذكرة التفاهم الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وسيباستيان ريز، الرئيس التنفيذي لشركة شنايدر إلكتريك لمنطقة شمال شرق إفريقيا والمشرق العربي، بحضور علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، وفريج جيجان، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد).

ووفقًا لمذكرة التفاهم التي يتم تنفيذها في الفترة من ٢٠٢٦-٢٠٢٩، تتعاون شركة شنايدر إلكتريك مع الجهات المعنية، لتوفير حلول متكاملة من أجل تعزيز الزراعة المستدامة المتوافقة مع التغيرات المناخية، في إطار محور الغذاء ببرنامج نوفي وبما يتكامل مع الجهود المبذولة في إطار مشروع «الإدارة المتكاملة للموارد المائية المقاومة للتغيرات المناخية في وادي النيل – كراون»، بما يستهدف الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة، تسريع وتيرة العمل المناخي، ودعم صغار المزارعين وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية المستمرة.

وأكدت الدكتورة رانيا المشاط،أن توقيع مذكرة التفاهم يعكس حرص الدولة على تعظيم دور الشراكات التنموية مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية، لدعم التنمية الريفية المستدامة، وتعزيز الأمن الغذائي، وزيادة قدرة صغار المزارعين على التكيّف مع آثار التغيرات المناخية، موضحة أن ما نشهد توقيعه يأتي استمرار للجهود التي تقوم بها الوزارة.

اليوم .. مجلس الشيوخ يفتح ملف تنظيم استخدام الأطفال للهاتف المحمول

يناقش مجلس الشيوخ، خلال جلساته العامة، اليوم الأحد و غدا الاثنين طلب مناقشة عامة مقدم من النائب وليد التمامى بشأن «استيضاح سياسة الحكومة حول تنظيم استخدام الأطفال للهاتف المحمول". وقال «التمامى» فى طلبه، إنه فى ضوء التحديات المجتمعية المتزايدة التى يشهدها العالم المعاصر نتيجة الانتشار الواسع لاستخدام الهواتف المحمولة، خاصة بين الأطفال، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية تمس الصحة النفسية والعقلية والسلوكية للأجيال الناشئة، يأتى طلب المناقشة، حول دراسة واستصدار تشريع ينظم استخدام الهاتف المحمول للأطفال، أسوة بما تم اتخاذه من إجراءات وتشريعات فى عدد من الدول المتقدمة مثل أستراليا وإنجلترا.

و أضاف: «يأتى هذا الطلب انطلاقًا من المسؤولية الوطنية فى الحفاظ على صحة الأطفال وحمايتهم من المخاطر المتزايدة المرتبطة بالاستخدام المفرط وغير المنضبط للتكنولوجيا الحديثة، والتى أثبتت العديد من الدراسات الطبية والتربوية ارتباطها بزيادة معدلات الإصابة باضطرابات طيف التوحد، وتأخر النمو اللغوى، وضعف التركيز، والعزلة الاجتماعية، فضلا عن التأثيرات السلبية على التحصيل الدراسى وبناء الشخصية.

و اشار النائب إلى ان المناقشة تستهدف الوقوف على رؤية الحكومة وخطتها التنفيذية للتعامل مع هذه الظاهرة، ومدى جاهزية التشريعات الحالية لمواكبة هذه التحديات، ودور وزارات التربية والتعليم، والصحة، والاتصالات، والمجلس القومى للطفولة والأمومة، فى وضع إطار متكامل يحقق التوازن بين الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وحماية الأطفال من مخاطرها.

وطالب النائب باستيضاح سياسة الحكومة فى هذا الشأن نحو بيان تنظيم استخدام الأطفال للهاتف المحمول، وبحث إمكانية إصدار تشريع واضح ومحدد يضع ضوابط لاستخدام الهاتف المحمول للأطفال حفاظا على صحتهم النفسية والعقلية، وصونا لمستقبل الأجيال القادمة، وبما يتماشى مع توجيهات القيادة السياسية ورؤية الدولة لبناء الإنسان المصري.

رضوى عبدالله

وزارة الزراعة ترد على الأنباء المتداولة حول تفشي استخدام مبيدات وهرمونات غير صالحة للاستخدام الآدمي

تابعت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، من خلال مركزها الإعلامي، باهتمام بالغ ما تم تداوله مؤخرًا في أحد مقاطع الفيديو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والذي تضمن ادعاءات غير دقيقة حول انتشار مبيدات غير صالحة، وعدم سلامة منتجات الخضر والفاكهة، واستخدام هرمونات في الإنتاج الداجني.

وفي إطار حرص الوزارة على توضيح الحقائق للرأي العام، أكدت أن جميع المبيدات الزراعية المتداولة في الأسواق تخضع لعملية تسجيل دقيقة وصارمة من قبل «لجنة مبيدات الآفات الزراعية»، التي تضم نخبة من العلماء والخبراء. ولا يُصرح بتداول أي مركب إلا بعد اجتيازه تجارب حقلية وتحليلات معملية دقيقة، لضمان مطابقته للمعايير الدولية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة «فاو» ومنظمة الصحة العالمية.

وأضافت الوزارة أن لجنة مبيدات الآفات الزراعية تشرف على تنفيذ برنامج «الخطة الوطنية لرصد متبقيات المبيدات في الخضر والفاكهة في الأسواق المحلية»، لضمان عدم تجاوز متبقيات المبيدات الحدود الآمنة المسموح بها عالميًا. وقد شمل البرنامج خلال موسم ٢٠٢٥ سحب ٤٧٦٠ عينة من ٣٤ محصولًا من الفاكهة والخضر، جُمعت من ٢٠ سوقًا مركزيًا في ١٧ محافظة على مستوى الجمهورية.

وأشارت الوزارة إلى إحكام قبضتها الرقابية بالتنسيق مع أجهزة الدولة كافة، حيث أسفرت الجهود خلال العام الماضي عن تنفيذ ١٤,١٢٩ زيارة تفتيشية مفاجئة شملت مخازن ومنافذ بيع في القرى والنجوع، والتحفظ على ٣٨٥,٩ طن من المبيدات غير المسجلة والمغشوشة قبل تداولها، فضلًا عن تحرير ٣٧١,٩٠٩ محاضر ضد المخالفين، وتقنين أوضاع ٨,٣٨٢ محلًا يخضع حاليًا لرقابة الوزارة المباشرة، مع استمرار إغلاق مصانع «بير السلم».

وأضافت أنه خلال عام ٢٠٢٥ تم تنفيذ ١,١٠٨ دورات تدريبية، نتج عنها اعتماد ٣,٢٠٠ مطبق مبيدات جديد، ليصل إجمالي المطبقين المعتمدين إلى ٢٩,٢٨٥ مطبقًا (من مستهدف ٥٠ ألفًا)، لضمان الاستخدام السليم للمبيدات. كما تم تدريب ١,١٥٦ من مديري المحال.

وأوضحت أنه يتم إصدار «كتاب التوصيات المعتمدة لكافحة الآفات الزراعية» دوريًا ويوزع مجانًا، إضافة إلى نشره على الموقع الإلكتروني للجنة مبيدات الآفات الزراعية، ليكون مرجعًا للفلاح في التمييز بين المنتج الأصلي والمقلد.

صادرات مصر تواصل الكشف عن الأرقام القياسية

ارتفاع كبير لصادرات مصر غير البترولية خلال ٢٠٢٥ بنسبة ١٧ ٪ لتسجل ٤٨,٥ مليار دولار .. صادرات الذهب ٧,٦ مليار دولار

واصلت الصادرات المصرية غير البترولية الكشف عن أرقامها القياسية خلال الفترة الأخيرة ، حيث كشف بيان لوزارة الاستثمار والتجارة الخارجية المصرية الأسبوع الماضي ، عن ارتفاع الصادرات غير البترولية بنسبة ١٧٪ خلال عام ٢٠٢٥ لتسجل نحو ٤٨,٥ مليار دولار، مقارنة بنحو ٤١,٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٤.

وقالت الوزارة إن الواردات المصرية من الخارج سجلت ارتفاعا طفيفا حيث بلغت خلال عام ٢٠٢٥ نحو ٨٣ مليار دولار، مقارنة بنحو ٧٩,٣ مليون دولار خلال ٢٠٢٤ بنسبة زيادة ٥% .

ووفقا للبيان، انخفض العجز في الميزان التجاري لمصر خلال ٢٠٢٥ بنسبة ٩٪ حيث بلغ ٣٤,٤ مليار دولار، مقارنة بنحو ٣٧,٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٤.

وتستهدف وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية أن تكون مصر ضمن أفضل ٥٠ دولة عالميا في مؤشرات التجارة، وزيادة الصادرات لتصل إلى ١٤٥ مليار دولار سنويا، وخفض العجز في الميزان التجاري، وتسهيل الإجراءات، وتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية المبرمة بين مصر وشركائها التجاريين، وكذا حماية الصناعة المحلية بأدوات المعالجات التجارية وفقا للاتفاقات الدولية.

وتضمنت أكبر الأسواق المستقبلة للصادرات المصرية غير البترولية عام ٢٠٢٥، الإمارات، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، وإيطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية.

صادرات الذهب

وحققت صادرات مصر من الذهب خلال عام ٢٠٢٥ ارتفاعا كبيرا حيث وصلت إلى ٧,٦ مليار دولار مقارنة بنحو ٣,٢ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٤ بزيادة بلغت ٤,٤ مليار دولار.

كما تضمنت أبرز القطاعات، قطاع السلع الهندسية والإلكترونية بقيمة ٦,٤ مليار دولار، وقطاع الحاصلات الزراعية بقيمة ٤,٦ مليار دولار، وقطاع الملابس الجاهزة بقيمة ٣,٣ مليار دولار، والغزل والمنسوجات بقيمة ١,١ مليار دولار، والصناعات الطبية بقيمة ٩٩٦ مليون دولار، والطباعة والتغليف والورق والكتب والمصنفات بقيمة ٩٣٥ مليون دولار، وقطاع المفروشات بقيمة ٦٣٨ مليون دولار، وقطاع الأثاث بقيمة ٤٢٧ مليون دولار، وقطاع الجلود والأحذية والمنتجات الجلدية بقيمة ١٠٧ ملايين دولار.

صادرات الملابس

وتنافس مصر من خلال صادرات قطاع الملابس الجاهزة على المركز الأول في القارة الإفريقية، بعد أن حققت صادرات القطاع ٣,٤ مليار دولار خلال ٢٠٢٥ مقابل ٢,٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، لتصبح مصر من أكبر مصدري الملابس في القارة الإفريقية.

وأشار تقرير المجلس التصديري للملابس الجاهزة، إلى أن صادرات مصر تجاوزت صادرات أكبر المصدرين في قارة إفريقيا، والدول العربية في ظل المساعي الكبرى التي تقوم بها مصر لتعميق صناعة الملابس الجاهزة لتصبح مصر قاعدة صناعية قوية في افريقيا.

ومن جانبه كشف المهندس فاضل مرزوق رئيس المجلس التصديري للملابس الجاهزة، أن قفزة الصادرات ٢٢٪ خلال عام ٢٠٢٥، دون دخول الإنتاج الجديد للاستثمارات الأجنبية التي استطاعت مصر جذبها خلال عام ٢٠٢٥ وجاري العمل علي تنفيذها بالبلاد، والتي قد يظهر أثارها في أرقام الصادرات على مدار عامي ٢٠٢٦-٢٠٢٧.

وتوقع «مرزوق» أن ترتفع صادرات القطاع بأكثر من مليار دولار خلال العام الجاري، ليصل إجمالي صادرات الملابس الجاهزة المصدرة من مصر ٤,٤ مليار دولار لأول مرة في تاريخ القطاع، وهو ما يكشف عن نمو غير مسبوق في صناعة الملابس الجاهزة.

الصناعات الغذائية

أعلن المجلس التصديري للصناعات الغذائية أن قطاع الصناعات الغذائية المصري حقق إنجازًا تاريخيًا خلال عام ٢٠٢٥، بعدما تجاوزت قيمة الصادرات ٦,٨٠٧ مليارات دولار، مقابل ٦,٠٩٧ مليارات دولار في عام ٢٠٢٤، محققًا معدل نمو بلغ ٧١٢٪، وبزيادة قدرها ٧١١ مليون دولار.

وأكد البيان أن هذا الأداء يعكس الدور المتنامي للصناعات الغذائية كأحد أهم محركات الصادرات غير البترولية، حيث استحوذ القطاع على نحو ١٤٪ من إجمالي الصادرات غير البترولية، ليحتل المركز الثالث بين القطاعات التصديرية الرئيسية في مصر.

مواد البناء والكيماويات تتصدران القائمة

شكل قطاع مواد البناء المرتبة الأولى في هيكل الصادرات بقيمة ١٤,٨٨ مليار دولار، يليه قطاع المنتجات الكيماوية والأسمدة بنحو ٩,٤١٩ مليار دولار، ثم الصناعات الغذائية بقيمة ٦,٨٠٣ مليار دولار.

كما حققت قطاعات تصديرية أخرى نموًا لافتًا ، وشملت : السلع الهندسية والإلكترونية: ٦,٤٦٨ مليار دولار ، الحاصلات الزراعية: ٤,٦٩٢ مليار دولار ، الملابس الجاهزة: ٣,٣٩٤ مليار دولار ، الغزل والمنسوجات: ١,١٦٧ مليار دولار ، الصناعات الطبية: ٩٩٦ مليون دولار ، الطباعة والتغليف والورق: ٩٣٥ مليون دولار ، المفروشات: ٦٣٨ مليون دولار ، الأثاث: ٤٢٧ مليون دولار ، والجلود والأحذية والمنتجات الجلدية: ١٠٧ ملايين دولار.

شيماء مرسي

التضامن الاجتماعي تطلق شركة «مصر المتحدة للسياحة» وتعلن إتاحة أول برامج العمرة

اعلنت وزارة التضامن الاجتماعي، ممثلة في المؤسسة القومية لتيسير الحج، عن إطلاق شركة «مصر المتحدة للسياحة» كشركة تابعة للمؤسسة، في خطوة جديدة تهدف إلى تقديم خدمات سياحية ودينية متميزة وفق أعلى معايير الجودة والتنظيم.

وفي هذا الإطار، وجهت المؤسسة بالشكر والتقدير لكل من وثق بها على مدار السنوات الماضية، مؤكدة بدء إتاحة أول برامج شركة مصر المتحدة للسياحة لأداء مناسك العمرة، بما يعكس التزامها بتقديم تجربة آمنة وميسّرة تليق بضيوف الرحمن.

وتؤكد المؤسسة القومية لتيسير الحج أن إطلاق الشركة يأتي ضمن رؤيتها للتوسع في تقديم خدمات متكاملة، تعتمد على الخبرة المتراكمة والشفافية، وتضع راحة المعتمرين والحجاج في مقدمة أولوياتها.

وفي وقت سابق انطلقت، أولى اجتماعات اللجنة التنسيقية المشتركة بين وزارة السياحة والآثار ووزارة الحج والعمرة السعودية، وذلك بمقر وزارة الحج والعمرة بمدينة جدة.

واتفق الجانبان على أن ترتكز الحملة على منهجية توعوية متكاملة تحوّل الإرشادات التنظيمية الصادرة عن الوزارتين إلى رسائل مبسطة تستهدف جميع الشرائح، مع استثمار القنوات الأكثر وصولًا وتأثيرًا لدى المعتمرين، بما في ذلك المنصات الرقمية وكافة الوسائل الإعلامية، لضمان وصول الرسائل التوعوية قبل وأثناء رحلة المعتمر وحاج السياحة المصري.

وزير العمل يبحث مع نظيرته الصربية فتح أسواق عمل أمام العمالة المصرية

عقد وزير العمل محمد جبران، لقاءً ثنائيًا مع ميليستا دجور جيفتيش ستامينكوفسكي وزيرة العمل والتوظيف والمحاربين القدماء والشؤون الاجتماعية بجمهورية صربيا، على هامش المؤتمر الدولي لسوق العمل بالرياض.

وناقش الطرفان دعم وتعزيز علاقات التعاون المشترك بين البلدين في مجالات العمل والتشغيل وتنقل الأيدي العاملة.

وأكد جبران، جاهزية الدولة المصرية لتصدير العمالة المصرية المدربة والمؤهلة إلى سوق العمل الصربي في مختلف المجالات والمهن المطلوبة، مشددًا على أن منظومة التدريب المهني في مصر شهدت طفرة حقيقية تؤهل الكوادر الوطنية للمنافسة في الأسواق الخارجية.

واتفق الجانبان على عدد من المقترحات العملية لتعزيز هذا التعاون الثنائي في مجال العمل والتشغيل، من بينها تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين، وتشكيل لجنة فنية مشتركة لتنسيق احتياجات سوق العمل، ووضع آلية اتصال مباشر بين وزارتي العمل دون وسطاء، بما يضمن سرعة تبادل البيانات والمعلومات.

واتفقا الجانبان أيضا على التأكيد على دراسة قبول العمالة المصرية سواء الموسمية أو الدائمة وفقا لاحتياجات سوق العمل الصربي، مع تحديد القطاعات والمهن المطلوبة وأعداد العمالة، بما يحقق مصالح الجانبين ويضمن تنظيم عملية انتقال الأيدي العاملة بشكل مؤسسي ومنضبط.

وزير الصحة يبحث حوكمة العلاج على نفقة الدولة لتسريع وصول الخدمات للمرضى بمصر

عقد الدكتور خالد عبدالغفار نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الصحة والسكان، اجتماعا مهما لمناقشة حوكمة قرارات العلاج على نفقة الدولة، والتأمين الصحي، وقوائم الانتظار بالمستشفيات، وآليات صرف الأدوية.

ووفق بيان من الوزارة ، يأتي ذلك في إطار حرص الدولة على ضمان وصول الخدمات الصحية إلى المستحقين بكفاءة وعدالة وسرعة.

وشدد الوزير على أن كل الإجراءات والقرارات تستهدف التيسير على المرضى، وضمان حصولهم على الخدمة الطبية في التوقيت المناسب دون أعباء إضافية أو تعقيدات.

وأوضح أن حوكمة منظومة نفقة الدولة والتأمين الصحي تهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع الخدمات، وكفاءة استخدام الموارد، وتعزيز جودتها، موكدا التزام الدولة الكامل بتطوير السياسات الص

متحدث الوزراء: إقامة ١٤٦ شادر استعدادا لبدء فعاليات معارض «أهلاً رمضان»

أ ش أ

أكد المستشار محمد الحمصاني المتحدث باسم رئاسة مجلس الوزراء، أن الدولة تواصل استعداداتها المكثفة لاستقبال شهر رمضان المبارك، في ظل زيادة معدلات الاستهلاك التي تشهدها الأسواق خلال الفترة السابقة للشهر الكريم، ذاكرا أن معارض «أهلاً رمضان» ستوفر تخفيضات تتراوح بين 15% و25% على السلع الغذائية الأساسية.

وأوضح الحمصاني - أن هناك خطة متكاملة لبدء فعاليات معارض «أهلاً رمضان» اعتبارا من شهر فبراير الجاري، تتضمن إقامة 146 شادرا بالتعاون مع المحافظات ووزارة التنمية المحلية والغرف التجارية، بهدف التوسع في إتاحة السلع للمواطنين بمختلف المناطق.. وذكر أن معارض «أهلا رمضان» من المقرر إقامتها خلال الأسبوع الأول من شهر فبراير، بالتوازي مع قيام وزارة التموين بافتتاح 123 معرضا إضافيا، في إطار التنسيق المشترك بين مختلف أجهزة الدولة.

مدينة العاصمة الطبية .. خطوة جديدة علي طريق استعادة الريادة المصرية في عالم الطب

توجيهات رئاسية لتأسيس مدينة العاصمة الطبية للمستشفيات والمعاهد التعليمية للبحوث والتدريب ..

في إطار خطة الدولة لتطوير المنظومة الصحية والارتقاء بجودة الخدمات الطبية، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة «رؤية مصر 2030»؛ تستعد الحكومة لإنشاء واحد من أضخم المشروعات القومية في مجال الصحة وهو مشروع مدينة العاصمة الطبية للمستشفيات والمعاهد التعليمية للبحوث والتدريب ، وهو الصرح الذى وصفه الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، بأنه حلم يضاف إلى إنجازات الدولة، ولا يمثل مجرد زيادة فى عدد المستشفيات، بل هو تحول استراتيجي شامل يهدف إلى إعادة صياغة مفهوم الرعاية الصحية فى المنطقة، وتقديم خدمة تضاهى المعايير العالمية على أرض مصرية، لتكون وجهة للعلاج والبحث العلمى والسياحة العلاجية فى آن واحد.

وكان رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، عقد اجتماعا قبل أيام ، لمتابعة إجراءات بدء تنفيذ مشروع «مدينة العاصمة الطبية للمستشفيات والمعاهد التعليمية للبحوث والتدريب»، وذلك بحضور الدكتور خالد عبد الغفار، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية، وزير الصحة والسكان، والدكتور محمد الطيب، نائب وزير الصحة والسكان، واللواء أشرف الربيعي، رئيس المكتب الاستشاري للهيئة الهندسية للقوات المسلحة، والدكتور شريف مصطفى، مساعد وزير الصحة للمشروعات القومية.

و أشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن مشروع مدينة العاصمة الطبية للمستشفيات والمعاهد التعليمية للبحوث والتطوير هو بمثابة «حلم» نضيفه لصر في الفترة المقبلة، والذي من شأنه أن يحدث نقلة نوعية في الخدمات الصحية بمصر، مشيرا إلي أن هناك توجيهات من الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بالبدء في تنفيذ هذه المدينة، وقد قطعنا بالفعل شوطا طويلا في إعداد الدراسات الخاصة بهذا المشروع، وكذلك التصميمات المختلفة، وكل ما يتعلق بتفاصيل هذا المشروع العملاق.

وفي ضوء ذلك، أكد الدكتور مصطفى مدبولي أن الدولة تضع على أجندة أولوياتها في هذه المرحلة تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وسيتم توفير التمويل المطلوب لسرعة تنفيذ المشروعات المختلفة في هذين القطاعين.

و أشار الدكتور خالد عبدالغفار إلى أن المشروع يمتد على مساحة تصل إلى 221 فدانًا، ويشتمل على 18 معهدًا بسعة إجمالية تصل إلى أكثر من 4 آلاف سرير، مقدمًا خدمات متنوعة تشمل العناية المركزة، والعناية المتوسطة، ورعاية الأطفال المبتسرين، وكذا خدمات الاستقبال والطوارئ، والعيادات، فضلًا عن إجراء العمليات الجراحية.

كما أوضح نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية أن المشروع يتضمن إنشاء الجامعة الأهلية لعلوم الطب و ا لتكنو لو جيا الطبية، والتي تضم خمس كليات هي: كلية الطب البشري، كلية طب الأسنان، كلية التمريض، كلية الصيدلة، والكلية التكنولوجية للعلوم الطبية التطبيقية، بالإضافة إلى مركز للأبحاث، وتُقدر الطاقة الاستيعابية للجامعة بنحو 4 آلاف طالب، وذلك بهدف توفير تعليم متخصص ومتميز في المجالات الصحية التطبيقية، مع التركيز على دعم البحث العلمي والتدريب، وكذا الإسهام في برامج الوقاية من الأمراض وتعزيز التعاون مع الجهات المعنية وتنظيم مبادرات توعوية تهدف إلى خدمة المجتمع.

وأشار الدكتور خالد عبد الغفار إلى عدة مقترحات تتعلق بطريقة إنشاء مدينة العاصمة الطبية، التي يمكن أن تتم بشراكة مصرية أجنبية بنظام «نموذج الإدارة المشتركةppp))"، عن طريق قيام الجانب المصري بالتشغيل الطبي: (الإدارة الطبية الكاملة. الأطباء والتمريض- السياسات العلاجية. رعاية المرضى)، على أن يتخصص الجانب الأجنبي في إدارة المرافق والخدمات المساعدة، من خلال عقد تشغيل لعدة سنوات، مشيرا إلى أن هناك عددا من العروض تتعلق بذلك سيتم بحثها مع الجهات المتقدمة.

مشروع قومي

من جانبه أكد حسام عبدالغفار، المتحدث باسم وزارة الصحة والسكان، أن مدينة العاصمة الطبية تعد أحد المشروعات القومية المتكاملة في مجال الصحة، والتي ستخدم جميع المواطنين ، وأوضح عبدالغفار في تصريحات له أن المدينة تمثل مشروعا متكاملا يجمع بين العلاج المتخصص، والتعليم والتدريس الطبي، والبحث العلمي، والسياحة العلاجية، لافتا إلى أن الهدف منها تقديم خدمة صحية بجودة عالمية وتقليل الاتجاه نحو العلاج بالخارج.

وأشار عبدالغفار، إلى أن الهدف من بناء المدن الطبية ليس زيادة عدد المستشفيات، وإنما هو تحول استراتيجي عالمي في مفهوم وفلسفة الرعاية، نحو تقديم رعاية متكاملة وشاملة في مكان واحد.

وذكر عبدالغفار، أن هذه المدن المتكاملة توفر للمرضى جميع التخصصات الطبية في مكان واحد، بما يتيح لهم الحصول على رعاية متكاملة من خلال التنسيق والتكامل بين الأطباء، إلى جانب خفض التكاليف، وتوفير فندق لاستقبال القادمين للسياحة العلاجية، وتحسين بيئة العمل باستقدام الخبراء لبيئة عمل جاذبة للجميع.

واستعرض عبدالغفار، الإمكانات المتوافرة داخل المدينة، التي تضم أكثر من 4 آلاف سرير، مقسمة على النحو التالي: 809 أسرّة للرعاية المركزة، و348 للرعاية المتوسطة، و2656 للأقسام الداخلية، إلى جانب 225 غرفة عمليات، و120 سريرا للطوارئ، و190 حضانة.

وأوضح عبدالغفار، أن المشروع يقام على مساحة تصل إلى 221 فدانا، وستضم المدينة 18 معهداً قومياً متخصصا في مختلف المجالات الطبية، مثل زراعة الأعضاء، والقلب، والأورام، بالإضافة إلى أول معهد قومي لمكافحة نواقل الأمراض، سواء كانت حشرية أو حيوانية، وغيرها.

وأشار إلى أنه سيتم إنشاء مبنى مركزي للطوارئ مجهز على أعلى مستوى، من حيث مناطق الاستقبال، وغرف العمليات والقسطرة، والرعاية المركزة وغيرها، وسيتم الربط بينها من خلال مجمع معامل تخصصية على أعلى مستوى.

كما كشف عبدالغفار، عن إنشاء مركز للبحوث الإكلينيكية المتكاملة، ومركز للمؤتمرات والتدريب، الذى سيضم معملا للمحاكاة والتدريب على الجراحات المتقدمة، إلى جانب التخطيط لإنشاء جامعة أهلية وكليات تكنولوجيا طبية لتخريج كوادر متميزة.

ولفت المتحدث باسم الصحة إلى أن المشروع يتضمن إنشاء الجامعة الأهلية لعلوم الطب والتكنولوجيا الطبية، والتي تضم 5 كليات هي: الطب البشري، طب الأسنان، التمريض، الصيدلة، والكلية التكنولوجية للعلوم الطبية التطبيقية، بالإضافة إلى مركز للأبحاث، وتُقدر الطاقة الاستيعابية للجامعة بنحو 4 آلاف طالب، وذلك بهدف توفير تعليم متخصص ومتميز في المجالات الصحية التطبيقية، مع التركيز على دعم البحث العلمي والتدريب، وكذا الإسهام في برامج الوقاية من الأمراض وتعزيز التعاون مع الجهات المعنية وتنظيم مبادرات توعوية تهدف إلى خدمة المجتمع.

وأشار الدكتور خالد عبد الغفار إلى عدة مقترحات تتعلق بطريقة إنشاء مدينة العاصمة الطبية، التي يمكن أن تتم بشراكة مصرية أجنبية بنظام «نموذج الإدارة المشتركةppp))"، عن طريق قيام الجانب المصري بالتشغيل الطبي: (الإدارة الطبية الكاملة. الأطباء والتمريض- السياسات العلاجية. رعاية المرضى)، على أن يتخصص الجانب الأجنبي في إدارة المرافق والخدمات المساعدة، من خلال عقد تشغيل لعدة سنوات، مشيرا إلى أن هناك عددا من العروض تتعلق بذلك سيتم بحثها مع الجهات المتقدمة.

مشروع قومي

من جانبه أكد حسام عبدالغفار، المتحدث باسم وزارة الصحة والسكان، أن مدينة العاصمة الطبية تعد أحد المشروعات القومية المتكاملة في مجال الصحة، والتي ستخدم جميع المواطنين ، وأوضح عبدالغفار في تصريحات له أن المدينة تمثل مشروعا متكاملا يجمع بين العلاج المتخصص، والتعليم والتدريس الطبي، والبحث العلمي، والسياحة العلاجية، لافتا إلى أن الهدف منها تقديم خدمة صحية بجودة عالمية وتقليل الاتجاه نحو العلاج بالخارج.

وأشار عبدالغفار، إلى أن الهدف من بناء المدن الطبية ليس زيادة عدد المستشفيات، وإنما هو تحول استراتيجي عالمي في مفهوم وفلسفة الرعاية، نحو تقديم رعاية متكاملة وشاملة في مكان واحد.

وذكر عبدالغفار، أن هذه المدن المتكاملة توفر للمرضى جميع التخصصات الطبية في مكان واحد، بما يتيح لهم الحصول على رعاية متكاملة من خلال التنسيق والتكامل بين الأطباء، إلى

المشروع يمتد على مساحة 221 فدانا ويشتمل على 18 معهدا بسعة إجمالية تصل إلى أكثر من 4 آلاف سرير

رضوى عبدالله

خبراء : مصر تسابق الزمن لتعزيز قدرتها في توطين مشروعات الطاقة المتجددة

خطوات حكومية متسارعة لتصنيع الألواح الشمسية وتوطين صناعة الخلايا الكهروضوئية والشمسية

يشهد قطاع الطاقة المتجددة في مصر تحولات متسارعة، في إطار توجه الدولة إلى تعميق التصنيع المحلي وتوطين التقنية النظيفة؛ كونها أحد أعمدة أمن الطاقة ودعامة رئيسة لتحقيق أهداف التحول الأخضر، تماشيًا مع رؤية مصر 2030 التي تستهدف رفع إسهامات الطاقة المتجددة إلى 42% من مزيج الكهرباء.

وفي هذا السياق، افتُتح في يناير 2026 مجمع مصانع «إيليت سولار» لتكنولوجيا الطاقة الشمسية في المنطقة الصناعية بالسخنة، ضمن نطاق المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، برعاية رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، بإجمالي استثمارات يبلغ نحو 116 مليون دولار.

ويضم المجمع مشروعَيْن لإنتاج الخلايا الشمسية والألواح بقدرات تصل إلى 5 غيغاواط، في خطوة تستهدف دعم التصنيع المحلي وتعزيز سلاسل القيمة للطاقة المتجددة وتحويل مصر إلى مركز إقليمي للصناعة والتصدير.

وأجمع عدد من الخبراء على أن افتتاح مجمع «إيليت سولار» يمثل نقطة تحول مهمة في مسار توطين صناعة الخلايا الشمسية والبطاريات، مؤكدين أن امتلاك مكونات المنظومة محليًا يُسهم في خفض تكلفة مشروعات الطاقة الشمسية، ويحدّ من الاعتماد على استيراد المعدات وما يترتب عليه من ضغوط على العملة الصعبة.

وأشار الخبراء إلى أن التصنيع المحلي، المدعوم بالشراكات الإستراتيجية ونقل التقنية، لا يعزز فقط قدرة مصر على تحقيق مستهدفات الطاقة المتجددة بحلول 2030، وإنما يؤهلها -أيضًا- لتكون بوابة لتصنيع مكونات محطات الطاقة الشمسية وتصديرها إلى الأسواق الأفريقية؛ ما يعزّز دور مصر الإقليمي في قيادة تحول الطاقة.

وقال رئيس قطاع الدراسات والبحوث في هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة ، أمجد الحويحي، إن الدولة المصرية تبذل جهودًا مكثفة منذ أعوام طويلة لتوطين صناعة الخلايا الكهروضوئية، موضحًا أن هذه الجهود بدأت فعليًا منذ فترة وزارة الدكتور محمد العصار، وزير الإنتاج الحربي الأسبق، الذي شكّل لجنة عليا متخصصة لتوطين صناعة الخلايا الكهروضوئية في مصر.

وأضاف الحويحي -في تصريحات إعلامية - أن العمل استمر على مدار نحو 10 أعوام، حتى تُوّجت هذه الجهود بنجاح في منتصف عام 2025، من خلال توقيع عقد إنشاء مصنعَيْن، أحدهما لإنتاج الخلايا الكهروضوئية (فوتو سيلز) بقدرة إجمالية تقارب 2 غيغاواط سنويًا، والآخر لإنتاج الوحدات أو النماذج الشمسية بقدرة مماثلة تبلغ 2 غيغاواط سنويًا.

وأوضح أن الافتتاح المرحلي الذي تم مطلع هذا العام لهذين المشروعَيْن يعكس حجم الجهود الكبير الذي بذلته الدولة لتشغيل هذه المصانع، مشيرًا إلى أن الإنتاج يستهدف دورَيْن رئيسَيْن، يتمثل الأول في التصدير إلى الخارج لتلبية احتياجات الدول الراغبة في التوسع بمشروعات الطاقة الشمسية، إلى جانب تلبية احتياجات السوق المحلية.

خطة تستهدف رفع إسهامات الطاقة المتجددة إلى 42% من مزيج الكهرباء بحلول عام 2030

وأشار الحويحي إلى أن وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة أدخلت تعديلات على قواعد طرح المناقصات، بحيث يكون المتقدم لتنفيذ مشروعات محطات الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح على دراية بأن جزءًا من مكونات المشروع يجب أن يكون من الإنتاج المحلي، مؤكدًا أن هذه النسبة لا تقتصر على الأعمال المدنية مثل تمهيد الأراضي أو المباني أو الخطوط الكهربائية، بل تشمل مكونات ومعدات الطاقة المتجددة نفسها.

وأعرب عن أمله في أن يكون سعر الوات المنتج محليًا من هذه الألواح منافسًا لسعر الواط المستورد من الصين، ولا سيما أن الشركات القائمة على التصنيع شركات صينية، موضحًا أن التصنيع المحلي يُسهم في خفض التكلفة من خلال توفير مصروفات الشحن والجمارك والضرائب المفروضة على المعدات المستوردة.

تصنيع الألواح الشمسية

من جانبه، قال خبير الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة، الدكتور أحمد الشناوي، إن اللوح الشمسي يمثل نحو 60% من تكلفة المنظومة الشمسية، وكان يُستورد بالكامل من الخارج؛ مما أدى إلى ارتفاع تكلفة إنشاء محطات الطاقة الشمسية، وأسهم في عزوف كثير من الأفراد عن تركيبها وارتفاع سعر الكيلووات المنتج.

وأضاف أن الحكومة اتخذت خطوات مهمة لتصنيع الألواح الشمسية محليًا ضمن إستراتيجية الأمن القومي لتأمين مصادر الطاقة وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة، خاصة مع توافر الرمال البيضاء الغنية بالسيليكون في سيناء، وهي المادة الأساسية لصناعة الخلايا الشمسية وبطاريات البليثيوم.

وأوضح أن توافر الخامات محليًا يدعم توطين التقنية وإنشاء مصانع للألواح الشمسية والبطاريات، بما يُسهم في التوسع بمحطات الطاقة الشمسية، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وخفض فاتورة الاستيراد، وتوجيه الغاز الطبيعي لصناعات ذات قيمة مضافة، إلى جانب خلق فرص عمل.

أكد الشناوي أن التصنيع المحلي سيؤدي إلى خفض تكلفة إنشاء المحطات وانخفاض سعر الكيلووات ، ما ينعكس على انخفاض أسعار الطاقة وتشجيع الاستثمارات الصناعية، مشيرًا إلى امتلاك مصر مقومات جذب قوية، تشمل التسهيلات الحكومية، والبنية التحتية، والعمالة المدربة، والتعاون مع دول رائدة مثل الصين والولايات المتحدة واليابان.

ولفت إلى أن هذه الجهود أسفرت عن نتائج ملموسة، من بينها افتتاح مجمع مصانع «إيليت سولار»، بقدرات إنتاجية تصل إلى 5 غيغاواط، ونسبة مكون محلي تقارب 50%، إلى جانب مشروعات وطنية تقودها الهيئة العربية للتصنيع ووزارة الإنتاج الحربي لتوطين كامل سلسلة التصنيع، مع نقل الخبرة الصينية وتدريب الكوادر المصرية.

وشدّد الشناوي على أن التكنولوجيا الصينية تظلّ عنصرًا محوريًا في هذه الصناعة، وأن التعاون معها يدعم تحويل مصر إلى مركز إقليمي لتصنيع مكونات محطات الطاقة الشمسية وتصديرها، ويُسهم في خفض أسعار الكهرباء، وتحسين أداء الشبكة، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وزيادة صادرات الطاقة النظيفة.

توطين الخلايا الشمسية

بدوره، أكد استشاري الطاقة الجديدة والمتجددة، الدكتور محمد سليم، أن توطين صناعة الخلايا الشمسية والبطاريات لم يعد خيارًا اقتصاديًا أو بيئيًا، بل أصبح ملفًا سياديًا مرتبطًا بأمن الطاقة واستقرار الشبكة، خاصة مع التزام مصر برفع إسهامات الطاقة المتجددة إلى 42% من مزيج الكهرباء بحلول عام 2030.

وأوضح سليم أن التوسع في الطاقة المتجددة دون توطين الصناعة قد ينقل مصر من الاعتماد على استيراد الوقود إلى الاعتماد على استيراد المعدات، بما يحمله ذلك من ضغوط على العملة الصعبة، وتأخير التنفيذ، وضياع فرص حقيقية للقيمة المضافة والتشغيل المحلي.

وأشار إلى أن تحقيق مستهدف 2030 يتطلّب توسعًا ضخمًا في القدرات المركبة من الشمس والرياح، قد يصل إلى نحو 80 غيغاواط خلال الأعوام الـ4 المقبلة، في ظل معدل نمو أحمال يقترب من 6% سنويًا، وهو ما يجعل التصنيع المحلي ركيزة أساسية للتنفيذ السريع والمستدام.

وأكد الدكتور محمد سليم أن توطين الصناعة لا يقتصر على الألواح الشمسية فقط، بل يشمل منظومة متكاملة تضم الخلايا، والهياكل المعدنية، والإنفرترات، والخطوط الكهربائية، وأنظمة الحماية، إلى جانب منظومات تخزين الطاقة بالبطاريات (BESS)، التي تمثل عنصرًا حاسمًا لاستقرار الشبكة واستيعاب الطاقات المتجددة.

وشدد على أن توطين صناعة البطاريات لا يعني التجميع فقط، بل يمتد إلى امتلاك التقنية وسلاسل التصنيع وأنظمة الإدارة والتحكم، مدعومًا ببرامج بحث وتطوير تضمن رفع الكفاءة والاستمرارية التنافسية.

ولفت سليم إلى أن الشراكة الإستراتيجية مع الصين تمثّل فرصة مهمة لنقل التقنية وبناء قاعدة صناعية بمعايير عالمية، مؤكدًا أن مصر تمتلك مقومات تؤهلها لتصبح مركزًا إقليميًا لتصنيع مكونات محطات الطاقة الشمسية وتصديرها إلى الأسواق الأفريقية.

وأكد أن مستقبل الطاقة يبدأ من المصنع ومن البحث والتطوير، وأن توطين صناعة الخلايا الشمسية والبطاريات يمثل مشروع سيادة اقتصادية يتسق مع رؤية مصر 2030، ويعزز دورها الإقليمي في قيادة التحول الطاقي.

و قال خبير الطاقة الشمسية، رئيس مجلس إدارة مؤسسة أونيرا سيستمز، المهندس وائل النشار، إن افتتاح مجمع مصانع «إيليت سولار» في المنطقة الصناعية بالسخنة يُعد خطوة إيجابية نحو توطين صناعة الطاقة الشمسية في مصر، لكنه يحتاج إلى استكمال بمنظومة متكاملة من السياسات الداعمة والمحفزة للسوق.

وأضاف أن منظومات الطاقة الشمسية لا تقتصر على الألواح فقط، إذ تشمل الخلايا والزجاج والهياكل، وتسبقها مرحلة تصنيع البولي كريستالين، ما يجعل توطين الصناعة مسارًا طويلا وليس خطوة واحدة، لافتًا إلى أن الخلايا تمثل حاليًا نحو 30-35% من إجمالي المنظومة.

أوضح النشار أن التصنيع المحلي، رغم أهميته، لن يحقّق أهدافه دون سياسات مستقرة، مشيرًا إلى أن الصين تنتج قرابة 1000 غيغاواط سنويًا، في حين تمثل قدرة 2 غيغاواط نسبة هامشية، ما يؤكد أن التحدي الحقيقي لا يكمن في حجم الإنتاج بقدر ما يكمن في الإجراءات المنظمة والمحفزة للسوق.

وأشار النشار إلى أن مصر بدأت تنظيم سوق الطاقة الشمسية منذ عام 2014 عبر تعرفة التغذية التي أنشئت على أساسها محطة بنبان بقدرة 1465 ميغاواط، ثم تطبيق نظام صافي القياس في 2017، إلا أن اضطراب السياسات لاحقًا، مثل فرض مقابل الدمج في 2020، ووقف تصاريح إنشاء المنظومات منذ نحو 6 أشهر، خلق حالة عدم استقرار للشركات العاملة.

مستهدفات العام المالي الجديد

كانت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي أكدت في تقرير صادر عنها بشأن مستهدفات قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة بخطة العام المالي 2026/25 أن هناك تنويع لمصادر الطاقة والتحوّل التدريجي إلى الطاقة المُتجدّدة صديقة البيئة، وتهدف الخطة الحكومية إلى زيادة حصّة الطاقة المُتجدّدة لتصل نسبتها إلى قرابة 20% عام 2026/25، مُقارنة بنحو 12% عام 2024/23، ويتأتّى ذلك من خلال زيادة الاستثمارات المُوجّهة لتنمية الطاقة الشمسيّة وطاقة الرياح، والتوسّع في مساحات الأراضي المُخصّصة لإنتاج الطاقة المُتجدّدة لتصل إلى 2900 كم، والوصول بالقُدرات المُستهدفة لمحطّات الطاقة الشمسيّة وطاقة الرياح إلى 6470 ميجاوات، فضلا عن برنامج تعزيز مُشاركة القطاع الخاص في مشروعات قطاع الكهرباء والطاقة المُتجدّدة، حيث عنيَت خطّة التنمية بتحفيز القطاع الخاص على المُشاركة الفاعلة في كافة مشروعات الطاقة، وبخاصة الطاقة المُتجدّدة، وذلك من خلال توفير الأراضي المُرفّقة لإقامة مشروعات الطاقة، التوسّع في منح تصاريح لتوزيع وإنتاج الكهرباء وفي تجديدها بانتظام، مع توفير الدعم الفني والمالي من خلال توفير المُساعدات الفنيّة والتمويل المُيسّر في إطار المُبادرات الحكوميّة وشُركاء التنمية مُتعدّدي الأطراف أو الثنائيين.

وأوضحت أن أسعار شراء الطاقة في "بنبان" ارتبطت بظروف انخفاض التصنيف الائتماني لمصر وارتفاع مخاطر الدولة في ذلك الوقت، مما انعكس على العائد المطلوب من المستثمرين، مؤكدة أن التجربة كانت ناجحة استثماريا وسياسيا، وأثبتت قدرة الدولة على تنفيذ مشروعات كبرى في فترات عدم الاستقرار.

وأوضحت أن مصر تستهدف وصول نسبة الطاقات المتجددة إلى 42% بحلول عام 2030، مع وجود مشروعات قيد التنفيذ أو التمويل أو الإغلاق المالي بقدرات تتجاوز 22 جيجاوات، يتم تنفيذها جميعا من خلال القطاع الخاص وبأسعار تنافسية.

محمد محيي الدين

بعد الجدل البرلماني المثار

البترول تكشف عن بيانات حديثة حول الاكتشافات الجديدة وإحياء الحقول المتقادمة

وزير البترول: ٥,٧ مليار دولار استثمارات لحفر ٤٨٠ بئراً جديدة

شهدت الأروقة البرلمانية حالة من الجدل بعد الواسع عقب تقدم احد النواب بسؤال رسمي إلي وزير البترول للكشف عن اسباب تراجع إنتاج مصر من الغاز الطبيعي ، وغياب الإفصاح المنتظم عن بيانات إنتاج البترول الخام ، حيث أشارت النائبة مروة حسين بوريص، عضو مجلس النواب في بيان لها، استنادًا إلى بيانات صادرة عن مصادر دولية متخصصة في رصد أسواق الطاقة، إلى وجود اتجاه هبوطي واضح في إنتاج مصر من الغاز الطبيعي منذ منتصف عام 2024 وحتى الربع الأخير من عام 2025، بما يعكس تراجعًا تدريجيًا ومستمرًا في متوسط الإنتاج الشهري، بعد أن كان قد سجل مستويات أعلى خلال فترات سابقة.وفي المقابل، لفتت إلى غياب نشر بيانات رسمية دورية ومحدثة عن إنتاج البترول الخام، سواء ضمن البيانات الدورية للوزارة أو التقارير المعلنة للرأي العام، معتبرة أن هذا الغياب يخلق فجوة معلوماتية في قطاع حيوي يؤثر بشكل مباشر على ميزان المدفوعات، وتكلفة الطاقة، واحتياجات الاستيراد، واستدامة المالية العامة.وأكدت النائبة أن الشفافية في إدارة موارد الطاقة ليست ترفًا معلوماتيًا، بل شرط أساسي لحسن إدارة الموارد السيادية، متسائلة عن أسباب تراجع إنتاج الغاز، وما إذا كانت ترجع لعوامل فنية أو استثمارية، أو تأخيرات في أعمال التنمية، أو اعتبارات تعاقدية مع الشركاء، الأجانب.كما طالبت بالكشف عن خطة زمنية واضحة لوقف التراجع واستعادة معدلات إنتاج مستقرة تتناسب مع احتياجات السوق المحلي والتزامات الدولة التصديرية، متسائلة في الوقت ذاته عن أسباب عدم الإفصاح المنتظم عن بيانات إنتاج البترول الخام مقارنة بما هو معمول به في معظم الدول المنتجة، وإمكانية اعتماد إطار دوري وشفاف لنشر هذه البيانات. وطالبت بتوضيح تقييم الوزارة لتأثير تراجع الإنتاج على زيادة الاعتماد على الاستيراد، وارتفاع تكلفة دعم الطاقة، والضغط على النقد الأجنبي خلال المرحلة الحالية.

توسيع نطاق الاستكشاف

وفي تصريحات له قبل أيام ، قال الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء : هناك توجيهات حكومية بضرورة تكثيف هذه الجهود لتوسيع نطاق الاستكشافات، والاستفادة من التجارب الناجحة، مع العمل على توفير المزيد من الحوافز والتيسيرات للمستثمرين في قطاعات البترول والغاز والتعدين، بما يسهم في تعزيز حجم الاستثمارات وزيادة الإنتاج لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية والتنموية المتنامية.

وفي هذا السياق، شدد رئيس مجلس الوزراء على التزام الدولة المصرية بسداد مستحقات الشركاء الأجانب في قطاع البترول، وفق المخطط الزمني المحدد لذلك، لافتا إلى أنه في 2024/6/30 كانت مستحقات الشركاء الأجانب بقيمة 6.1 مليار دولار، بينما من المتوقع أن تصل في 2026/6/30 إلى 1.2 مليار دولار، وهذا المعدل الطبيعي، أي أنه تم سداد نحو 5 مليارات دولار، بالإضافة إلى الالتزام بالفاتورة الشهرية للشركاء.

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن قطاع البترول والثروة المعدنية تولية الحكومة أهمية قصوى؛ بهدف تعزيز الاستفادة والاستغلال الأمثل للمواد البترولية، مؤكدا أهمية التوسع في مشروعات الإنتاج المحلي وتوفير الفرص الاستثمارية الجاذبة في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الفاتورة الاستيرادية من المواد البترولية، مع الاهتمام بعنصري الكفاءة والاستدامة.

وفي هذا الإطار ، تستهدف وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية زيادة طاقتها التكريرية للنفط الخام بنحو 9% للوصول إلى 37 مليون طن خلال العام الجاري 2026، وفق تصريحات لمسؤولين حكوميين ، مشيرين إلى أن حجم الزيادة في كميات النفط الخام المستهدف تكريرها تقارب 3 ملايين طن، لتقليل الفجوة بين إنتاج واستهلاك المحروقات في مصر والتي ترتفع بنحو 5% سنويًا.

كما وفرت الهيئة المصرية العامة للبترول شحنات من المواد البترولية في 2025 قاربت حمولتها نحو 24.75 مليون طن، لسد احتياجات القطاعات المختلفة من الوقود اللازم للعمليات التشغيلية والإنتاجية.

وقد بلغ إجمالي استهلاك السوق المصرية من المواد البترولية خلال العام الماضي نحو 55 مليون طن، في حين بلغت كميات الوقود التي جرى توفيرها عبر المصافي المصرية نحو 30.25 مليون طن ما يعني وجود فجوة تستلزم تسريع آليات رفع الإنتاج وتكثيف خطط الاستكشاف.

استراتيجية جديدة للبحث والاستكشاف

وكان كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، قد أكد علي استمرار مصر في تعزيز دورها كمركز إقليمي لتجارة وتداول الطاقة، مستفيدة من تطوير البنية التحتية وأنشطة البحث والاستكشاف والإنتاج؛ ما يدعم مكانتها كشريك موثوق للطاقة في بيئة عالمية تتسم بالتقلبات المستمرة.

وأوضح بدوي أن استراتيجية مصر تهدف إلى تحقيق أقصى استفادة من الأصول والبنية التحتية والموقع الجغرافي لتلبية الطلب المحلي والأسواق الإقليمية، وتعزيز تجارة الغاز المسال عالميا، مع تطوير صناعات التكرير والبتروكيماويات والقيمة المضافة، لضمان أمن الإمدادات وجذب الاستثمارات طويلة الأجل ودعم التصنيع، والانفتاح على حلول الطاقة المستقبلية.

وأشار الوزير إلى أن مصر عززت ثقة المستثمرين من خلال سياسات واضحة ومحفزة، مستعرضا المزايدة الأخيرة للبحث والاستكشاف في البحر الأحمر، التي تستمر حتى مايو 2026، باستخدام نموذج مشاركة الإنتاج المبني على الربحية وبشروط تنافسية.

وأضاف أن استراتيجية البحث والاستكشاف خلال السنوات الخمس المقبلة ترتكز على خطة طموحة باستثمارات 5.7 مليار دولار لحفر 480 بئرا جديدة حتى عام 2030، منها 101 بئر خلال 2026 في البحر المتوسط والصحراء الغربية وخليج السويس والدلتا، لافتا إلى توقيع 21 اتفاقية جديدة باستثمارات 1.1 مليار دولار مع شركات بترول عالمية، إضافة إلى التزام شركات أخرى باستثمارات ضخمة، إلى جانب تنفيذ برامج مسح سيزمي شاملة في مختلف مناطق مصر.

فيتش ترصد الابار الجديدة

وفي سياق آخر، كشفت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، عن توقعاتها بعودة إنتاج النفط في مصر إلى مسار النمو خلال عام 2026، مدفوعا باستئناف أنشطة الحفر في عدد من حقول الغاز، وهو ما سيدعم زيادة إنتاج النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي والموائم المصاحبة.

وأوضحت «فيتش»، أن إنتاج مصر من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي يُتوقع أن يسجل نموًا بنسبة 2.3% خلال عام 2026، ليبلغ في المتوسط نحو 622.87 ألف برميل يوميًا، مقابل 610.79 ألف برميل يوميًا خلال عام 2025.

وأضافت الوكالة أن الآفاق طويلة الأجل تبدو أكثر إيجابية، بالتزامن مع خطط توسع في أنشطة الحفر خلال السنوات المقبلة.

ورغم هذه التوقعات، أشارت الوكالة إلى أن تركيز قطاع الطاقة المصري يميل بصورة متزايدة إلى دعم وتعزيز إنتاج الغاز الطبيعي، وهو ما قد يحد من فرص الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط الخام مقارنة بالغاز.

وفي أحدث المستجدات، ذكرت «فيتش» أن الهيئة المصرية العامة للبترول قامت في يناير 2026 بتشغيل عدد من الآبار الجديدة في الصحراء الغربية والشرقية، ما أسهم في رفع الإنتاج اليومي بنحو 8 ملايين قدم مكعب قياسي من الغاز الطبيعي، إضافة إلى أكثر من 1250 برميلا يوميًا من النفط والمكثفات.

عودة معدلات الإنتاج

فيما أكد الدكتور مدحت نافع، الخبير الاقتصادي، أن وزارة البترول تسير في الاتجاه الصحيح في إدارة سياسات البترول والغاز، من خلال تبني سياسات واضحة تستهدف جذب الاستثمارات ودعم الإنتاج المحلي، خاصة بعد سداد المستحقات المتأخرة للشركاء الأجانب، بما يسهم في استعادة الثقة وتحسين معدلات الإنتاج خلال الفترة المقبلة.

وأوضح نافع، أن التراجع في إنتاج الغاز الطبيعي خلال السنوات الماضية جاء نتيجة حزمة من الأسباب الداخلية والخارجية المتداخلة، التي أثرت على الوضع الاقتصادي العام، وأدت إلى عزوف الشركاء الأجانب عن الاستثمار خلال الفترة من 2021 إلى 2024، بسبب عدم انتظام سداد مستحقاتهم.

وأكد نافع أن الحكومة ووزارة البترول واجهتا وضعًا بالغ الصعوبة تمثل في عجز كبير في إمدادات الغاز بكل تبعاته الاقتصادية والاجتماعية، مشددًا على أن إدارة الأزمة في ظل ضغوط تلبية الطلب وعدم انقطاع الكهرباء خلال فصل الصيف لم تكن خيارًا، بل ضرورة لتجنب تكاليف اقتصادية واجتماعية أكبر، نظرًا لما يسببه قطع الكهرباء أو خفض إمدادات الغاز للمصانع من أضرار مباشرة وغير مباشرة على الاستثمار والاستقرار العام.

فيتش : إنتاج مصر من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي يتوقع أن يسجل نموا بنسبة 2,3% خلال عام 2026

وأشار إلى أن وزارة البترول أدارت الأزمة عبر مسارين متوازيين، الأول احتواء العجز سريعًا دون انقطاعات تضر بالاقتصاد، والثاني وضع حلول دائمة من خلال سداد المستحقات، وتسريع عمليات الحفر والاستكشاف، وتنمية الحقول، وتحسين التخطيط

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة الثامنة عشر ● الاحد 1 فبراير 2026 ● العدد 828

البنك المركزي: مصر سددت ٣٨,٧ مليار دولار ديونا خارجية خلال عام

كشف البنك المركزي المصري عن سداد مصر لالتزامات خدمة الدين الخارجي، التي تشمل الفوائد والأقساط، بقيمة إجمالية بلغت ٣٨,٧٣٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

وأوضح في تقريره الصادر ضمن النشرة الإحصائية، بأن مدفوعات خدمة الدين توزعت بواقع ٧,٩٥٢ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي، و١٣,٣٥٤ مليار دولار في الربع الثاني، و٨,٧٨٤ مليار دولار خلال الربع الثالث، إلى جانب ٨,٦٤٥ مليار دولار في الربع الرابع.

وأشار البنك المركزي إلى أن مدفوعات الربع الأخير تضمنت ١,٨٩٥ مليار دولار فوائد مستحقة، بالإضافة إلى ٦,٧٤٩ مليار دولار أقساط ديون تم سدادها.. وفيما يتعلق بحجم الدين الخارجي، كشف التقرير عن وصوله إلى ١٦١,٢٣٠ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٥، مقارنة بنحو ١٥٦,٦٨٩ مليار دولار بنهاية مارس من العام نفسه.

بأحدث التقنيات العالمية.. البنك الأهلي المصري يفتتح وحدة المراقبة المركزية لمخازن البنك

افتتح البنك الأهلي المصري وحدة المراقبة المركزية للمخازن الخاصة به بالمنطقة الصناعية بالسادس من أكتوبر، بحضور يحيى أبو الفتوح نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، وحسام الحجار رئيس مجموعة الدعم الإداري، والمهندس خالد عبد الله رئيس مجموعة نظم المعلومات، والمهندس أحمد كمال رئيس مجموعة الاتصالات، واللواء أحمد العشري رئيس قطاع الأمن بالبنك الأهلي المصري، والمهندس عمر صبور رئيس المكتب الاستشاري المشرف على التنفيذ، والمهندس إيهاب يوسف رئيس شركة هيرب تريد، وكيل شركة هاني ويل العالمية، المورد الرئيسي للكاميرات وأنظمة المراقبة، ومجموعة من قيادات البنك وممثلي الشركات المنفذة للمشروع.

وخلال الافتتاح، أعرب يحيى أبو الفتوح عن فخره بمستوى غرفة المراقبة الجديدة، والتي تم تصميمها وتنفيذها بأحدث أنظمة المراقبة العالمية وأجهزة الإنذار لمختلف المخاطر، سواء داخل مباني المخازن أو خارج أسوارها، مؤكدا أن هذه الخطوة تأتي امتدادًا لجهود البنك الأهلي المصري في تعزيز نظم الرقابة والأمان على أصوله، بما يعكس التزام البنك بأعلى معايير السلامة والجودة في بيئة العمل.

وأشار حسام الحجار إلى أن إنشاء الوحدة يأتي في إطار توجهات الإدارة العليا للبنك لتطبيق أحدث نظم المراقبة على جميع أصول البنك، لضمان الحد من مخاطر السرقات والحرائق، وتسجيل أعمال المراقبة والاحتفاظ بها لفترات طويلة للرجوع إليها عند الحاجة، مضيفا أن البنك الأهلي المصري كان أول البنوك المصرية التي نفذت غرفة مراقبة أمنية مركزية قبل أكثر من ١٤ عامًا، كما تم إنشاء غرفة بديلة لضمان استمرارية الأعمال في أوقات الطوارئ، حيث تعمل الوحدة الجديدة على استغلال الخصائص المتقدمة للكاميرات للتحكم في الإضاءة داخل المباني حسب مستوى الحركة لتوفير الطاقة، وتفعيل إنذارات متعددة بحسب نوع المخاطر من أي موقع للبنك في مختلف محافظات مصر.

لدعم أنشطة إقراض المشروعات الخضراء والمستدامة لدى البنك

«التمويل الدولية» تدرس حزمة تمويلية بقيمة ٢٢٠ مليون دولار لبنك مصر

تدرس مؤسسة التمويل الدولية، ذراع البنك الدولي لتمويل القطاع الخاص، تدبير حزمة تمويلية بقيمة ٢٢٠ مليون دولار لصالح بنك مصر.

وحددت المؤسسة الجزء الأول من الحزمة بقيمة ١٥٠ مليون دولار في صورة قرض مستدام بأجل ٣ سنوات، وذلك بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة، مع إخضاع أي مبالغ إضافية لموافقات لاحقة، وفقا لموقع مؤسسة التمويل الدولية.

كما تشمل الحزمة التمويلية إتاحة تسهيل غير مُلزم لتمويل التجارة ضمن برنامج التمويل التجاري العالمي التابع للمؤسسة.

ويستهدف التمويل دعم أنشطة الإقراض في بنك مصر للمشروعات الخضراء والمستدامة، حيث سيتم توجيه ٥٠٪ من التمويل لأصول مرتبطة بالمناخ، يُخصص ٣٠٪ منها لتمويل المباني الخضراء الخاصة بالبنك.

فيما توجه الـ ٥٠٪ المتبقية لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، مع تخصيص ٢٠٪ من هذا الجزء للمشروعات المملوكة للنساء.

بعد تأكيده علي إحباط عمليات احتيال بقيمة ٤ مليارات جنيه خلال عام

محافظ البنك المركزي يدعو لرفع الجاهزية الفنية لمواجهة الجرائم المالية

أكد حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، تحقيق طفرة ملحوظة في جهود مكافحة الاحتيال، حيث بلغت إجمالي المبالغ المستردة لصالح ضحايا عمليات الاحتيال نحو 116.8 مليون جنيه خلال العام المنقضي.

وألقى محافظ البنك المركزي المصري، كلمة افتتاحية خلال فعاليات المؤتمر العربي الثاني لمكافحة الاحتيال، الذي استضافته مدينة الأقصر الأسبوع الماضي، بحضور نخبة رفيعة المستوى من القيادات التنفيذية والمصرفية، وممثلي الجهات الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية.

جاء ذلك بحضور كل من المهندس عبد المطلب ممدوح عمارة، محافظ الأقصر، والمستشار أحمد سعيد خليل، رئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، ومحمد محمود الإتربي، رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية واتحاد بنوك مصر والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، والدكتور حاتم علي، مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي، والدكتور خالد بن عبد العزيز الحرفش، أمين المجلس الأعلى ووكيل العلاقات الخارجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، والدكتور وسام حسن فتوح، الأمين العام لاتحاد المصارف العربية، إلى جانب عدد من ضيوف مصر الكرام.

في مستهل كلمته، أعرب محافظ البنك المركزي المصري عن ترحيبه بالحضور، مشيدًا بانعقاد المؤتمر على أرض مدينة الأقصر، رمز الحضارة والتاريخ، استكمالا لمسيرة التعاون العربي التي انطلقت مع المؤتمر العربي الأول لمكافحة الاحتيال بمدينة شرم الشيخ، مؤكدًا أن استمرار انعقاد هذا الحدث للعام الثاني على التوالي يعكس إيمانًا راسخًا بأهمية مكافحة الاحتيال وضرورة استدامة الجهود المشتركة للتصدي له.

وأشار إلى أن استضافة جمهورية مصر العربية للمؤتمر للعام الثاني على التوالي، بمشاركة نخبة متميزة من الخبراء والمتخصصين وممثلي الجهات الحكومية والبنوك المركزية والمؤسسات المالية والمنظمات المعنية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، تعكس تنامي الوعي العربي بأهمية توحيد الرؤى وتبادل الخبرات في هذا المجال الحيوي.

وأوضح أن النسخة الأولى من المؤتمر مثلت أول منصة عربية متخصصة لمناقشة قضايا الاحتيال المصرفي وآليات التعامل معها، فيما تأتي النسخة الثانية للبناء على ما تحقق من نتائج وتوصيات، والانطلاق نحو آفاق أوسع تتواكب مع التطورات العالمية المتسارعة والتحديات المتزايدة التعقيد في مجال الاحتيال المالي.

وأعرب محافظ البنك المركزي عن تقديره لإدارة المؤتمر والقائمين على تنظيمه، مشيدًا بحسن اختيار محاور النقاش التي تعكس أولويات المرحلة الراهنة وتحظى باهتمام إقليمي ودولي، بما يؤكد الحرص المشترك على الحفاظ على بيئة عمل آمنة تدعم استقرار وسلامة القطاعين المصرفي والمالي.

وأكد أن انعقاد المؤتمر يأتي في توقيت بالغ الأهمية في ظل استمرار التداعيات الناجمة عن الأزمات العالمية المتلاحقة، وما أفرزته من تحديات غير مسبوقة أمام الاقتصادات والمؤسسات المالية، لا سيما مع تطور أساليب الاحتيال وتنامي المخاطر المرتبطة بالاستخدام المتزايد للتكنولوجيا والرقمنة.

وأشار إلى أنه رغم ما توفره التقنيات الحديثة، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، من فرص لتطوير الخدمات المالية وتحسين كفاءتها، فإنها في المقابل تفرض تحديات جديدة، حيث انتهج المحتالون أساليب أكثر تطورًا وأفرزت ما بات يُعرف بالاحتيال المنظم، وفقًا لأحدث إصدارات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، الأمر الذي يستلزم تطوير أدوات أكثر تقدمًا لرصد ومنع الأنماط الاحتيالية المستحدثة.

في هذا الإطار، شدد على أهمية تعزيز قدرات المؤسسات المالية ورفع مستوى الجاهزية الفنية والبشرية لمواجهة تلك المخاطر، إلى جانب رفع مستويات الوعي والمعرفة لدى عملاء القطاع المصرفي والمتعاملين معه.

وأكد أن تحقيق مستوى فعال من الحماية يضع مسؤولية كبيرة على عاتق البنوك المركزية، باعتبارها جهة محورية في تعزيز الثقة بالأنظمة المصرفية، من خلال وضع الأطر الرقابية والتعليمات المنظمة وآليات الحوكمة التي تضمن حماية المؤسسات والعاملين والمتعاملين على حد سواء.

وأوضح أن البنك المركزي المصري انتهج سياسات وإجراءات أسهمت في تقليص العديد من الممارسات غير المشروعة، وحماية عدد كبير من المؤسسات والأفراد من الوقوع ضحايا لعمليات احتيال، مشيرًا إلى أن الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها المؤسسات المالية أدت إلى إجهاض محاولات احتيالية بقيمة 4 مليارات جنيه مصري خلال العام السابق، بزيادة قدرها 268% مقارنة بعام 2024.

وأضاف أن هناك طفرة غير مسبوقة في إجمالي المبالغ المستردة لصالح ضحايا الاحتيال، حيث بلغت 116.8 مليون جنيه خلال العام المنقضي، مقارنة بـ6.5 مليون جنيه في عام 2024، وهو ما يعكس سرعة استجابة مؤسسات الدولة وتكامل جهودها في مواجهة الممارسات الاحتيالية.

وشدد على أن المرحلة الحالية تتطلب تبني حلول ديناميكية مبتكرة تتواكب مع الأساليب المتطورة التي يتبعها المحتالون للتحايل على أنظمة التأمين والضوابط المصرفية، مؤكدًا أهمية تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، ورفع القدرات البشرية للعاملين في هذا المجال، إلى جانب إنشاء قنوات رسمية وآمنة لتبادل المعلومات، بما يسهم في تعزيز مستوى الحماية للقطاع المصرفي العربي ودعم الاستقرار المصرفي والنمو الاقتصادي المستدام.

وأكد أن مكافحة الاحتيال تمثل مسؤولية مشتركة، تستوجب تعزيز التنسيق بين البنوك المركزية والمؤسسات المالية وأجهزة إنفاذ القانون، وصولا إلى مؤسسات القطاع الخاص، بما يدعم سلامة المعاملات المالية ويعزز مناعة الأنظمة المصرفية العربية أمام مختلف أشكال الجرائم المالية.

في ختام كلمته، أكد أن جمهورية مصر العربية تواصل، باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من المنظومة الإقليمية والدولية، اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير للحد من الآثار السلبية للمتغيرات الاقتصادية والمالية العالمية المتسارعة، بما يعكس التزام الدولة بدعم المبادرات الهادفة إلى مكافحة مختلف صور الاحتيال والجريمة المالية.

ناصر ..

استكمالا للشراكة الاستراتيجية

البنك الأهلي المصري ومصر لتأمينات الحياة يطلقان حزمة جديدة من منتجات التأمين البنكي ويوقعان بروتوكول لتطبيق نظام التأمين الجماعي

أعلن البنك الأهلي المصري عن إطلاق باقة جديدة من منتجات التأمين البنكي، وذلك استكمالا للنجاح المثمر بين الجانبين منذ انطلاقه عام ٢٠٢٠، استكمالا لما حققه نشاط التأمين البنكي على مدار السنوات الماضية، حيث بلغت إجمالي المحققات ما يقرب من ١١ مليار جنيه، بما يعكس نجاح نموذج التكامل بين الخدمات المصرفية والتأمينية ودورهما في تعزيز الشمول المالي وتلبية الاحتياجات المتنوعة للعملاء.

وفي هذا الإطار، تم تنظيم احتفالية خاصة لتكريم العاملين الفائزين في مسابقة التأمين البنكي، بحضور محمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، ويحيى أبو الفتوح نائب الرئيس التنفيذي ومصطفى القماش العضو المنتدب لشركة مصر لتأمينات الحياة وكريم سوس رئيس التجزئة المصرفية التنفيذي ونادر سعد رئيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الاعمال التنفيذي وهاله حلمي رئيس المنتجات والشمول المالي واحمد الملاح رئيس قطاعات الخدمات المركزية بالبنك الأهلي المصري، إلى جانب فرق العمل المتخصصة من الجانبين وذلك تقديرا لمجهوداتهم خلال الفترة الماضية وتحفيزا لهم على الاستمرار في تحقيق أعلى معدلات الكفاءة والجودة في تقديم الخدمات المصرفية والتأمينية للعملاء.

بروتوكول تعاون جديد لتطبيق نظام التأمين الجماعي

وعلى هامش الاحتفالية تم توقيع بروتوكول تعاون جديد مع شركة مصر لتأمينات الحياة، لتطبيق نظام التأمين الجماعي على حياة عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي يمثل نقلة نوعية في اعمال التامين على قروض المشروعات بالقطاع المصرفي، بما يسهم في تحسين جودة المحفظة الائتمانية وتعزيز تجربة العملاء ويدعم فرص البنك في التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأكد محمد الاتربي، أن شراكة البنك الأهلي المصري مع شركة مصر لتأمينات الحياة تأتي في إطار استكمال استراتيجية البنك الهادفة إلى تقديم حلول مالية وتأمينية متكاملة، مشيرًا إلى حرص البنك على التوسع في طرح منتجات تأمين بنكي مبتكرة تجمع بين الحماية التأمينية والعائد الاستثماري، بما يدعم التخطيط المالي طويل الأجل للأفراد والأسر.

وأكد مصطفى القماش أن الشراكة الاستراتيجية مع البنك الأهلي المصري تمثل نموذجًا متقدمًا للتكامل بين الخدمات المصرفية والتأمينية في السوق المصري، موضحًا أن باقة برامج التأمين البنكي الحالية تُعد الأوسع والأكثر تنوعًا على مستوى السوق، بما يتيح تلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء، ويعزز تقديم حلول متكاملة تجمع بين الحماية والادخار والاستثمار.

وأشار إلى أن هذا التنوع يشكل ركيزة أساسية لدعم الاستدامة وتعظيم القيمة المضافة للعملاء، مضيفا أن المرحلة الحالية تشهد تركيزًا استراتيجيًا على التوسع في تغطية عملاء التسهيلات الائتمانية بالبنك الأهلي المصري، باعتبارها خطوة محورية في دعم النشاط الائتماني وتعزيز إدارة المخاطر، إلى جانب الاهتمام بتطوير وتسويق المنتجات التأمينية الرقمية بالتعاون مع البنك، بما يتيح الوصول إلى العملاء داخل مصر والمصريين بالخارج من خلال حلول رقمية مرنة وسهلة الوصول. كما أوضح أن الشراكة تشمل كذلك تسويق برامج التأمين الجماعي لعملاء الشركات بالبنك الأهلي المصري، بما يعزز القيمة المقدمة لقطاع الشركات ويدعم احتياجات المؤسسات في توفير مظلة حماية تأمينية متكاملة للعاملين بها.

ومن جانبها، أكدت سهى التركي نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري أن التأمين البنكي يمثل أحد المحاور الرئيسية في استراتيجية البنك، لما له من دور في تعزيز القيمة المقدمة للعملاء، مؤكدة السعي المستمر لتطوير منتجات مرنة تتوافق مع احتياجات مختلف شرائح العملاء، وتسهم في تحسين تجربة العميل داخل فروع البنك، موضحة أن الباقة الجديدة من المنتجات تتضمن مجموعة من وثائق التأمين المرتبطة بوحدات استثمارية، من بينها برامج «ثمارنا» و«سندنا» و«فرحة عمرنا»، والتي تجمع بين الحماية التأمينية والعوائد الاستثمارية، بالإضافة إلى وثيقة التأمين المؤقت «مصر – برميم» التي توفر تغطية تأمينية مرنة وبأسعار تنافسية، بما يلبي احتياجات شرائح واسعة من العملاء.

وأضافت التركي أن البروتوكول الجديد المخصص لعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعكس حرص البنك على تقديم حلول متكاملة ومبتكرة تدعم التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحقق أعلى مستويات الحماية للعملاء والبنك، إلى جانب تعظيم الاستفادة من التحول الرقمي والتمويل المستدام.

ومن جانبه، صرح يحيى أبو الفتوح بأن البروتوكول الجديد يمثل نقلة نوعية في منظومة التأمين على القروض خاصة لعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال التحول إلى نظام التأمين الجماعي، والذي يحقق مزايا تنافسية غير مسبوقة، تشمل سرعة الإجراءات، وتخفيض التكلفة على العملاء، من خلال تقديم حلول مرنة تتماشى مع احتياجات عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتدعم استدامة النمو وتحسين جودة الأصول وضمان التحصيل الكامل للتعويضات، بما يعزز كفاءة إدارة المخاطر ويزيد من ربحية البنك، مما يعكس التزام البنك بتطوير منظومة التأمين البنكي ورفع كفاءة إدارة المخاطر بشكل عام

وأكد محمد محمود رئيس قطاع التأمين البنكي بشركة مصر لتأمينات الحياة أن النتائج المحققة في نشاط التأمين البنكي تعكس نجاح التخطيط الاستراتيجي ووضوح المستهدفات المعتمدة في مختلف محاور العمل، مشيرًا إلى أن ما تحقق حتى الآن يُمثل انعكاسًا متوازنًا للأداء في كافة الجوانب. وأضاف أن المرحلة الحالية تمثل فرصة حقيقية لتعظيم الاستفادة من باقة المنتجات القائمة والتي تُعد من الأكثر تنوعًا على مستوى السوق بما يتيح تحقيق المستهدفات المخططة وتعزيز معدلات النمو من خلال توجيه الجهود نحو تعظيم القيمة من كل منتج وتوسيع نطاق الاستفادة منه داخل شبكة البنك.

وأوضح أن التركيز على الاستخدام الأمثل للمنتجات المتاحة، إلى جانب التكامل بين الحلول المصرفية والتأمينية، يُشكل دافعًا قويًا لمواصلة تحقيق المستهدفات وتعظيم العائد من الشراكة الاستراتيجية، بما يدعم استدامة الأداء ويعزز دور التأمين البنكي كأحد المحركات الرئيسية للنمو.

من خلال تطبيق الموبايل البنكي

بنك مصر يقدم أفضل تجربة استبدال نقاط في السوق المصرفي المصري

يحرص بنك مصر تعزيزا لتجربة العملاء، دائما على توضيح مزايا برنامج المكافآت BM Rewards Club، الذي يقدم من خلاله واحدة من أفضل وأشمل تجارب استبدال النقاط في السوق المصرفي المصري. ويعكس برنامج المكافآت من بنك مصر رؤية البنك في تقديم حلول مصرفية مبتكرة ترتكز على احتياجات العملاء، حيث أتاح البرنامج للعملاء تجميع نقاط مقابل كل عملية شراء تتم باستخدام بطاقات بنك مصر الائتمانية وبطاقات الخصم المباشر، مع إمكانية استبدال هذه النقاط عبر بدائل متعددة تتميز بالمرونة والسهولة.

وتدعيما لتجربة العملاء الرقمية، يتيح بنك مصر إمكانية استبدال النقاط مباشرة عبر تطبيق الموبايل البنكي BM Online، بما يتيح للعملاء الاستفادة من نقاطهم في أي وقت ومن أي مكان، وبخطوات بسيطة وسريعة، دون الحاجة إلى إجراءات معقدة.

كما يمكن لعملاء بنك مصر الاستبدال اللحظي للنقاط لدى شبكة واسعة من التجار المشاركين، دون الحاجة إلى إصدار قسائم شراء مسبقة، الأمر الذي يمنح عملاء بنك مصر تجربة شراء مميزة ويعزز حرية الاختيار، سواء من خلال قسائم شراء إلكترونية، أو استرداد نقدي، أو خصم فوري عند الشراء.

بحضور محافظ البنك المركزي المصري

توقيع مذكرة تفاهم لإطلاق أول دبلومة متخصصة في الذكاء الاصطناعي بالقطاع المصرفي

ترسيخًا لرؤية التطوير المستدام وتعزيزًا للقدرات التكنولوجية والابتكارية للعاملين في القطاع المصرفي، شهد حسن عبدالله محافظ البنك المركزي المصري، والأستاذ الدكتور أحمد سامح فريد رئيس جامعة الجيزة الجديدة ، مراسم توقيع مذكرة تفاهم لإطلاق أول دبلومة متخصصة في الذكاء الاصطناعي للمصرفيين تحت مظلة الأكاديمية الرقمية "Digital Academy" التي أطلقتها «فينتك إيجيبت» التابعة للبنك المركزي المصري، بهدف تطوير مهارات الكوادر المصرفية والمالية في مجالات التكنولوجيا المالية، وذلك بما يتماشى مع توجهات الدولة نحو التحول الرقمي.

جاء ذلك بحضور الدكتور/ أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء الأسبق ورئيس المجلس الاستشاري لجامعة الجيزة الجديدة، رامي أبو النجا نائب محافظ البنك المركزي المصري، الدكتورة لميس رجب نائب رئيس جامعة الجيزة الجديدة، وقد وقع مذكرة التفاهم كل من الدكتور/ خالد عبد العزيز حجازي عميد كلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة الجيزة الجديدة، والدكتور/ عبد العزيز نصير المدير التنفيذي للمعهد المصرفي المصري، والمهندس/ محمد الشريف الرئيس التنفيذي لمجموعة إنجاز للاستشارات.

وبهذه المناسبة، صرح حسن عبدالله محافظ البنك المركزي المصري، بأن إطلاق هذه الدبلومة يأتي في إطار إستراتيجية البنك المركزي المصري للتكنولوجيا المالية والابتكار الهادفة إلى تحويل مصر إلى مركز إقليمي رائد لصناعة التكنولوجيا المالية على المستويين العربي والإفريقي، وموطنًا للجيل القادم من الكوادر المؤهلة في هذا المجال، وانطلاقًا من دوره كمحفّز وداعم رئيسي لتبني التقنيات الرقمية المتقدمة، لا سيما مجال الذكاء الاصطناعي، الذي بات أحد أهم محركات التقدم في الوقت الراهن، لما له من دور فعال في تحليل البيانات والتنبؤ وصناعة القرار، وفي المجال المصرفي، أصبح يشكل أداة رئيسة لتطوير الخدمات المالية، وتحسين تجربة العملاء، وتعزيز مستويات الأمان والكفاءة التشغيلية.

كما أكد المحافظ على حرص البنك المركزي على تدشين مبادرات نوعية تستهدف الارتقاء بكفاءة العنصر البشري، سواء للعاملين بالقطاع المصرفي أو لشباب الجامعات، باعتبارهم الركيزة الأساسية لتحقيق التحول الرقمي المستدام وتعزيز تنافسية واستقرار القطاع المالي.

وفي سياق متصل، أعرب المحافظ عن سعادته لحضور فعاليات الاحتفال بطلاب دفعة ٢٠٢٤/٢٠٢٥، الذين أتموا دراسة مادة «أساسيات التكنولوجيا المالية»، التي تم إدراجها بالمناهج الدراسية بعدد من الجامعات، من بينها جامعة الجيزة الجديدة، ضمن مبادرة "FinYology" التابعة لفينتك إيجيبت بالبنك المركزي، بما يمثل تتويجًا للتعاون المثمر بين البنك المركزي والقطاع التعليمي لخلق جيل جديد من الكوادر المؤهلة لسوق العمل في قطاعات التكنولوجيا المالية والمجالات التابعة لها.

من جانبه، أكد الدكتور/ أحمد سامح فريد، رئيس جامعة الجيزة الجديدة (NGU)، أن التعاون مع البنك المركزي المصري والمعهد المصرفي يمثل تجسيدًا عمليًا لرؤية الجامعة ورسالتها، ويأتي في إطار التناغم التام مع «رؤية مصر الرقمية ٢٠٣٠» التي تضع الاستثمار في العنصر البشري وتأهيله للتعامل مع التقنيات الحديثة على رأس أولويات الدولة.

وأضاف أن هذه الخطوة ترسخ الرؤية الاستراتيجية لكلية التجارة وإدارة الأعمال بالجامعة، والتي تؤمن بأن دور المؤسسات الأكاديمية لا يتوقف عند منح الدرجات العلمية فحسب، بل يتجاوزه إلى صناعة «قادة التغيير» المؤهلين لقيادة قاطرة التحول الرقمي في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وفي نفس السياق، أكد الدكتور/ عبد العزيز نصير المدير التنفيذي للمعهد المصرفي المصري أن إطلاق هذه الدبلومة يتماشى مع خطة المعهد خلال العام الجاري التي تركز على صقل مهارات العاملين بالقطاع المصرفي في كافة مجالات الذكاء الاصطناعي بما يتماشى مع التطورات العالمية.

وتتكون الدبلومة من ٥ برامج تدريبية متكاملة، يقدّم كل برنامج منها مزيجًا من دراسات حالة عملية مستمدة من القطاع المصرفي، بالإضافة إلى أدوات وأُطر عمل وتمارين تعليمية تهدف إلى تعزيز التفاعل وتنمية المهارات التطبيقية، وتشمل ما يأتي:

- البرنامج الأول: «مبادئ الذكاء الاصطناعي «، الذي يتناول مقدمة لمفاهيم الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على تطبيقاته في القطاع المصرفي.
- البرنامج الثاني: «إتقان أساسيات الذكاء الاصطناعي»، ويركز على استكشاف التقنيات الأساسية في مجال الذكاء الاصطناعي، والتعرف على الأدوات المستخدمة، إلى جانب تطبيق الأساليب العملية.
- البرنامج الثالث: «إدارة وحوكمة البيانات»، و يتناول الأُطر والمعايير اللازمة لضمان استخدام البيانات بشكل آمن ومتوافق مع القوانين واللوائح التنظيمية.
- البرنامج الرابع: «أخلاقيات وإدارة مخاطر الذكاء الاصطناعي»، الذي يسلط الضوء على أهمية التبني المسؤول لتقنيات الذكاء الاصطناعي، وكيفية مواءمة العمليات مع القواعد والمعايير المعمول بها.
- البرنامج الخامس: «تطبيق وإدارة الذكاء الاصطناعي»، وسيركز على استراتيجيات توسيع نطاق استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي ودمجها بفعالية في العمليات المصرفية.

وتتميز الدراسة في هذه الدبلومة بمنح الدارسين المرونة الكاملة للاختيار بين دراسة المقررات الخمسة بشكل متتابع للحصول على شهادة الدبلومة الكاملة، أو الالتحاق بكل برنامج على حدة بما يتناسب مع أهدافهم المهنية وخططهم التطويرية.

شيماء مرسي

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

● السنة الثامنة عشر ● الاحد 1 فبراير 2026 ● العدد 828

البنك المركزي يقبل عطاءات على الصكوك السيادية فئة ٣ سنوات بقيمة ٩٠٠ مليون جنيه

أعلن البنك المركزي المصري، منتصف الأسبوع الماضي عبر موقعه الإلكتروني الرسمي، عن قبول عطاءات على الصكوك السيادية ذات العائد الثابت «فئة ٣ سنوات» بقيمة ٩٠٠ مليون جنيه.

وتم قبول ٥ عروض شراء من البنوك والمؤسسات المالية، مقابل معدل فائدة يتراوح ما بين ٢٠,٨٥٪ و٢١٪، ومتوسط فائدة مرجح ٢٠,٩٦٦٪، وبلغ سعر العائد ٢١,٠٩١%.

وأشارت البيانات الصادرة عبر الموقع الإلكتروني للبنك المركزي، إلى تقدم ١٤ عرض من البنوك والمؤسسات المالية بطلب عطاءات بلغت قيمتها حوالي ١,٩٨ مليار جنيه، وذلك للاكتتاب في الصكوك السيادية ذات العائد الثابت بالجنيه المصري فئة «٣ سنوات»، مقابل فائدة تراوحت بين ٢٠,٨٥٪ و٢٣,٢٥٪، فيما بلغ المتوسط العائد المرجح ٢١,٢٤١%.

بجوائز تصل الى كيلو ذهب..

البنك الأهلي المصري يطلق حملة ترويجية لكافة عملاء الأوعية الادخارية والحسابات الحاليين والجدد

أعلن البنك الأهلي المصري عن إطلاق حملة ترويجية جديدة لكافة عملاء الأوعية الادخارية والحسابات للعملاء الحاليين والجدد وذلك اعتبارا من يناير 2026 حتى إبريل 2026، وذلك في إطار حرصه الدائم على تقديم أفضل الحلول الادخارية للعملاء الحاليين والمرتقبين، وتشجيعًا لهم للحفاظ على أرصدة الأوعية الادخارية أو زيادتها، مع إتاحة فرص مميزة للفوز بجوائز قيمة.

حيث صرحت سهى التركي نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري ان الحملة الترويجية تأتي في إطار استراتيجية البنك الأهلي المصري المستمرة لدعم كافة شرائح العملاء وتحفيزهم على الادخار كأداة أساسية للتخطيط المالي السليم، مؤكدة حرص البنك الدائم على ابتكار حملات ترويجية جديدة تضيف قيمة حقيقية للعملاء، وتمنحهم فرصًا للفوز بجوائز قيمة من الذهب.

من جانبه أشار كريم سوس رئيس التجزئة المصرفية التنفيذي بالبنك الأهلي المصري الى أن زيادة قيمة أرصدة الأوعية الادخارية يتيح فرصا أكبر للعملاء للفوز بجوائز الحملة الترويجية التي تتمثل في جوائز ذهبية، حيث تتيح الحملة فرص للفوز لعدد 128 عميل ، تقسم إلى100 عميل يفوز كل منهم بـ 10 جرامات ذهب، في حال قام العميل بالاحتفاظ بمتوسط أرصدته او قام بزيادتها حتى اقل من 250 الف جنيه مصري او ما يعادلها، وذلك لكافة أنواع الأوعية الادخارية، و25 عميلا يفوز كل منهم بـ 100 جرام ذهب، في حال كانت الزيادة بمتوسط الأرصدة من 250 ألف جنيه وحتى أقل من 2 مليون جنيه مصري، و3 عملاء من أصحاب الزيادة بمتوسط أرصدة الأوعية الادخارية 2مليون جنيه مصري او ما يعادلها فأكثر، ستكون لهم فرصة الفوز بكيلو ذهب.

وأشارت هالة حلمي رئيس المنتجات والشمول المالي بالبنك الأهلي المصري الى أن البنك الأهلي المصري يقدم لعملائه باقة مميزة ومتنوعة من منتجات الادخار تتيح مدد ادخارية ودوريات صرف العائد المتنوعة والتي تلبي كافة احتياجات العملاء حيث يمكن التمتع بعائد يومي على الحساب الأهلي اليومي بعائد يصل الى 15.75% ، وعائد شهري او سنوي على حساب توفير الأهلي اكسترا يصل الى 17% ، كما يقدم منتجات شهادات وودائع قصيرة ، متوسطة وطويلة الاجل حيث يتيح ودائع حتى سنة بعائد يصل الى 15.50% وشهادات لمدة 3 سنوات كالشهادة البلاتينية ذات العائد المتدرج الشهري بعوائد 21% للسنة الاولى ، 16.25% للسنة الثانية ، 12% للسنة الثالثة والشهادة البلاتينية عائد شهري 16%

في الخدمات الصحية بالمحافظات

المصرف المتحد يراهن بمنتج تمويل الأطباء لتعظيم العائد الاقتصادي والتنموي وتشجيع الاستثمارات

طارق فايد

عقب اعلان المصرف المتحد عن إطلاق منتج تمويل الأطباء، والذي استهدف جموع الاطباء على مستوي الجمهورية من مختلف التخصصات سواء المقدمين على انشاء العيادات او المستهدفين اجراء توسعات بالمنشآت الطبية الحالية.

حيث اظهرت مؤشرات نقابة الاطباء، استحواذ محافظة القاهرة الكبري والاسكندرية على النسبة الاكبر من توزيعات الاطباء على مستوي الجمهورية. وذلك نتيجة لزيادة عدد المستشفيات الخاصة والمراكز الطبية المتخصصة والفرص الاستثمارية بهذه المحافظات.

في المقابل، تعاني محافظات الصعيد كالمنيا، سوهاج، قنا، أسيوط، إلى جانب شمال وجنوب سيناء ومطروح والوادي الجديد، من نقص ملحوظ في أعداد الأطباء مقارنة بالكثافة السكانية والاحتياجات الصحية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الضغط على المستشفيات الحكومية، وزيادة تكلفة العلاج على المواطنين.

لهذا طرح المصرف المتحد منتج تمويل الاطباء، كحل اقتصادي غير مباشر. حيث يقدم المنتج حلول تمويلية مرنة مخصصة للاطباء، تصل الي ٣ مليون جنيه، بعائد تنافسي ٥٪، وفترة سداد تصل إلى ٧ سنوات. وذلك بإجراءات بسيطة، تراعي طبيعة النشاط الطبي.

يستهدف المصرف المتحد تشجيع جموع الأطباء على مستوي الجمهورية على تأسيس العيادات والمراكز الطبية الجديدة. الامر الذي يساهم في تحسين الخدمات الصحية، وبالتالي رفع الإنتاجية العامة للمواطنين. وفضلا عن خلق فرص عمل، وزيادة معدلات الادخار والاستثمار على مستوي محافظات الجمهورية.

واكد طارق فايد – الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد - أن الاستثمار في القطاع الصحي هو استثمار مباشر في رأس المال الوطني، مشيرا إلى أن تمكين الأطباء من التوسع في المحافظات المختلفة، يساهم في تحقيق العدالة الصحية، ويعزز رؤية مصر ٢٠٣٠.

وأضاف أن المصرف المتحد يتعامل مع الطبيب باعتباره مشروع اقتصادي، قادر على خلق قيمة مضافة سواء خدمية أو تنموية تصب في تعظيم الاقتصاد المحلي.

واكد فايد على الدور الوطني الذي يقوم به المصرف المتحد كشريك اقتصادي وتنموي. حيث يعمل على تحويل التمويل إلى أداة لتحقيق العدالة الجغرافية في الخدمات الصحية، وتعزيز الأمن القومي الصحي، ودعم النمو الاقتصادي الشامل.

ومن جانبها، أوضح عمرو نصير – نائب العضو المنتدب - أن منتج تمويل الاطباء صمم لمواجهة التحديات التمويلية التي تواجه المنشآت الطبية سواء الناشئة والصغيرة والمتوسطة، خاصة في المحافظات التي تعاني من نقص الخدمات الصحية، مؤكدا أن الحزم التمويلية والرقمية التي يقدمها المصرف المتحد تدعم الشمول المالي والتنمية المستدامة.

من مؤسسة الإفصاح عن الكربون (CDP)

البنك التجاري الدولي- مصر (CIB) يتصدر الإفصاح البيئي عالميًا ويحصل على تصنيف «ب»

حصل البنك التجاري الدولي-مصر (CIB) على تصنيف (ب) من مؤسسة الإفصاح عن الكربون (CDP)، وهو التصنيف الذي يضع المؤسسة في نطاق الإدارة، بما يعكس قدرته على الالتزام بالشفافية في الإفصاح وإدارة مخاطر التغير المناخي، ليُسجّل بصفته البنك المصري الوحيد المدرج على منصة الإفصاح البيئي العالمية. كما أنه البنك الوحيد الذي حصل على هذا التصنيف هذا العام ومنذ عام ٢٠١٨. ويُعد مؤسسة الإفصاح عن الكربون منظمة دولية غير ربحية وتعتبر المرجع العالمي للإفصاح عن الأثر البيئي للقطاعين العام والخاص.

ويعكس هذا التقدم الجهود المستمرة للبنك في تعزيز حوكمة المناخ وإدارة المخاطر، وتطوير دمج الاعتبارات المناخية عبر مختلف عملياته، إلى جانب التوافق مع المتطلبات المتزايدة للمستثمرين والعملاء والجهات الرقابية مما يعزز ريادة البنك على المستويين الدولي والإقليمي في مجال الشفافية المناخية والمسائلة البيئية.

وفي هذا السياق، صرّح عمرو الجنايني، نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة التنفيذي بالبنك التجاري الدولي، قائلا:"يشرفني أن أتولى رئاسة اللجنة التنسيقية للتمويل المستدام بالبنك التجاري الدولي، والتي تساهم في تعزيز إدارة التمويل المستدام داخل البنك حيث يُعد الإفصاح عبر مؤسسة CDP أداة استراتيجية تعزز إدارة مخاطر المناخ، وتدعم بشكل خاص ثقة المستثمرين والجهات المانحة وبنوك التنمية الدولية.

ومن جانبها، قالت شيري ماديرا، الرئيس التنفيذي لمؤسسة CDP "يعكس الحصول على تصنيف CDP التزام المؤسسات بتقديم بيانات بيئية عالية الجودة، بما يعزز قدرتها على إدارة المخاطر البيئية، وتحسين الوصول إلى التمويل، ودعم اقتصاد أكثر مرونة واستدامة."

تميّز البنك في تطبيق أفضل الممارسات الدولية في الإفصاح البيئي وحوكمة مخاطر المناخ، واستمراره في تحقيق هذا التقييم منذ عام ٢٠١٨، يؤكد ريادته على المستويين المحلي والإقليمي في مجال التمويل المستدام و مخاطر المناخ..

مع الارتفاع التاريخي استثمارات الأجانب في أذونات وسندات الخزانة و في ظل الأرتباك الجيوسياسي

خبراء يطالبون بآلية تحوط و خطة طوارئ للتعامل مع الخروج المفاجئ للأموال الساخنة

البنك المركزي : استثمارات العملاء الأجانب بأذون الخزانة قفزت إلي ٤٥ مليار دولار بنهاية سبتمبر الماضي

مع بداية تحرير سعر الصرف في العام 2026 ، جذبت مصر نحو 24 مليار دولار من الأموال الساخنة، ليصل إجمالي الاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى 38 مليار دولار، مسجلا رقمًا قياسيًا... و لكن ما لم يكن متحسبا له هو التوترات الجيوسياسية أو الجائحات ، حيث جاء العام 2020 بجائحة كورونا ، ثم جاء العام 2022 لتشهد مصر أزمة عنيفة من تفاقم أزمة النقد الأجنبي بعد خروج استثمار أجنبي غير مباشر بنحو 22 مليار دولار في 3 أشهر دفعة واحدة بسبب الحرب الروسية الأوكرانية ..و الآن ومع زيادة تلك التوترات خاصة مع الحديث عن بداية الحرب الكبرى علي إيران من جانب أمريكا و اسرائيل ، بدأ العديد من الخبراء الاقتصاديين و بل و السياسين في دق ناقوس الخطر و إطلاق صيحات بضرورة الحضر من تلك الأموال و ما يمكن أن تسببه من ارتباك للنقد الأجنبي في مصر ..

والأموال الساخنة هي أبرز صور الاستثمارات غير المباشرة، حيث تأتي لتشتري أذونا وسندات تخص الديون الحكومية، سعيا وراء سعر فائدة أعلى في سوق ما، دون غيره من الأسواق، لتستفيد من فرق سعر الفائدة.

وعادة ما تتسم بسرعة الدخول والخروج من الأسواق، وهو ما يحدث حالة من الإرباك، وخاصة عند خروجها، لما تحدثه من ضغط على الطلب على النقد الأجنبي.

وتوجد كذلك في سوق الأسهم والسندات التي لا تشترط مددا زمنية لعمليات البيع والشراء، وقد تتسع الدائرة لتشمل وجود الأموال الساخنة في مجال المضاربات التي تتسم بالسرعة مثل الذهب أو النقد الأجنبي، أو بورصات السلع.

طفرة استثمار الأجانب في أدوات الدين

خلال الأسبوع الماضي ، أعلن البنك المركزي المصري عن ارتفاع غير مسبوق لاستثمارات العملاء الأجانب بأذون الخزانة حيث قفزت إلي 44.8 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2025، أو ما يعادل 2.149 تريليون جنيه بنهاية سبتمبر الماضي، مقابل 2.104 تريليون جنيه بنهاية أغسطس السابق عليه.

وتراجعت استثمارات بنوك القطاع العام إلى 577.855 مليار جنيه بنهاية سبتمبر 2025، مقابل 656.138 مليار جنيه بنهاية أغسطس، بحسب تقرير النشرة الإحصائية للبنك المركزي.

وحسب تقرير المركزي رفعت بنوك القطاع الخاص استثماراتها بأذون الخزانة إلى 849.909 مليار جنيه بنهاية سبتمبر ، مقابل 806.831 مليار جنيه بنهاية أغسطس السابق عليه.

و أشار المركزي إلي أن استثمارات البنوك المتخصصة حقق استثمارات بأذون الخزانة بقيمة 126.837 مليار جنيه بنهاية سبتمبر الماضي، مقابل 134.473 مليار جنيه بنهاية أغسطس السابق عليه.

و المؤكد ان تلك الاستثمارات تساهم في تعزيز الجنيه، حيث انخفض الدولار إلى أدنى مستوياته خلال الأيام الماضية إلي ما دون الـ 47 جنيه ، لكن هذا النوع من الاستثمارات يثير قلقًا لدى بعض الخبراء، الذين يحذرون من تأثيرات محتملة إذا تحولت إلى خروج صافي، مما قد يزيد الضغط على العملة المحلية.

ويُعتبر الاستثمار الأجنبي غير المباشر مصدرًا مهمًا للنقد الأجنبي، لكنه يحمل مخاطرة كبيرة نظرًا إلى سهولة سحبه خلال الأزمات، ما يجعله «أموالًا ساخنة» تتقلب مع حالة السوق.

وقد عزز توصية بنك جولدمان ساكس للمستثمرين بزيادة استثماراتهم بالجنيه المصري، بسبب انخفاض تسعيره بنحو 30% عن قيمته الحقيقية، من تدفقات الأموال الساخنة إلى السوق المصري.

و كان الجنيه المصري قد اختتم عام 2025 بأداء قوي إذ ارتفع بنسبة 6.7% أمام الدولار منذ بداية العام الماضي.

و مع استمرار مكاسب الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، توقع تقرير حديث، نمو الاقتصاد المصري واستقرار الجنيه خلال 2026، مع تحسن مؤشرات الاحتياطات والميزان الجاري، حيث كشفت «فيتش سوليوشنز» للأبحاث، أن احتياطات النقد الأجنبي لدى مصر ستصل إلى 52.6 مليار دولار بنهاية يونيو المقبل، بعد أن تجاوزت 50 مليار دولار في أكتوبر (2025).

ورجحت أن يتقلص عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 3 في المئة خلال العام المالي 2026/2025، مدعوما بارتفاع صادرات السلع والخدمات وقوة تحويلات العاملين في الخارج.

وذكرت «فيتش»، أن الجنيه المصري سيحافظ على أدائه القوي أمام الدولار خلال العام المقبل، لافتة إلى أن زيادة الاستثمارات في سوق الأوراق المالية منذ أغسطس 2025، مدفوعة بالعوائد الجذابة،

اقتصاديون : السياسات المالية والنقدية الحالية تراعي طبيعة هذه الأموال وحساسيتها تجاه التقلبات

طلب احاطة للحكومة حول الحجم الضخم من التدفقات الدولارية قصيرة الأجل

«فيتش» تتوقع استقرار الجنيه وارتفاع الاحتياطيات الأجنبية لمصر في 2026

أسهمت في تعزيز أداء العملة المحلية.

الجنيه المصري اختتم عام 2025 بأداء قوي، إذ ارتفع بنسبة 6.7 في المئة أمام الدولار منذ بداية العام، وبفضل قفزة قياسية في تحويلات المصريين العاملين بالخارج واستعادة السيولة في القطاع المصرفي، من المتوقع على نطاق واسع أن يعزز الجنيه المصري مكاسبه أكثر في عام 2026، مع انتقال البلاد من دوامة خفض قيمة العملة إلى «دورة إيجابية» من التحسن والنمو.

تأتي مكاسب الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، بدعم عدد من المؤشرات والأرقام الإيجابية، سواء على صعيد السيولة الدولارية أو معدلات النمو.

الفائدة و الأموال الساخنة

و مع التخفيضات التي طالت سعر الفائدة و تحرك خلالها البنك المركزي المصري خلال اجتماعات لجنة السياسة النقدية الأخيرة و التوقعات المستقبلية بمزيد من الخفض ، ثارت التساؤلات حول مستقبل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل، المعروفة بـ«الأموال الساخنة»، خاصة في ظل تغيرات متسارعة في الأسواق العالمية والمحلية.ورغم تراجع العائد على أدوات الدين الحكومية إلا أن محللين يرون أن تأثير ذلك على الأموال الساخنة سيكون محدودا، بل إن بعض المؤشرات قد تعزز من جاذبية السوق المصرية.

حيث يشير رئيس قسم البحوث في «برايم القابضة» هيثم فهمي، إلى أن تحسن المؤشرات الاقتصادية وتراجع تكلفة التأمين على الديون السيادية المصرية يعزز من ثقة المستثمرين، مضيفا أن الأموال الساخنة لا تقتصر على أدوات الدين، بل تشمل أيضا أسواق العملات والأسهم.

المفارقة أن العائد على بعض أدوات الدين ارتفع مؤخرا، رغم خفض الفائدة المعلنة. فبحسب فهمي، ارتفع العائد على أذون الخزانة لأجل 91 يوما من 26.9% إلى 27.7%، ولأجل عام من 24.99% إلى 25.9%، ما يعكس استمرار جاذبية السوق.

أما المدير التنفيذي لأسواق النقد والدخل الثابت في «الأهلي لإدارة الاستثمارات المالية» محمود نجلة، فيرى أن الأموال الساخنة وصلت بالفعل إلى مستويات تاريخية في مصر، ولا يتوقع زيادتها بشكل كبير، مشددا على أهمية الحفاظ على التوازن لتجنب أي هزات محتملة.

فيما يرى هاني جنينة الخبير الاقتصادي والمحاضر بالجامعة الأمريكية، أن الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة التي تدخل السوق المصري حاليا لا تشكل تهديدًا لاستقرار سعر الصرف، مشيرًا إلى أن هذه الأموال لم تعد تستخدم فقط للمضاربة على الفائدة كما في السابق، بل جاءت مدفوعة بتحسن ملموس في مؤشرات الاقتصاد الكلي.

مشيرا إلى أن هناك عوامل إيجابية تدعم استقرار الجنيه خلال الفترة المقبلة، منها زيادة إيرادات السياحة، وتحسن تحويلات المصريين بالخارج، وارتفاع أداء الصادرات، بالإضافة إلى التقدم في برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

كل ذلك يعزز ثقة المستثمرين الأجانب ويحد من احتمالية حدوث تقلبات حادة في سعر الصرف خلال الأشهر المقبلة، والتي قد تمتد حتى 18 شهرًا.

وأوضح أن المستثمرين الأجانب أصبحوا يهتمون أكثر باستقرار سعر الدولار وتوازن ميزان المعاملات الجارية، ما يوفر لهم ضمانات أفضل مقارنة بالفترات السابقة.

وأشار إلى أن البنك المركزي المصري اتخذ إجراءات احترازية، من بينها تخصيص جزء من هذه التدفقات كاحتياطي خروج، تحسبًا لأي تقلبات مفاجئة، على عكس ما حدث في 2022 عندما اضطر البنك إلى استخدام الاحتياطي النقدي الأجنبي لمواجهة خروج رؤوس الأموال.

كما لفت جنينة إلى أن الاحتياطي النقدي الحالي أعلى من مستواه خلال الأزمة الروسية الأوكرانية، مما يمنح الاقتصاد قدرة أكبر على امتصاص الصدمات.

فيما يؤكد الخبير المصرفي محمد بدرة أن الدولة أصبحت أكثر وعيًا وخبرة في التعامل مع تدفقات الأموال الساخنة، بعد أن واجهت مصر ثلاث أزمات كبرى أثرت سلبًا على سوق الصرف، وهي أحداث 2011، وجائحة كورونا في 2020، والحرب الروسية الأوكرانية في 2022، التي أدت جميعها إلى خروج مفاجئ لرؤوس الأموال من الأسواق الناشئة.

مؤكدا على إن السياسات المالية والنقدية الحالية تراعي طبيعة هذه الأموال وحساسيتها تجاه التقلبات، موضحًا أنه يتم الآن توظيف هذه التدفقات ضمن مدد زمنية قصيرة تناسب طبيعتها، لضمان عدم استخدامها في تمويل مشروعات طويلة الأجل.

وأضاف: «الوزارة والبنك المركزي أصبح لديهم وعي كبير بعد ما مررنا به، واتخذنا إجراءات تأمين قوية بحيث إذا قرر المستثمرون سحب هذه الأموال، لن نواجه أزمة كما في السابق. الاحتياطي النقدي قوي والدولة قادرة على استيعاب أي خروج مفاجئ".

وشدد بدرة على أن هذه الإجراءات تمنح الاقتصاد المصري أمانًا أكبر، مؤكدا: «لا يوجد خطر من وجود الأموال الساخنة في الوضع الحالي، وحتى في حال خروجها، الدولة مستعدة والاحتياطي كاف، ويدار الأمر باحترافية تختلف تمامًا عن الفترات السابقة».

طلب إحاطة

على الجانب الآخر ، و جدنا العديد من التحذيرات لمصير تلك الأموال فيما اذا اشتعلت حرب جديدة بالمنطقة ، و جاء أبرز تلك التحذيرات من خلال طلب إحاجة تقدم به النائب محمد أحمد فؤاد، عضو مجلس النواب عن حزب العدل، و وجهه إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية، بشأن بلوغ استثمارات الأجانب في أذونات وسندات الخزانة المقومة بالجنيه المصري مستوىً تاريخيا غير مسبوق يقترب من 45 مليار دولار بنهاية سبتمبر الماضي ، محذرا من المخاطر الكامنة التي قد تترتب على هذا الحجم الضخم من التدفقات قصيرة الأجل، حال تعرض الأوضاع المالية العالمية أو الإقليمية لأي تقلبات مفاجئة.

وأكد النائب، في طلب الإحاطة، أن تنامي استثمارات المحافظ الأجنبية في أدوات الدين الحكومية قد يُفسر في توقيته الحالي كعامل دعم مؤقت لتدفقات النقد الأجنبي وتخفيف الضغوط التمويلية قصيرة الأجل، إلا أن الوصول إلى هذا المستوى القياسي يفرض - وفق تعبيره - الانتقال من منطق الاحتفاء بالأرقام إلى منطق إدارة المخاطر والاستدامة المالية.

وأوضح أن استثمارات الأجانب في أذون وسندات الخزانة تُصنف بطبيعتها كـ«أموال ساخنة»، وهي تدفقات عالية الحساسية لتحركات أسعار الفائدة وسعر الصرف، ولا تمثل تمويلا إنتاجيا أو استثمارا طويل الأجل، محذرا من أن تضخم حجمها يعكس فجوة عائد ظرفية أكثر ما يعكس تحسنا هيكليا في قدرة الاقتصاد المصري على توليد النقد الأجنبي بشكل مستدام.

وأشار النائب إلى أن الدولة المصرية نفسها سبق أن أقرت رسميا بمخاطر الاعتماد على هذا النوع من التدفقات، لافتا إلى تصريحات موثقة لوزير المالية السابق محمد معيط ، أكد خلالها أن الاعتماد على «الأموال الساخنة» كان خطأ استراتيجيا، بعد الخروج المفاجئ لنحو 22 مليار دولار خلال الربع الأول من عام 2022 عقب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، وما ترتب على ذلك من ضغوط حادة على سوق الصرف والاقتصاد الكلي.

وأضاف أن هذه التجربة لم تكن استثنائية، بل تكررت على موجات متعددة خلال أعوام 2018 و2020 و2022، وهو ما دفع الحكومة حينها إلى الإعلان عن تغيير في الاستراتيجية الاقتصادية، وتقليل الاعتماد على هذه التدفقات، والتوجه نحو جذب استثمارات مباشرة طويلة الأجل أكثر استقرارا.

وحذر طلب الإحاطة من أن تضخم حجم استثمارات الأجانب في أدوات الدين يرفع من درجة الترابط بين استقرار سوق الدين المحلي واستقرار سوق الصرف، بما يزيد من قابلية انتقال الصدمات الخارجية إلى الداخل، ويضاعف الضغوط المحتملة على الاحتياطيات الأجنبية، وكلفة خدمة الدين، وهامش المناورة النقدية في حال حدوث انعكاس مفاجئ في اتجاه التدفقات.

كما نبه النائب إلى أن الاستقرار الناتج عن هذا النمط من التمويل هش بطبيعته، وقد يؤدي - دون قصد - إلى خلق إحساس زائف بالطمأنينة، وتأجيل إصلاحات إنتاجية وهيكلية أعمق، وتحويل السياسة الاقتصادية من إدارة النمو المستدام إلى مجرد إدارة تدفقات مالية مؤقتة.

واستند طلب الإحاطة إلى تجارب دولية وتقارير صندوق النقد الدولي، التي تؤكد أن الاقتصادات الناشئة ذات الاعتماد المرتفع على استثمارات المحافظ الأجنبية تكون أكثر عرضة للتقلبات والصدمات الخارجية، مشيرا إلى أن الصندوق أقر بمشروعية استخدام أدوات مرنة ومؤقتة لإدارة تدفقات رأس المال، متى كان الهدف هو حماية الاستقرار المالي والنقدي دون الإضرار بمناخ الاستثمار.

وأكد النائب أن دولا عديدة لجأت إلى سياسات احترازية، شملت تقليل التركز، وتنويع آجال الاستحقاق، وربط التوسع في استثمارات المحافظ بقدرة الاقتصاد على امتصاص صدمات خروجها، معتبرا أن هذه السياسات لا تمثل انغلاقا اقتصاديا، بل إدارة رشيدة للمخاطر.

وشدد النائب محمد فؤاد على أن طلب الإحاطة لا يستهدف التشكيك أو التخويف، وإنما يأتي في إطار تنبيه استباقي مسئول، يستند إلى تجربة مصرية قريبة أقر بها رسميا، ومستوى تاريخي غير مسبوق للتدفقات الحالية، ومرجعيات دولية معترف بها.

واختتم طلبه بالتأكيد على أن الاستدامة المالية لا تُقاس بحجم الأموال عند دخولها، وإنما بقدرة الاقتصاد على تحمل صدمات خروجها دون اللجوء إلى تصحيحات قسرية يدفع ثمنها المواطن، مطالبا بإحالة طلب الإحاطة إلى لجنة الشئون الاقتصادية بمجلس النواب لمناقشته بصورة شاملة.

التعلم من أخطاء الماضي

و في السياق ذاته ، يقول الخبير المصرفي أحمد عبدالعزيز أنه يجب أن نتعلم من أخطاء الماضي فيما اعتمدنا اعتمادًا مفرطا على الأموال الساخنة كمصدر تمويل رئيسي خاصة بعد تعويم الجنيه في نوفمبر 2016، حيث اعتمدت السياسة النقدية وقتها على جذب استثمارات قصيرة الأجل عبر أدوات الدين وتم رفع أسعار الفائدة عالية لجذب الأموال الساخنة.. وكانت الصدمة في مارس 2020 ومع بداية جائحة كورونا خرج نحو 20 مليار دولار من الأموال الساخنة من مصر خلال أسابيع.

وتكرر الأمر في 2022 بعدما رفع الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة فخرج أكثر من 22 مليار دولار من مصر، ما أدى إلى ضغط شديد على الجنيه ونقص في المعروض من الدولار وظهور موجة تضخمية مازلنا نعاني منها حتى الآن.

و أضاف أن كل هذه الأخطاء في التعامل مع الأموال الساخنة وما تبعها من أضرار على الاقتصاد القومي؛ بسبب عدم وجود آلية تحوط أو خطة طوارئ للتعامل مع الخروج المفاجئ للأموال الساخنة، الأمر الذي أدى لاستنزاف الاحتياطيات الأجنبية لحماية الجنيه مؤقتًا.. وللأسف لم يكن البنك المركزي شفافًا بشكل كاف بشأن حجم الأموال الساخنة ومخاطرها ولم يوضح هيكل تدفقات رأس المال ومصادر الضغط على الاحتياطي، وكل ذلك قد أسهم في زعزعة الثقة، خاصة عند ظهور فجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازي، فارتفعت المضاربات.. ونعتقد أن الإدارة الحالية للبنك المركزي قد أدركت واستوعبت أخطاء الماضي في التعامل مع الأموال الساخنة.

ناصر ..

بنك مصر يوقع بروتوكول تعاون مع شركة مودرن جاس لتعزيز خدمات الدفع الإلكترونية ودعم التحول الرقمي

وقّع بنك مصر بروتوكول تعاون مع الشركة الحديثة للغاز الطبيعي (مودرن جاس) إحدى الشركات التابعة لوزارة البترول – وذلك بهدف تعزيز خدمات الدفع الإلكتروني وتماشيًا مع توجهات الدولة نحو التحول الرقمي وتيسير حصول المواطنين على الخدمات المالية، بما يسهم في تحسين تجربة العملاء، ورفع كفاءة منظومة التحصيل، وتطوير مستوى الخدمات المقدمة وذلك في إطار حرصه على تقديم حلول مصرفية متكاملة تلبي احتياجات مختلف فئات المجتمع.

ويتضمن بروتوكول التعاون إتاحة أنظمة التقسيط لعملاء شركة مودرن جاس من حاملي بطاقات بنك مصر الائتمانية، بمدد تبدأ من ٣ أشهر وتصل إلى ١٨ شهرًا بدون فوائد، على أن يتحمل العميل المصروفات الإدارية، وهو ما يسهم في تخفيف الأعباء المالية عن العملاء وتوفير حلول سداد مرنة، كما يشمل البروتوكول تفعيل خدمات التحصيل الإلكتروني لتحصيلات شركة مودرن جاس، من خلال توفير نقاط البيع الإلكترونية (POS) بمقرات الشركة، دعمًا لتوجه الدولة نحو تقليل الاعتماد على النقد وتعزيز وسائل الدفع الإلكتروني الآمنة.

كما يهدف البروتوكول إلى إتاحة مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية لعملاء شركة مودرن جاس، تشمل حسابات التوفير، والودائع، والقروض الشخصية، أو المرابحات بالوكالة،وذلك وفقًا لبرامج التمويل المعتمدة للأفراد لدى بنك مصر، وطبقًا للإجراءات والشروط والأحكام المنظمة.

ويأتي توقيع هذا البروتوكول في إطار حرص بنك مصر على تعزيز الشراكات الاستراتيجية التي تخدم مصالح العملاء، وتسهم في دعم الاقتصاد الوطني، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تقديم خدمات مالية متطورة وحلول دفع حديثة تتماشى مع متطلبات المرحلة الحالية.

وتُعد شركة مودرن جاس إحدى شركات قطاع البترول المصري والتي تقدم مجموعة متكاملة من الخدمات التي تغطي توصيل الغاز الطبيعي والمشروعات المرتبطة به، وتتمتع بحق امتياز حصري لتوصيل الغاز الطبيعي بعدد من المحافظات تشمل الشرقية، ومرسى مطروح، وشمال وجنوب سيناء، وسوهاج، وقنا، إلى جانب عدد من المناطق الحيوية مثل العلمين الجديدة، ومدينتي، وبدر، والعاشر من رمضان، وتخدم الشركة حاليًا محفظة عملاء ٢ مليون عميل تقريبا، مع إضافة ما بين ١٠٠ إلى ١٥٠ ألف عميل جديد سنويًا في القطاعات المنزلية والتجارية والصناعية.

هذا ويحرص بنك مصر، باعتباره مؤسسة مصرفية رائدة، على دعم جهود التحول الرقمي من خلال توفير حلول إلكترونية مبتكرة تسهم في تيسير حصول العملاء على الخدمات المصرفية والمالية، وتعزز من جودة الخدمة المقدمة، بما يدعم استدامة النجاح ويؤكد التزام البنك بدوره الوطني في تحقيق التنمية المستدامة والرخاء لمصر.

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة الثامنة عشر • الاحد 1 فبراير 2026 • العدد 828

٢٥٪ تراجعا في أرباح مصر للألومنيوم النصفية

أظهرت المؤشرات المالية لشركة مصر للألومنيوم، عن النصف الأول من العام المالي الجاري، تراجع أرباح الشركة بنسبة 25%، على أساس سنوي.

وأوضحت الشركة في بيان لبورصة مصر، أنها حققت صافي ربح بلغ 5.538 مليار جنيه منذ بداية يوليو حتى نهاية ديسمبر 2025، مقابل 7.354 مليار جنيه أرباح خلال الفترة المقارنة من العام المالي الماضي.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال الستة أشهر الأولى من العام المالي الجاري إلى 24.2 مليار جنيه، مقابل 21.5 مليار جنيه إيرادات في النصف المقارن من العام المالي الماضي.

الاستثمار الأجنبي المباشر.. حياة جديدة في شرايين الاقتصاد المصري

الأونكتاد: مصر أكبر دولة مضيفة للاستثمار الأجنبى المباشر أفريقيا 2025 بتدفقات بلغت 11 مليار دولار

ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 14% خلال عام 2025 ليصل إلى نحو 1.6 تريليون دولار بعد عامين من التراجع، بما يعكس تعافيًا ظاهريًا في تدفقات الاستثمار العالمية عقب فترة من الضغوط وعدم اليقين، غير أن هذا الارتفاع يعود في جزء كبير منه إلى تدفقات مالية عبر المراكز المالية العالمية، في حين ظل النشاط الاستثماري الحقيقي هشًا ومحدود الانتشار، ما يكشف عن فجوة واضحة بين التدفقات المالية العابرة والأنشطة الاستثمارية المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي.

وفي تقرير له ، سلط مركز المعلومات ودعم اتخذ القرار بمجلس الوزراء، الضوء على التقرير السنوي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشأن «اتجاهات الاستثمار العالمية»، والذي أشار إلى أن التعافي المسجل في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2025 يظل تعافيًا شكليًا إلى حد كبير، إذ تقوده تدفقات مالية عبر المراكز المالية العالمية والاستثمارات كثيفة رأس المال في قطاعات محدودة مثل مراكز البيانات وأشباه الموصلات، بينما يبقى الاستثمار الحقيقي ضعيفًا ومتركزًا جغرافيًا وقطاعيًا، مع اتساع الفجوة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية واستمرار تراجع الاستثمارات الحيوية للتنمية المستدامة، في ظل مخاطر متزايدة ناجمة عن التوترات الجيوسياسية وعدم اليقين وتجزؤ الاقتصاد العالمي.

أشار التقرير إلى أن أنماط الاستثمار تبرز اتساع الفجوة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية، إلى جانب تزايد تركز الاستثمارات في عدد محدود من القطاعات الاستراتيجية كثيفة رأس المال، واستمرار الضعف في المشروعات الأكثر أهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في الدول منخفضة الدخل.

وقد ساهمت المراكز المالية العالمية بأكثر من 140 مليار دولار من الزيادة المسجلة في تدفقات الاستثمار، ما يعني أنه في حال استبعاد هذه «التدفقات الوسيطة» لم يتجاوز نمو الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًا نحو 5% فقط.

ويؤكد ذلك محدودية التعافي في أساسيات النشاط الاستثماري، وهو ما تعكسه مؤشرات ضعف ثقة المستثمرين، حيث تراجعت قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود بنسبة 10%، كما انخفض تمويل المشروعات الدولية بنسبة 16% من حيث القيمة و12% من حيث عدد الصفقات، مسجلًا العام الرابع على التوالي من التراجع، ليصل إلى أدنى مستوياته منذ عام 2019. كما انخفض عدد الإعلانات عن مشروعات الاستثمار الجديدة بنسبة 16%، رغم بقاء القيم الإجمالية مرتفعة نسبيًا نتيجة عدد محدود من المشروعات العملاقة. ويشير ذلك إلى أن النشاط الاستثماري الجديد أصبح أكثر تركزًا وأقل انتشارًا جغرافيًا وقطاعيًا.

توزيع جغرافي

وعلى صعيد التوزيع الجغرافي، قفزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة بنسبة 43% لتصل إلى 728 مليار دولار في عام 2025، مدفوعة بشكل أساسي بأوروبا والمراكز المالية. وسجل الاتحاد الأوروبي زيادة قدرها 56%، بدعم من صفقات استحواذ عابرة للحدود. وتعاف ملحوظ في اقتصادات كبرى مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا. في المقابل، تراجعت التدفقات إلى الاقتصادات النامية بنسبة 2% لتصل إلى 877 مليار دولار، مع تأثر الدول منخفضة الدخل بشكل أكبر، حيث شهد ثلاثة أرباع أقل البلدان نموًا ركودًا أو تراجعًا في التدفقات.

وفي إفريقيا، أشار التقرير إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل حاد بنحو الثلث، في انعكاس للعودة إلى المستويات السابقة بعد تضخم أرقام عام 2024 ، وعلى مستوى الاقتصادات الإفريقية، بلغت التدفقات إلى أنجولا نحو 3 مليارات دولار، مسجلة عودة إلى القيم الإيجابية بعد تسع سنوات متتالية من صافي التخارج الاستثماري، وظلت مصر، بتدفقات بلغت 11 مليار دولار أكبر دولة مضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، في المقابل سجلت موزمبيق زيادة بنسبة 80% في التدفقات لتصل إلى 6 مليارات دولار، مدفوعة باستئناف وتسريع أعمال الإنشاء في مشروعات الغاز الطبيعي المسال الكبرى.

وفي سياق متصل، تراجعت أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من نوع المشروعات الجديدة في الاقتصادات منخفضة الدخل من حيث عدد المشروعات المعلنة وقيمتها معًا ، وانخفض عدد الإعلانات عن هذه المشروعات بنسبة 10%، أي بما يعادل نحو 250 مشروعًا أقل مقارنة بعام 2024، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى التراجع في آسيا، ولاسيما في بنجلاديش وكمبوديا. وفي المقابل، ارتفعت الإعلانات عن مشروعات جديدة في مصر وكوت ديفوار، ما أسهم في زيادة إجمالي عدد المشروعات في إفريقيا بنسبة 5% ليصل إلى 639 مشروعًا، مع تسجيل أكبر زيادة في عدد المشروعات بقطاع صناعة السيارات.

توزيع المشروعات

وتزايد تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في المشروعات كثيفة رأس المال والمدفوعة بالتكنولوجيا، إذ استحوذت مراكز البيانات على أكثر من خُمس القيمة الإجمالية لمشروعات الاستثمار الجديدة عالميًا خلال عام 2025، مع استثمارات معلنة تجاوزت 270 مليار دولار، مدفوعة بالطلب على بنية الذكاء الاصطناعي التحتية والشبكات الرقمية. وتصدرت فرنسا والولايات المتحدة وجمهورية كوريا قائمة الدول المستضيفة، إلى جانب جذب أسواق ناشئة مثل البرازيل والهند وتايلاند وماليزيا لمشروعات كبرى.

وأشار التقرير إلى ارتفاع قيمة الاستثمارات المعلنة في مشروعات أشباه الموصلات بنسبة 35%، في حين تراجع عدد المشروعات بنسبة 25% في القطاعات الأكثر تعرضًا للرسوم الجمركية والمعتمدة على سلاسل القيمة العالمية، مثل المنسوجات والإلكترونيات والآلات. ورغم أن هذه الاستثمارات التكنولوجية ترفع الأرقام الإجمالية للاستثمار الأجنبي المباشر، فإنها تظل شديدة التركز وتحقق آثارًا محدودة من حيث نقل المعرفة وخلق الروابط المحلية، ما يستدعي سياسات تربط الاستثمار الرقمي بتنمية المهارات والابتكار وتعزيز القيمة المضافة المحلية.

خبراء : الاقتصاد المصري يشهد مرحلة من الاستقرار والنمو الملحوظ مدعوماً بزيادة الثقة في منظومة تحرير سعر الصرف

أهداف حكومية

وكانت الحكومة المصرية أعلنت في وقت سابق أنها تسعى للحفاظ على الزخم الذي اكتسبته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العامين الأخيرين ، بدعم من صفقتي «رأس الحكمة» و«علم الروم « بعد ضخ نحو 65 مليار دولار في الاقتصاد المصري . وذكرت أنها تستهدف جذب 42 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام المالي 2025–2026 الذي يبدأ في الأول من يوليو المقبل.

وتعوّل القاهرة بشكل كبير على الاستثمارات الخليجية، خصوصاً من السعودية والكويت، بالتزامن مع تكثيف الرسائل التطمينية للمستثمرين من قبل المسؤولين المصريين ، وتركز على نظام «الرخصة الذهبية» كأداة رئيسية لتحفيز الاستثمار، إذ تتيح هذه الرخصة الموحدة تأسيس المشروع وتشغيله وتخصيص الأراضي والحصول على التراخيص عبر جهة واحدة فقط. ويجري منح هذه الرخص بشكل فوري للمشروعات الخليجية الكبرى.

كما تسعى الحكومة إلى رفع الاحتياطي النقدي الأجنبي بنحو 4 مليارات دولار خلال أربع سنوات ليصل إلى 52 مليار دولار بحلول نهاية السنة المالية 2028–2029، ارتفاعاً من 48.1 مليار دولار بنهاية أبريل 2025 .

وبموازاة ذلك، تخطط القاهرة لزيادة مساهمة القطاع الخاص إلى 63% من إجمالي الاستثمارات المستهدفة في عام 2025–2026، على أن ترتفع هذه النسبة إلى 68% بحلول 2028–2029، مقابل 30% فقط في 2021–2022.

وتعمل الحكومة أيضاً على تقليص دورها الاقتصادي المباشر عبر برنامج لطرح عشرات الشركات للبيع، من بينها خمس شركات تابعة للقوات المسلحة، إضافة إلى خطط لإسناد إدارة المطارات للقطاع الخاص.

وفي تصريحات سابقة قال وزير الاستثمار والتجارة الخارجية حسن الخطيب إن مصر تستهدف معدل نمو يقارب 20% في عام 2026، مشيراً إلى أن ملف التعريفات الجمركية الأمريكية بات حديث الساعة عالمياً، في ظل حالة من الترقب وعدم اليقين التي تسيطر على الأسواق الدولية، مشيراً إلى أن هذا الجدل أسهم في زيادة التقلبات والمخاطر في الأسواق خلال العام الماضي.

وأضاف الخطيب، أن هذه التقلبات انعكست بوضوح على تحركات الأصول الآمنة، لافتاً إلى الارتفاعات القوية في أسعار الذهب بالتزامن مع التطورات السياسية والاقتصادية الأخيرة، بما في ذلك عودة الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى الواجهة.

وفيما يتعلق بجهود جذب الاستثمارات، قال الخطيب إن الإصلاح الهيكلي يمثل جوهر سياسة الحكومة خلال العام ونصف العام الماضيين، مشدداً على أن الهدف الرئيسي يتمثل في تمكين القطاع الخاص لقيادة عملية التنمية خلال العشرين عاماً المقبلة.

وأضاف أن السياسة النقدية باتت واضحة وموثوقة للمستثمرين، إذ تستهدف خفض التضخم الذي تراجع من ذروة قاربت 40% إلى نحو 12.3%، بالتزامن مع ارتفاع الاحتياطي النقدي لأكثر من 51 مليار دولار، دون احتساب التدفقات المرتبطة بالأموال الساخنة أو عمليات الـCarry Trade التي تزيد حالياً عن 25 مليار دولار.

وأشار إلى أن تحويلات المصريين بالخارج تجاوزت 37 مليار دولار خلال السنة المالية الماضية، مؤكداً أن هذه المؤشرات تعكس صلابة الاقتصاد الكلي وتزايد الثقة ، موضحاً أن السياسة المالية، التي تقودها وزارة المالية، شهدت تحولاً جذرياً خلال عام واحد، عنوانه التيسير وتبسيط الإجراءات وتخفيف الأعباء، لافتاً إلى إطلاق حزم إصلاحية متتالية شملت أكثر من 60 إجراءً في مجالات الضرائب والجمارك والضريبة العقارية.

استقرار ونمو

من جانبه أكد الدكتور محمد عبد العال، الخبير المصرفي، أن الاقتصاد المصري يشهد مرحلة من الاستقرار والنمو الملحوظ، مدعوما بزيادة الثقة في منظومة تحرير سعر الصرف، وهو ما انعكس بشكل مباشر على تدفقات تحويلات المصريين بالخارج وتنامي الاستثمارات الأجنبية، متوقعا عودة أسعار الفائدة إلى مستوياتها المنطقية.

أشار عبد العال إلى أن المشهد الاقتصادي الحالي يبشر بعودة أسعار الفائدة إلى معدلاتها الطبيعية لتتراوح بين 11% و13%، تماشياً مع تحسن المؤشرات النقدية وتراجع الضغوط التضخمية، وهو ما يمثل خطوة هامة نحو تحفيز بيئة الاستثمار المحلي.

وأوضح أن تدفق تحويلات المصريين من الخارج يعكس ثقة كبيرة في آلية مرونة سعر الصرف التي يتبعها البنك المركزي، مشيراً إلى أن الجنيه المصري حقق مكاسب ملحوظة أمام الدولار خلال العام الأخير بنسبة بلغت 6.2%، حيث استقر التداول عند مستويات 47.20 و47.30 جنيه، مما يؤكد قوة العملة المحلية وقدرتها على التعافي.

وكشف الخبير المصرفي عن نقلة نوعية في «صافي الأصول الأجنبية»، حيث تحول العجز الذي بلغ 29 مليار دولار في يناير 2024، إلى فائض كبير يصل حالياً إلى 23.7 مليار دولار. ووصف هذا التحول بـ«المؤشر الاستراتيجي» الذي يمنح الجهاز المصرفي قوة كبيرة في مواجهة الالتزامات الدولية وتأمين احتياجات المستوردين.

وفيما يخص الاستثمارات، أكد «عبد العال» أن الفجوة بين الفائدة على الجنيه والدولار لصالح العملة المحلية ساهمت في جذب «الأموال الساخنة» التي وصلت إلى 42.5 مليار دولار في يوليو الماضي وفق أرقام البنك المركزي. وشدد على أن تحسن سعر الصرف سيؤدي مباشرة إلى انخفاض فاتورة الاستيراد وتراجع القيمة الإجمالية للدين الخارجي عند تقييمه بالجنيه المصري.

واختتم الدكتور محمد عبد العال تصريحاته بالتأكيد على تلاشي أي مشكلات تتعلق بتوفير السيولة الدولارية في البنوك، حيث لم يعد هناك أي تأخير في فتح الاعتمادات المستندية أو مستندات التحصيل، كما انتهت ظاهرة التراكمات السلعية في الموانئ (التكدس الجمركي)، مما يعكس انتظام الدورة الاقتصادية ووفرة العملة الصعبة.

محمد محيي الدين

«الرقابة المالية » تُصدر ضوابط تنظم عمل جهات تحصيل المستحقات المالية في أنشطة التمويل غير المصرفي

محمد فريد

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، قرارا ينظم لأول مرة عمل شركات وجهات تحصيل مستحقات شركات التمويل غير المصرفي، في نقلة نوعية ستعزز من حماية المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية.

القرار رقم 278 لسنة 2025 حدد مجموعة من الضوابط كان أبرزها إنشاء سجل لقيد الشركات والجهات الراغبة في تحصيل المستحقات المالية الناشئة عن التمويلات الممنوحة من الشركات، والجهات العاملة في أنشطة التمويل غير المصرفي، مع منع التعامل مع جهات التحصيل غير المقيدة.

وقال الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إن القرار يأتي في إطار حرص الهيئة على تنظيم نشاط تحصيل المستحقات المالية ووضع إطار قانوني ومهني واضح لممارسته. بما يضمن حماية حقوق العملاء وتعزيز الانضباط والحوكمة داخل أنشطة التمويل غير المصرفي.

وأوضح أن إنشاء سجل متخصص بالهيئة لقيد شركات وجهات تحصيل المستحقات المالية يعد خطوة محورية لضمان التعامل فقط مع كيانات مؤهلة وخاضعة للرقابة، ومنع أي ممارسات غير منظمة قد تضر بحقوق المتعاملين أو بسلامة السوق.

وشدد الدكتور فريد على أن إلزام شركات التمويل غير المصرفي بإخطار العملاء ببيانات شركات التحصيل ووسائل التحقق من هوية المحصلين يستهدف حماية العملاء، وترسيخ الثقة في المنظومة التمويلية غير المصرفية.

ونصت الضوابط أن هذا السجل يجب أن يتضمن كحد أدنى، بيانات الشركة المقيدة، وتشمل اسمها وشكلها القانوني وغرضها، وعنوان مركزها الرئيسي، واسم العضو المنتدب أو المسؤول القائم بالإدارة التنفيذية وممثلها القانوني، إلى جانب بيانات التواصل، كما حظر على الشركات والجهات العاملة في مجال أنشطة التمويل غير المصرفي الاستعانة بأي شركات غير مقيدة بهذا السجل لتحصيل مستحقاتها المالية من العملاء.

وحدد القرار مجموعة من الشروط الواجب توافرها لقيد الشركات والجهات المعنية بالسجل، من بينها اتخاذ أحد الأشكال القانونية للشركات التجارية، وأن يكون من ضمن أغراضها مباشرة مهام تحصيل المستحقات المالية، وألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع عن 10 ملايين جنيه مصري أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية، وألا تقل حقوق ملكية الشركة عن 20 مليون جنيه .

وفي حال عدم توافر شرط حقوق الملكية، اشترط القرار ألا تقل مدة مباشرة الشركة للنشاط عن 3 سنوات سابقة على تاريخ طلب القيد، مع التأكيد في جميع الأحوال على ألا تقل حقوق الملكية عن رأس المال المدفوع.

كما اشترطت الهيئة أن يكون المسؤول عن الإدارة التنفيذية بالشركة محمود السيرة وحسن السمعة، وأن يحصل المسؤولون عن الإدارة التنفيذية أو القائمون بأعمال التحصيل على الدورات التدريبية التي تحددها الهيئة.

إجراءات القيد بالسجل

ونظم القرار إجراءات القيد بالسجل، فألزم الشركات الراغبة في القيد بالتقدم بطلب إلى الهيئة ترفق به المستندات الدالة على استيفاء الشروط المقررة، وبصفة خاصة نسخة محدثة من النظام الأساسي للشركة. وآخر قوائم مالية معتمدة مرفقا بها تقرير مراقب الحسابات. أو آخر مركز مالي مُعتمد سابق على تاريخ طلب القيد، إضافة إلى العقود السابقة المبرمة لتقديم خدمات التحصيل مع الشركات أو الجهات العاملة في مجال التمويل أو غيرها من الجهات. وأي بيانات أو مستندات أخرى ترى الهيئة ضرورتها للبت في الطلب. وتتولى الهيئة دراسة الطلب والبت فيه خلال 30 يومًا على الأكثر من تاريخ تقديمه مستوفيًا.

وحدد القرار مدة القيد بالسجل لتكون 3 سنوات قابلة للتجديد لمدد مماثلة بشرط استمرار توافر متطلبات القيد، على أن يتم تقديم طلب التجديد قبل 3 أشهر من انتهاء مدة القيد.

كما ألزم القرار الشركات المقيدة بالسجل بمراعاة مبادئ الأمانة والنزاهة وبذل عناية الرجل الحريص في جميع أعمالها، والامتناع عن أي ممارسات من شأنها الإساءة إلى الشركات أو الجهات العاملة في مجال أنشطة التمويل غير المصرفي، أو الإساءة إلى العملاء، مع الالتزام بالحصول على موافقة مُسبقة من الهيئة على العقود المزمع إبرامها مع شركات أو جهات التمويل غير المصرفي، والاقتصار على ممارسة أعمال تحصيل المستحقات المالية فقط دون مباشرة أي أنشطة تتعلق بالتمويل.

وحظر القرار على الشركات العاملة بالنشاط، تحصيل أي مبالغ بأي وسيلة يترتب عليها إضافة تلك المبالغ إلى الحسابات الخاصة بشركات التحصيل، وألزم بتحصيل المبالغ المستحقة من العملاء من خلال ماكينات نقاط الدفع المسلمة من الشركة أو الجهة المتعاقد معها، أو من خلال أي وسيلة دفع غير نقدي خاصة بها، أو بموجب شيكات صادرة من العملاء لصالح الشركة أو الجهة.

كما حظر القرار تسلم أي مبالغ نقدية إلا في الحدود المقررة بقانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي ولائحته التنفيذية، وبموجب إيصالات مُعتمدة ومُسلمة إلى المحصلين كعهدة شخصية، على أن يتم تسليم أصل الإيصال للعميل وتقديم صورة مُوقعة منه للشركة أو الجهة، مع الالتزام بتوريد المبالغ المحصلة خلال 5 أيام عمل على الأكثر من تاريخ التحصيل.

داليا احمد

قرار جديد لتنظيم عمل الرعاة المعتمدين في البورصة المصرية

أصدر الدكتور إسلام عزام، رئيس البورصة المصرية، قرارا لتنظيم عمل الرعاة المعتمدين، في خطوة تنظيمية تعكس توجهًا أكثر تطورًا لدعم جودة القيد، وحماية المستثمرين، وتعزيز استمرارية الشركات المقيدة.

ويجسّد القرار الجديد تحولًا نوعيًا في فلسفة تنظيم عمل الرعاة المعتمدين، إذ لم يعد دور الراعي مقتصرًا على مساعدة الشركات في استيفاء متطلبات القيد فقط، وإنما امتد ليشمل المتابعة المستمرة لأداء الشركات بعد الإدراج، بما يضمن التزامها بقواعد السوق، وتحقيق مستويات أعلى من الحوكمة والانضباط المؤسسي، وذلك تماشيًا مع أفضل الممارسات الدولية.

البورصة تعلن عن أنضمام 4 شركات لمؤشرها الرئيسي خلال المراجعة نصف السنوية لمؤشرات السوق

أنهت البورصة المصرية أعمال المراجعة الدورية نصف السنوية لمؤشرات السوق، على أن يبدأ العمل بالتغييرات الجديدة اعتبارًا من أول فبراير ٢٠٢٦. جاء ذلك في إطار المراجعات المنتظمة التي تُجريها البورصة لقياس مدى استيفاء الشركات لمعايير السيولة وحجم التداول. وشهدت المراجعة تغييرات ملحوظة على المؤشر الرئيسي EGX30، حيث تم حذف وانضمام ٤ شركات، في انعكاس مباشر لتحركات السيولة وتغير الأوزان النسبية للأسهم الأكثر نشاطا. وضمت قائمة المنضمين كلا من مصر الجديدة للإسكان والتعمير، والصناعات الكيماوية المصرية «كيما»، وإيديتا للصناعات الغذائية، وأوراسكوم للاستثمار القابضة، مقابل خروج سيدي كرير للبتروكيماويات «سيدبك».

«رئيس الوزراء " يبحث زيادة استثمارات "بوينج" في قطاع الطيران المدني بمصر

التقى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بمقر الحكومة بالعاصمة الإدارية الجديدة، بريندان نيلسون، رئيس شركة «بوينج» الأمريكية، لبحث فرص تعزيز وتطوير الشراكة بين الحكومة المصرية والشركة الأمريكية في قطاع الطيران المدني، وذلك بحضور الدكتور سامح الحفني وزير الطيران المدني، وفهد المهيري مدير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشركة «بوينج»، والسفير خالد عزمي مساعد وزير الخارجية للشئون الأمريكية.

وفي مستهل اللقاء، رحّب رئيس الوزراء برئيس «بوينج»، مشيرًا إلى أن زيارته تأتي في توقيت يشهد زخمًا إيجابيًا في العلاقات المصرية–الأمريكية، عقب اللقاء الذي جمع الرئيس عبد الفتاح السيسي بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب على هامش منتدى دافوس، معربًا عن أمله في مشاركة أمريكية رفيعة المستوى تسهم في إحداث طفرة نوعية في العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وأشاد مدبولي بمستوى العلاقات الثنائية خلال الفترة الأخيرة، وما شهدته من تبادل زيارات رفيعة المستوى، مؤكدًا حرص الحكومة المصرية على تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري مع الولايات المتحدة، والسعي لإطلاق المسار الاقتصادي ضمن الحوار الاستراتيجي المصري–الأمريكي، بما يدعم الاستثمارات المتبادلة، ويزيد حجم التجارة البينية، ويعزز دور القطاع الخاص.

كما أعرب رئيس الوزراء عن تطلعه لعقد الجولة الثانية للمفوضية الاقتصادية المصرية–الأمريكية بالقاهرة خلال العام الجاري، إلى جانب الإعداد للنسخة الثانية من المنتدى الاقتصادي المصري–الأمريكي بالتنسيق مع غرفة التجارة الأمريكية بواشنطن، معربًا عن أمله في مشاركة أمريكية رفيعة المستوى تسهم في إحداث طفرة نوعية في العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وفد من «الاستثمار والتجارة الخارجية» يزور كوت ديفوار لدراسة تطوير الأصول المصرية بأبيدجان

ترأست غادة نور مساعد وزير الاستثمار والتجارة الخارجية للترويج والاستثمار والطروحات الحكومية، وفدا من وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، إلى جانب حمزة درويش رئيس مجلس إدارة شركة جسور، وبمشاركة شريف سيف سفير مصر بدولة كوت ديفوار، ومكتب التمثيل التجاري بأبيدجان، وذلك في إطار جهود الدولة لتعزيز التعاون بين مصر والدول الأفريقية، وفي ضوء تواجد أصول مصرية مملوكة للدولة على الأراضي الأفريقية.

وقام الوفد المصري بزيارة «عمارة النصر» المملوكة لشركة جسور التابعة لوزارة الاستثمار والتجارة الخارجية بالعاصمة الايفوارية أبيدجان لدراسة خطة تطوير المشروع، وكذا دراسة احتياجات السوق الإيفواري.

وتأتي الزيارة في إطار متابعة خطة الدولة لتطوير واستغلال الأصول المصرية بدول القارة الأفريقية وتعزيز الاستفادة منها.

وعقد الوفد المصري اجتماعات مع الرئيس التنفيذي لبنك التجاري وفا بأبيدجان، وكذلك الرئيس التنفيذي لبنك BSIC الساحل والصحراء لمناقشة كيفية الشراكة مع القطاع المصرفي والاستثماري، وسبل التعاون خلال المرحلة القادمة، و دراسة بدء مشروع تطوير واستغلال «عمارة النصر» والاستفادة من الأصول الأخرى التي تقع في عدة دول أفريقية.

شيماء مرسي

«بوسطة» تدشّن أكبر مركز فرز آلي بالشرق الأوسط

شهدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي؛ افتتاح مركز الفرز الآلي لشركة «بوسطة»، والذي يُعد الأكبر من نوعه بمنطقة الشرق الأوسط، حيث يضم أكبر ماكينة فرز آلي، باستثمارات ٥ ملايين دولار، تقوم بفرز ١١ ألف شحنة في الساعة و٢٥٠ ألف شحنة يوميًا.

ووفق بيان، ، تستهدف الشركة توصيل نحو ٨٠ مليون شحنة خلال عام ٢٠٢٦.

وجاء الافتتاح بحضور محمد عزت، المؤسس والمدير التنفيذي للشركة، وكين آلين، الرئيس السابق لشركة الشحن العالمية «دى إتش إل»، وحسام هيبة، رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة السابق، ومجموعة من رواد الأعمال وممثلي مجتمع الشركات الناشئة.

ووجهت المشاط التهنئة لمسؤولي شركة «بوسطة» على هذا التوسع، مؤكدة أنه يعكس النمو المستمر لقطاع اللوجستيات والتجارة الإلكترونية في مصر، وقدرة السوق المصرية على التطور والنمو المستمر في ظل كبر حجم السوق وعدد السكان الضخم، والقدرة التي يمتلكها رواد الأعمال المصريون على تسخير التكنولوجيا والابتكار في تطوير الخدمات المقدمة للسوق.

وأكدت الوزيرة حرص الحكومة على توفير كافة المحفزات والتيسير لنمو أعمال الشركات الناشئة ورواد الأعمال، مشيرة إلى الجهود الكبيرة التي تمت على مدار العام الماضي من خلال المجموعة الوزارية لريادة الأعمال بمشاركة فعالة ومؤثرة من مختلف المعنيين بقطاع الشركات الناشئة، والتي نتج عنها العديد من التيسيرات والحوافز للقطاع سيتم إعلانها قريبًا.

وأضافت: نشهد اليوم أيضًا تعاونًا مع شركات ناشئة مصرية أخرى لتحقيق هذا الأمر من خلال التعاون بين شركة «سيمبلكس»، المتخصصة في مجال تصنيع الماكينات، وشركة بوسطة، وهو ما يعكس التكامل بين مجتمع الشركات الناشئة، ويؤكد تنافسية السوق المصرية.

وتطرقت إلى مشاركتها في منتدى «دافوس» الاقتصادي العالمي، والمناقشات العالمية حول أهمية التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، لذلك فإن تطور الشركات الناشئة وقدرتها على استخدام التكنولوجيا الحديثة في تنمية أعمالها سينعكس على نمو القطاع.

بتكلفة ١٢ مليون دولار

وضع حجر أساس مصنع «إندستريال هاوس» للمنتجات الجبسية بـ(وادي التكنولوجيا)

شهد وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، واللواء طيار أ.ح/ أكرم جلال، محافظ الإسماعيلية، صباح اليوم، مراسم وضع حجر أساس مصنع «محور التنمية للمنتجات الجبسية» لشركة «إندستريال هاوس- Industrial House" بمنطقة شرق الإسماعيلية (وادي التكنولوجيا) الصناعية التابعة لاقتصادية قناة السويس، وهي منطقة صناعية واعدة في قلب سيناء.

ووفق بيان من الهيئة ، يأتي ذلك في إطار الجهود التي تبذلها الهيئة لتنمية سيناء، ضمن الرؤية الاستراتيجية الشاملة للهيئة التي تستهدف جذب الاستثمارات لمختلف المناطق الصناعية والموانئ التابعة للهيئة.

وتبلغ استثمارات المشروع الجاري إنشاؤه 12 مليون دولار (تعادل 600 مليون جنيه)، ويتيح 500 فرصة عمل مباشرة، وهو مشروع متكامل يقع على مساحة إجمالية تبلغ 50 ألف م2.

ويضم ثلاثة خطوط إنتاج، تشمل: (خط إنتاج الألواح الجبسية، وخط آخر للجبس المصيص، وخط ثالث لإنتاج الشكائر البلاستيكية اللازمة للتعبئة)، ومن المخطط افتتاح المرحلة الأولى للمشروع خلال النصف الثاني للعام الجاري 2026، وقد حضر مراسم الاحتفال: عدد من القيادات التنفيذية لاقتصادية قناة السويس، ومحافظة الإسماعيلية، وشركة «إندستريال هاوس".

وقال وليد جمال الدين، أن منطقة شرق الإسماعيلية تُعتبر ركيزة أساسية لتنمية سيناء؛ لافتًا إلى أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس عملت بدورها على تحويل هذه المنطقة إلى مركز صناعي متكامل ومتخصص، قادر على جذب الاستثمارات في القطاعات المستهدفة، وعلى رأسها صناعات مواد البناء والسبائك الحديدية، بما يسهم في تلبية احتياجات السوق المحلية، وزيادة فرص التصدير للأسواق الإقليمية والعالمية.

ولفت إلى أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس قد قامت حتى الآن بجذب 4 مشروعات صناعية لمنطقة وادي التكنولوجيا بإجمالي استثمارات تصل إلى 60 مليون دولار، وتتيح نحو 1000 فرصة عمل مباشرة.

اليوم.. بدء العمل بالتقسيم الجديد لأسواق البورصة المصرية

أعلنت البورصة المصرية، المراجعة الدورية لتقسيم الأسواق داخل البورصة المصرية، في ضوء ضوابط إعادة تقسيم الأسواق وتوحيد معايير الادراج بها مع معايير مؤشرات البورصة نفاذا للبند رقم 34 من استراتيجية مجلس إدارة البورصة المصرية للتطوير.

وأوضحت البورصة ، أن التقسيم الجديد سيعمل به بدءا من اليوم الأحد الموافق 1 فبراير 2026 وفقا للمرفقات الآتية اضغط عليها:

ونوهت البورصة إلى أنه يُسمح للمتعاملين على جميع الأوراق المالية المدرجة بالسوق الأكثر نشاطا والسوق متوسط النشاط وقائمة مؤشر تميز بمزاولة الية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة، والتعامل على الأوراق المالية في اليوم التالي للشراء.

وكذلك شراء الأوراق المالية بالهامش على أن تقبل كضمان حتى نسبة 100% من قيمتها السوقية في السوق الأكثر نشاطا، وحتى نسبة 80% من قيمتها السوقية في السوق متوسط النشاط وقائمة مؤشر تميز.

البورصة المصرية تستكمل الأطر التنظيمية والتشغيلية لإطلاق سوق "المشتقات"

أعلن رئيس البورصة المصرية، إسلام عزام، الانتهاء من استكمال الإطارين التنظيمي والتشغيلي اللازمين لإطلاق سوق العقود الآجلة (سوق المشتقات) في مصر، وذلك بالتنسيق مع شركة «نسويات» لخدمات التقاص، وتحت إشراف الهيئة العامة للرقابة المالية.

جاء ذلك عقب منح الهيئة العامة للرقابة المالية البورصة المصرية ترخيص مزاولة نشاط بورصات العقود الآجلة على العقود المشتقة من الأوراق المالية المقيدة بها، إلى جانب اعتماد الهيئة لكل من لائحة تداول العقود الآجلة (عقود المشتقات)، ولائحة قواعد وإجراءات المقاصة والتسوية الخاصة بهذه العقود.

الأول من نوعه.. "الحفر المصرية" تفوز بعقد من "نفط الكويت"

فازت شركة الحفر المصرية (EDC)، بعقد جديد في دولة الكويت لتشغيل جهاز حفر بقدرة 1500 حصان للعمل مع شركة نفط الكويت (KOC)، ليُعد هذا الفوز الأول من نوعه لشركة مصرية في مجال الحفر مع نفط الكويت؛ في إطار استراتيجية وزارة البترول والثروة المعدنية لتعزيز تواجد شركات المشروعات والحفر المصرية في الأسواق الخارجية.

ومن المقرر بدء عمليات الجهاز في مطلع عام 2027، بما يمثل خطوة جديدة في مسيرة الشركة التوسعية داخل السوق الكويتي.

وتتواجد شركة الحفر المصرية في الكويت منذ عام 2022 من خلال فرع للشركة، وتعمل حاليا مع شركة نفط الكويت بجهاز لصيانة الآبار، إلى جانب إدارة جهاز آخر لصيانة الآبار بتبع شركة المصافي الهندسية، وذلك في إطار شراكة مع إحدى الشركات الكويتية الوطنية.

بعد 30 عاما.. «مصر الجديدة للإسكان» تسدد 96 مليون جنيه لتنهي نزاعًا على أراض بنيو هليوبوليس مع «المجتمعات العمرانية»

أعلنت شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير عن إتمام التسوية النهائية للنزاع القائم مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة. التابعة لوزارة الإسكان، بشأن المساحة الزائدة على المشاع بمدينة نيو هليوبوليس الجديدة. والبالغة نحو 710 آلاف متر مربع، في خطوة تمثل إنهاءً لخلاف ممتد منذ عام 1995.

وقال سامح السيد، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة مصر الجديدة للإسكان، إن الشركة نجحت خلال الفترة الماضية. بالتعاون مع هيئة المجتمعات العمرانية، في التوصل إلى اتفاق نهائي وملزم للطرفين، تم بمقتضا

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة الثامنة عشر • الاحد 1 فبراير 2026 • العدد 828

الغرف التجارية : مصانع الهواتف تزيد أزمات السوق وترفع الأسعار حتى ١٨٪

كشفت شعبة تجار المحمول بغرفة الجيزة التجارية، عن زيادات جديدة في الأسعار أعلنت عنها أغلب الشركات المنتجة للهواتف الذكية محليًا، وذلك بنسب تتراوح بين ٥ إلى ١٥٪، مجددةً مطالبها باستبعاد الهاتف المحمول من قائمة السلع الترفيهية بالمنظومة الجمركية، خاصة مع تحوله بشكل كامل إلى سلعة أساسية واستراتيجية، لا سيما في ظل الاعتماد شبه الكامل عليه في المنظومة التعليمية.. وأوضح محمد هداية الحداد، عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية بمحافظة الجيزة ورئيس شعبة تجار المحمول، أنه في ظل حالة الركود الشديد التي تحكم سوق تجارة المحمول في مصر، أعلنت أعداد كبيرة من شركات المحمول التي تنتج في مصانعها المقامة بمصر زيادة أسعار منتجاتها؛ إذ أعلنت شركة «أوبو» عن رفع أسعار ٣ موديلات بنسب تتراوح بين ١٢ إلى ١٨%.

الأعلي للطاقة يُلزم المصانع الكبرى بالاعتماد جزئيًا على الطاقة الشمسية

ألزم المجلس الأعلى للطاقة المصانع الكبرى، لاسيما كثيفة الاستهلاك للطاقة، بتدبير جزء من احتياجاتها التشغيلية من خلال الاعتماد على الطاقة الشمسية، لتخفيف الأعباء عن المنظومة التقليدية.

وأوضحت وزارة الصناعة، في بيان ، أن القرار يأتي ضمن خطة الدولة لتسريع التحول نحو مصادر الطاقة النظيفة داخل القطاع الصناعي، بما يتماشى مع توجهات الاستدامة وخفض الانبعاثات.

وقال كامل الوزير، نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، إن الدولة تتجه إلى تشجيع مشروعات محطات الطاقة الشمسية على الاعتماد على الخلايا والألواح المنتجة محليًا، شريطة تمتعها بأسعار تنافسية، مقارنة بالمستوردة، مع الالتزام الكامل بالمواصفات القياسية المعتمدة. وأضاف أن هذا التوجه يسهم في توطين صناعة مكونات الطاقة الجديدة والمتجددة، وتعميق المكون المحلي، بما يدعم الصناعة الوطنية ويعزز سلاسل القيمة المحلية. وأشار الوزير إلى أن استخدام مصادر الطاقة المتجددة أصبح عنصرًا مرجحًا في المفاضلة بين المستثمرين المتقدمين بطلبات إلى وزارة الصناعة لإقامة مصانع جديدة.

و في سياق متصل ، تخطط غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات لمخاطبة وزارة الصناعة والنقل للاستفسار عن الشروط التفصيلية للاعتماد على الطاقة الشمسية، والحوافز المتاحة، بما يضمن وضوح الرؤية أمام المستثمرين وتحفيزهم على التوسع في الاستثمار الصناعي. حيث أكد بسيم يوسف، عضو مجلس إدارة الغرفة، أن الشركات بحاجة إلى معرفة الكميات الدقيقة للطاقة المطلوب تدبيرها من مصادر شمسية لكل منشأة.

وقال يوسف: "الهدف من هذه الخطوات هو تحقيق التوازن بين تشجيع استخدام الطاقة المستدامة وتسهيل الاستثمارات الصناعية، في ظل سعي الشركات للاستفادة من أي حوافز مالية أو ضريبية أو دعم فني، بما يساعدها على خفض تكاليف التشغيل وتقليل الانبعاثات دون التأثير على تنافسية المنتج محليًا وخارجيًا".

اسلام عبدالفتاح

الأسعار أقل من العام الماضي ٢٠%

مجلس الوزراء يكشف حقيقة ارتفاع أسعار الدواجن نتيجة نقص المعروض بالأسواق

نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء بيانًا عبر منصاته على مواقع التواصل الاجتماعي، أوضح خلاله حقيقة ما تم تداوله بشأن ارتفاع أسعار الدواجن بشكل كبير بدعوى نقص المعروض منها في الأسواق.

وأوضح المركز الإعلامي أنه بالتواصل مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، أفادت بتوافر الدواجن بكميات كبيرة في الأسواق، مشيرة إلى أن كميات «الكتاكيت» المنتجة من الأمهات تفوق مثيلاتها في العام الماضي.

وأكدت أن العام الحالي يشهد توافر كميات كبيرة وكافية من الجدود والأمهات وكتاكيت التسمين وبيض المائدة، إلى جانب توافر مخزون استراتيجي من الدواجن المجمدة في ثلاجات المجازر، بما يدعم استقرار أسواق الدواجن.

وأشارت الوزارة إلى أن الزيادة في أسعار الدواجن خلال الفترة الحالية تعد زيادة مؤقتة، وترجع إلى تعاقب المواسم الاجتماعية والدينية التي يزداد خلالها الطلب على الدواجن ومنتجاتها، على أن تعود الأسعار إلى الانخفاض لاحقا.

الصناعة تعلن عن حزمة المهل والتيسيرات الجديدة المقدمة للمشروعات المتعثرة

أعلنت وزارة الصناعة مؤخرًا عن حزمة جديدة من المهل والتيسيرات للمشروعات الصناعية المتعثرة التي تجاوزت المدد الزمنية المقررة لها؛ وذلك انطلاقًا من حرص الوزارة على الحفاظ على مصالح المصنعين ومساعدة المصانع المتعثرة الجادة والراغبة في دوران عجلة الإنتاج، إذ تسري هذه المهل والتيسيرات التي ستنفذها الوزارة ممثلة في الهيئة العامة للتنمية الصناعية حتى ٣٠ أبريل ٢٠٢٦.

وتشمل التيسيرات منح مهلة ٦ أشهر للمشروعات الحاصلة على رخصة البناء ونفذت نسبة بنائية تجاوزت ٧٥٪ من رخصة البناء، مع إعفائها من كامل غرامات التأخير، وذلك من أجل استكمال تنفيذ المشروع وتدبير الآلات والمعدات اللازمة للتشغيل واستخراج رخصة التشغيل والسجل الصناعي خلال فترة الستة أشهر الممنوحة.

كما يتم منح مهلة ٢٢ شهرًا للمشروعات الحاصلة على رخصة البناء، ونفذت نسبة بنائية من ٥٠٪ إلى ما دون ٧٥٪ من رخصة البناء، مع الإعفاء من غرامة التأخير عن فترة الستة أشهر الأولى فقط، ويتم تحصيل الغرامات والتكاليف المعيارية عن باقي فترة التأخير.

فيما تمنح المشروعات الحاصلة على رخصة البناء ولم تنفذ أي نسبة بنائية، أو نفذت نسبة بنائية أقل من ٥٠٪، مهلة ١٨ شهرًا مع الإعفاء من غرامة التأخير عن أول ستة أشهر فقط، ويتم تحصيل الغرامات والتكاليف المعيارية عن باقي فترة التأخير.

وبالنسبة للمشروعات التي تعدت المهلة وصدر قرار بسحب الأرض المخصصة ولم يتم تنفيذ قرار السحب أو تم تنفيذ قرار السحب وما زالت شاغرة ولم يتم طرحها أو تخصيصها لمستثمر آخر، فيمكن إعادة التعامل عليها لذات المخصص له بالسعر الحالي المعتمد بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠ لسنة ٢٠٢٥، مع سداد الغرامات المقررة للاستفادة بما تم تنفيذه من تصميمات ودراسات أو سحبها في حالة عدم تقدمه لإعادة التعامل عليها.

ويُشترط للاستفادة من هذه التيسيرات أن يتم التقدم بطلب إلى الهيئة، مرفقا به نموذج استعلام عقاري وتنفيذي ومالي وقانوني من جهة الولاية لم يمر على إصداره أكثر من ٤٠ يومًا.

نبيع ولا نشتري ؟.. جنون الذهب يتواصل والأسواق تحت الرقابة

توقعات بحدوث موجة تصحيح في الأسعار يرافقها تراجع مؤقت ثم تواصل الصعود مرة أخرى ..

الأجهزة الرقابية تتصدي لأى تلاعب في أعيرة المشغولات الذهبية والأوزان

شهدت أسواق الذهب في مصر ارتفاعات جنونية متتالية، قادت سعر الجرام إلى مستويات قياسية وغير مسبوقة، وسط تدافع من جانب حائزي العملة المحلية «الجنيه» على الشراء، سعيا إلي تحقيق استثمار جيد في أحد أكثر الأصول أمانا على المدى الطويل.

وتفاوتت آراء الخبراء في مصر، بشأن حركة البيع والشراء، فمن جهة يرى البعض ضرورة البيع في ظل عمليات الشراء للحفاظ على مكاسب محدودة، ستكون بديلا لخسائر خلال وقت جني الأرباح، ويرى أخرون الاحتفاظ بالذهب كاستثمار للمدى البعيد.

وجاء هذا الارتفاع الجنوني في مقابل هدوء على المستوى العالمي، إذ سجل سعر الذهب في التعاملات الفورية – منتصف الأسبوع الماضي - نحو 5065 دولارا للأوقية بعدما لامس مستوى قياسي عند 5110 دولارات، بينما تراجعت العقود الأمريكية الآجلة للذهب تسليم فبراير إلى 059.90 دولارا للأوقية.

وقال الرئيس التنفيذي لمنصة «آي صاغة» المتخصصة في تداول الذهب سعيد إمبابي، إن ما يحدث في مصر يعد انعكاسا للأوضاع الجيوسياسية المتوترة واستمرار الطلب من جانب المستثمرين على الذهب عالميا، بالإضافة إلى سياسات أسعار الفائدة المرتبطة بالدولار الأميركي.

وأوضح في تصريحات له أنه توقع حدوث موجة تصحيح في الأسعار يرافقها تراجع مؤقت، ولكن هذا لا يعني هبوط حاد، لأن الصعود سيتواصل بعد هذا الهدوء مرة أخرى، ولن يكون هناك تغيير في الاتجاه العام لأسواق الذهب في وقت قريب.

وعن أسباب استمرار ارتفاع أسعار الذهب في مصر، على الرغم من حركة تصحيح بدأت في مستهل جلسات الثلاثاء الماضي عالميا، قال إن السوق المصرية ما تزال متأثرة بالإقبال الكبير على الشراء، وهذا هو السبب الرئيس لعدم الشعور بانعكاس بداية التصحيح في الأسعار العالمية محليا.

وأضاف: «على الرغم من هذه التحركات السريعة، يظل الذهب أحد أهم الملاذات الآمنة بالنسبة للمستثمرين والراغبين في الاحتفاظ بقوة أموالهم، وذلك في ظل حالة عدم اليقين التي تشهدها الأسواق العالمية، وكذلك في ظل عدم وضوح الرؤية بشأن أسعار الفائدة" .

ووضع سعيد إمبابي افتراضا، بشأن إلغاء الهجمة الأميركية على إيران، وتزامن ذلك مع إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي تثبيت أسعار الفائدة، موضحا أن هذه الحالة ستؤدي إلى حالة من الهدوء في الأسواق، وقد تتراجع أسعار الذهب عالميا بشكل كبير.

ترامب السبب

من جانبه، قال خبير أسواق الذهب وعضو رابطة جواهرجية مصر أحمد حبيب، إن الرئيس الأميركي دونالد ترامب يعد سببا رئيسا في أزمة ارتفاع الذهب عالميا، وانعكاساتها محليا، التي شهدتها الأسواق بوتيرة بطيئة قبل أشهر، وتطورت إلى ارتفاعات جنونية خلال الأيام الأخيرة.

وأضاف، أن السبب الرئيس للارتفاع هو حالة الضبابية وعدم وضوح الرؤية بشأن سقف الارتفاعات السعرية، مع تصاعد التوترات الجيوسياسية وتوقعات ضرب إيران، والرد الإيراني المتوقع أيضا.

ولفت إلى أن كل هذه العوامل انعكست بالسلب على ثقة المستثمرين في أدوات الاستثمارات العادية، لذلك بدأ الإقبال يزيد على المعدن الأصفر، وبالتالي زاد سعره، فزاد الإقبال عليه محليا، وهو الأمر الذي أشعل أسعار الذهب في مصر لتشهد قفزات غير مسبوقة.

وأشار حبيب إلى أن الذهب ليس المعدن الوحيد الذي زاد الإقبال عليه محليا، فمحال الصاغة بدأت للمرة الأولى منذ سنوات تشهد تساؤلات وإقبال من جانب المصريين على شراء سبائك الفضة، لأنها قفزت أيضا بنحو 60 بالمئة خلال أيام قليلة، وبالتالي أصبحت هدفا استثماريا.

وأردف: «أصبح اللجوء إلى الذهب والفضة -بوصفهما ملاذين آمنين- الوسيلة الأفضل للحفاظ على قيمة المال، وهو ما أدى لزيادة التزاحم على محال الصاغة للشراء، وهذا التزاحم يقود إلى ارتفاع الأسعار حتى إذا كان سعر الأوقية قد توقف عن الارتفاع عالميا، فهناك طلب كبير" .

بيع أم شراء

يتساءل كثيرون في ظل الوضع الحالي لسوق الذهب في مصر ما القرار الأمثل: بيع أم شراء؟ ، ويجيب عن هذا السؤال نائب رئيس شعبة الذهب بالغرفة التجارية المصرية لطفي منيب، الذي يرى أن هناك حاجة ماسة إلى الحذر من جانب المواطنين في قرارات الشراء، وذلك في ظل حالة عدم اليقين التي تسيطر على الأسواق.

وقدم منيب النصيحة بعدم المجازفة وشراء الذهب حاليا، ولكنه في الوقت نفسه حذر من اشتروا الذهب بالفعل بعدم التسرع في البيع، والسبب هو عدم اليقين بشأن بلوغ أسعار المعدن الأصفر ذروتها بشكل نهائي حتى الآن.

وأوضح أن هذا التحذير سببه ما تنطوي عليه عمليات الشراء حاليا من مخاطرة، فالمستثمر قد يواجه خسائر إذا تراجعت الأسعار فجأة، بالإضافة إلى ذلك، فإن الاحتفاظ بالذهب -بالنسبة لمن اشتروا بالفعل- قد يكون التصرف الأمثل في حالة ارتفاع الأسعار أكثر، أو انخفاضها فجأة.

ويتفق مع هذا الرأي الرئيس التنفيذي لمنصة «آي صاغة» سعيد إمبابي، الذي يرى أن التصحيح المؤقت للأسعار لا يعني المجازفة بالشراء، وفي الوقت نفسه لا يجب على من اشتروا البيع خلال وقت جني الأرباح، لأن العرض وقتها سيكون كبيرا، وبالتالي الأسعار ستكون أقل.

أما عضو رابطة جواهرجية مصر أحمد حبيب، فقال إن الشراء خلال هذه المرحلة سيكون مجديا اقتصاديا للباحثين عن استثمار على المدى الطويل، أي بمعنى أدق لمن لديه سيولة يريد تجميدها لمدة تقارب العام أو تتجاوزها، وليس لمن يريد جني أرباح سريعة من ارتفاع خاطف.

وأضاف: «الفترة من الآن وحتى منتصف 2026 ستشهد موجات صعود وهبوط غير مسبوقة، ولكن موجات التصحيح لن تكون بنفس قوة الارتفاعات، وبالتالي قرار الشراء سيكون مربحا بشدة لمن سينتظر عام أو عامين للبيع، أو لمن يريد الحفاظ على قيمة عالية لأمواله بعيدا عن المخاطرة».

الأسواق تحت الرقابة

وفي إطار الحرص على حقوق المستهلك ،تواصل الأجهزة الرقابية ممثلة الإدارة العامة لمباحث التموين في تشكيل مجموعات عمل بالتعاون مع مصلحة دمغ المصوغات والموازين بوزارة التموين والتجارة الداخلية للمرور على أسواق ومحلات المعادن الثمينة والمشغولات الذهبية لمتابعة مدى الالتزام ببيع منتجات مطابقة للمواصفات القياسية خاصة مع ارتفاع أسعار الذهب والمعادن الثمينة عالميا خلال هذه الأيام ،وانعكاس ذلك على الأسواق المحلية ،حيث تتصدى الأجهزة الرقابية لأى محاولات من شأنها الإضرار بحقوق المستهلك مع متابعة مدى مطابقة أعيرة الذهب والتأكد من دمغ جميع منتجات المشغولات الذهبية والسبائك والجنيهات المطروحة في الأسواق بمعرفة مصلحة الدمغ والموازين التابعة لوزارة التموين حفاظا على حقوق المستهلك .

و شددت وزارة التموين والتجارة الداخلية على استمرار الحملات الرقابية المفاجئة بكافة المحافظات، وعدم التهاون مع أي محاولات للغش أو التلاعب، واتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة حيال المخالفين، حفاظا على حقوق المواطنين وضمان نزاهة واستقرار سوق المعادن الثمينة، كما يشدد قانون الرقابة على المعادن الثمينة والأحجار الكريمة رقم68 لسنة 1976 وتعديلاته، وقانون قمع الغش والتدليس رقم 48 لسنة 1941 وتعديلاته، وجود عقوبات صارمة للحد من التلاعب في أسعار الذهب أو الفواتير، أو الدمغات، وتصل العقوبة الى الحبس حتى 5 سنوات وغرامات مالية تصل إلى 500 ألف جنيه، لضمان استقرار السوق وحماية المستهلك .

و أشار عبد العال سليمة نائب رئيس شعبة الذهب بمحافظة كفر الشيخ، الى ارتفاع غير مسبوق في أسعار المعدن الثمين خلال الفترة الحالية نتيجة الأحداث العالمية وإن هناك إقبال كبير على شراء السبائك والجنيهات بنسبة 90 % من حركة البيع،و10% للمشغولات،مطالبا بعدم شراء الذهب من منصات السوشيال ميديا والصفحات المجهولة تجنبا لمحاولة البعض التلاعب في الأعيرة بحجة انخفاض قيمة المصنعية ،وأن يكون التعامل مع الشركات أو المحلات التجارية المعتمدة والمرخصة حفاظا على حقوق المواطن في الحصول على منتجات مدموغة من مصلحة الدمغة والموازين.

تصدير الذهب

من ناحية أخرى اكد إيهاب واصف رئيس شعبة الذهب والمعادن الثمينة استمرار تنفيذ استراتيجية مصر لتصبح ضمن أكبر 10 دول مصدرة للمعدن النفيس ، موضحا في تصريحات له أن مصر تستهدف 9 مليارات دولار صادرات من الذهب في نهاية 2026 ، مدعومة بزخم قوي في الطلب الخارجي وتطور ملحوظ في صناعة المشغولات الذهبية.

وأوضح أن التوجه الاستراتيجي يركز على زيادة نسبة تصدير المشغولات بدلا من الذهب الخام حيث تصل نسبة المشغولات من إجمالي الصادرات المصرية 30% حاليًا، إلى جانب تنويع الأسواق المستهدفة في آسيا وأوروبا والدول العربية، وتسهيل الإجراءات أمام المصدرين، مشددا على أن مصر لا تستورد ذهبا خاما، وأن ما يتم من استيراد يقتصر على المشغولات في إطار تبادل صناعي متوازن يقابله تصدير خام بنفس الوزن، دون الضغط على موارد النقد الأجنبي، ويعكس هذا المسار رؤية تستهدف ترسيخ مكانة مصر كمركز لوجستي لصناعة وتصدير الذهب.

وقال واصف : نحن نسير بخطوات محسوبة، وهدفنا خلال عام 2026 الوصول إلى صادرات بقيمة 9 مليارات دولار، وهو رقم قابل للتحقق بإذن الله، بل وقد نتجاوزه في ضوء المؤشرات الحالية وحجم الطلب الخارجي.

وأوضح أن الشعبة وضعت رؤية واضحة لزيادة صادرات الذهب والمشغولات الذهبية المصرية خلال السنوات المقبلة، والتي تستهدف تحقيق نمو سنوي لا يقل عن 25% وخاصة للمشغولات الذهب، والاستراتيجية في إطار التوجهات الحكومية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز الاقتصاد الوطني وزيادة الحصيلة الدولارية من المنتجات المصدرة واستغلال القدرات الإنتاجية المتطورة لصانع الذهب في مصر.. وأشار إلي أن لاستراتيجية الوطنية لزيادة صادرات الذهب تقوم على عدة محاور متوازية، في مقدمتها تطوير الصناعات المرتبطة بالذهب، من خلال دعم البحث والتطوير في تصميم وتصنيع المشغولات الذهبية، إلى جانب توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الجهات الحكومية، وعلى رأسها جهاز تنمية المشروعات.

وأكد أن تنويع الأسواق التصديرية هدف رئيسي للاستراتيجية ، ويتم ذلك عبر المشاركة المكثفة في المعارض الدولية، والترويج للمنتجات المصرية بالخارج، وبناء علاقات تجارية قوية مع الأسواق المستوردة، خاصة في آسيا وأوروبا والدول العربية، بما يضمن استدامة الطلب على الذهب والمشغولات المصرية.

وأشار إلي أن صادرات مصر من الذهب والمشغولات والأحجار الكريمة سجلت نحو 6.76 مليار دولار خلال الشهور العشرة الأولى من 2025، مقابل 2.63 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، بمعدل نمو يقارب 157%، وهو نمو غير مسبوق يعكس نجاح الاستراتيجية المتبعة وسيكون الرقم بنهاية 2026 مفاجئة كبيرة ومؤثر بقوة في اجمالي الصادرات المصرية.

اسامة السيد

توجيهات رئاسية بتوطين صناعة الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية

تابع الرئيس عبد الفتاح السيسي مستجدات مشروع الأجهزة التعويضية، وجهود الدولة من خلال كافة الأجهزة المعنية المختلفة لإنشاء مجمع صناعي شامل للأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية، وفقا لأحدث المعايير التكنولوجية والطبية الدولية بالتعاون مع الخبرات العالمية.

جاء ذلك خلال اجتماع الرئيس السيسي مع الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، والدكتور محمد عوض تاج الدين، مستشار رئيس الجمهورية لشؤون الصحة والوقاية، واللواء السيد الغالي، رئيس مجلس إدارة صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم، واللواء طبيب عيد الطويل رئيس مجلس إدارة شركة لوكوميد مصر، واللواء دكتور محمد متولي رئيس اللجنة الفنية لإدارة مشروع الأجهزة التعويضية، مدير عام الشركة.

وقال السفير محمد الشناوي، المتحدث الرسمي لرئاسة الجمهورية، إنه تم خلال الاجتماع تأكيد حرص الدولة على توفير الأجهزة التعويضية بأعلى درجات ومعايير الكفاءة، وذلك في إطار الحرص على تقديم أفضل سبل الدعم والتمكين للأشخاص ذوى الإعاقة الحركية لتعزيز استقلاليتهم واندماجهم الكامل في المجتمع، وبما يتفق مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

وأضاف المتحدث الرسمي أن الرئيس تابع خلال الاجتماع ما يتعلق بتوطين صناعة الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية، لتوفير الأجهزة التعويضية عالية الجودة بأيدٍ مصرية مدربة.

وفي هذا السياق، تمت الإشارة إلى أنه يُجرى العمل على تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع إنشاء ٧ مراكز للتجميع والمواءمة بالتنسيق مع وزارتي التضامن الاجتماعي والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والهيئة المصرية للشراء الموحد، بالشراكة مع شركة «أوتوبوك» الألمانية.

وأشار المتحدث الرسمي إلى أن الرئيس وجه بضرورة حوكمة إجراءات التعاقد مع الشركات المصنعة للأجهزة التعويضية، بما يضمن الالتزام بالمواصفات الفنية والجودة العالمية، واعتماد العقود وفقا لضوابط واضحة، وتقييم أداء الشركات بشكل دوري، والتأكد من توافق المنتجات مع احتياجات المستفيدين.

وتضمنت توجيهات الرئيس: الإسراع في خطوات امتلاك القدرة التصنيعية للأطراف والأجهزة التعويضية وفق المواصفات القياسية المعتمدة دوليا، من خلال إقامة مجمع صناعي خدمي متكامل لتقديم الخدمة لذوى الإعاقة الحركية، من منظور إنساني وأخلاقي ودينى، مع الأخذ في الاعتبار إمكانية تطوير ذلك المجمع الصناعي ليصبح مركز تميز إقليميا لتقديم تلك الخدمة للمرضى المعاقين حركيًا لكل دول المنطقة، مع الاستفادة من الإمكانات المتاحة حاليًا في مصر فيما يخص مجال الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية.

حماية المستهلك يستعرض الجهود الرقابية المُشددة لضبط الأسواق خلال شهر رمضان

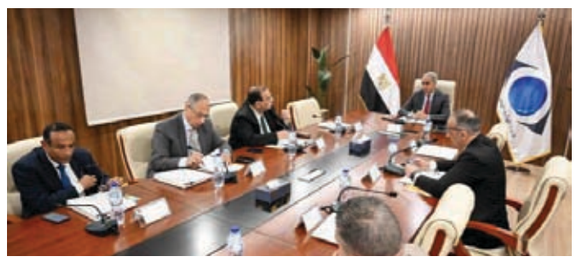

ترأس إبراهيم السجيني، رئيس جهاز حماية المستهلك، اجتماع مجلس إدارة الجهاز بمقره بالقاهرة الجديدة، مؤكدا على الدور الحيوي للجهاز في حماية حقوق المستهلكين وضمان توافر السلع بأسعار عادلة، وذلك تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية ورئيس مجلس الوزراء.

وشدد السجيني على رفع درجة الاستعداد القصوى بالقطاعات كافة والأفرع الإقليمية مع قرب حلول شهر رمضان، ومواصلة الحملات الرقابية الميدانية على الأسواق وسلاسل الإمداد، مع اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة حيال أي ممارسات احتكارية أو تلاعب بالأسعار لضمان استقرار الأسواق وحماية حقوق المواطنين.

وأشار رئيس الجهاز إلى التنسيق الكامل مع الجهات الرقابية المعنية، وعلى رأسها الهيئة القومية لسلامة الغذاء، ومديريات التموين والتجارة الداخلية، وشرطة التموين، لضمان تعزيز الشفافية وترسيخ قواعد المنافسة العادلة.

كما شدد على أهمية سرعة فحص الشكاوى والتعامل الفوري معها، مشيرا إلى تلقي الجهاز خلال يناير الجاري ٢١,٥٩٧ شكوى و١٢٠ بلاغا بشأن مخالفات الأسعار، واتخاذ الإجراءات القانونية حيال المخالفين، بما في ذلك إحالة ٧ شركات للنيابة العامة في ١٨ شكوى.

وأوضح السجيني أن الحملات الرقابية خلال يناير أسفرت عن تنفيذ 862 حملة على ١٠,٣٥٦ منشأة تجارية، وضبط 2,489 قضية متنوعة، تضمنت نحو ٤٤ طنا من السلع، و٨٦,٠٠٠ وحدة من المعلبات والمشروبات منتهية الصلاحية، إضافة إلى ٢٠,٠٠٠ وحدة منتجات تبغ ومشتقاتها، بالتنسيق مع الجهات المعنية.

كما أعلن مجلس إدارة الجهاز عن 6 قرارات استبدال وإسترجاع لصالح المستهلكين بقيمة ٢,٥ مليون جنيه، لضمان حصول المواطنين على حقوقهم كاملة، ومتابعة التزام الشركات بتنفيذ القرارات.

بـ ١٠ مليارات دولار..

شين فينج ستيل» الصينية تخطط لإنشاء مجمع صناعي لإنتاج ألواح السيارات والصلب في مصر

عقد كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل لقاءً مع ممثلي شركة شين فينج ستيل الصينية برئاسة مالو تشانغ الرئيس التنفيذي للشركة لبحث خطة إنشاء مجمع صناعي متكامل لإنتاج ألواح السيارات بعرض ٢,٣٥ م، والألواح الصناعية بعرض ٣,٥٠ م

وتم خلال اللقاء استعراض المشروع الذي يُعد من أكبر الاستثمارات الصناعية المرتقبة في قطاع الصلب، بإجمالي استثمارات تُقدَّر بنحو ١٠ مليارات دولار، وبطاقة إنتاجية تبلغ حوالي ١٠ ملايين طن سنويا، وسيقام المجمع على مساحة ١٠ ملايين متر مربع.

ويضم هذا المجمع الصناعي المتكامل خطوط الدرفلة على الساخن بعرضي ١٧٨٠ مم و٢٢٥٠ مم لإنتاج الصلب الكربوني العادي، والصلب عالي المقاومة منخفض السبيكة، وصلب السيارات، وصلب الأنابيب، وصفائح الحاويات، وفولاذ المعدات الهندسية، إلى جانب خطوط الألواح المتوسطة بعرض ٣٥٠٠ مم لإنتاج ألواح بناء السفن، والجسور، وأوعية الضغط والغلايات، وألواح القوالب، والصفائح الإنشائية الثقيلة.

كما سيتضمن إنتاج الأنابيب غير الملحومة الخاصة بقطاعات النفط والغاز وخطوط النقل والأسطوانات والإنشاءات، كما يضم المشروع وحدات متقدمة الدرفلة على البارد والتقسية وإنتاج الصفائح المجلفنة، ومواد الدرفلة على البارد، وصفائح السيارات والأجهزة المنزلية.

ويضم أيضا خطوط المعالجة العميقة وهياكل محطات الطاقة الشمسية؛ بما يوفر منظومة إنتاج متكاملة تخدم قطاعات السيارات والطاقة والبنية التحتية والصناعات الهندسية الدقيقة، .

سيسهم المشروع في توفير نحو ١٥ ألف فرصة عمل مباشرة وأكثر من ٨٥ ألف فرصة عمل غير مباشرة، إلى جانب نقل التكنولوجيا الحديثة، ورفع كفاءة الكوادر المصرية، وتعميق سلاسل القيمة الصناعية.

وأوضح الوزير أن هذا المشروع يتوافق مع خطة وزارة الصناعة لتوطين صناعة مكونات السيارات بالاعتماد على خام الحديد الموجود في مصر؛ بهدف تقليل فاتورة الاستيراد، وبناء قاعدة صناعية قوية قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلي والانطلاق إلى التصدير؛ بما يعزز تنافسية الصناعة المصرية إقليميا ودوليا.

وأكد التزام الحكومة بتقديم كافة أوجه الدعم للمشروع، وتوفير التسهيلات اللازمة في مجالات الطاقة، والمياه، واللوجستيات؛ بما يضمن سرعة التنفيذ وتحقيق المستهدفات، وأن الدولة تولي أولوية قصوى لجذب الاستثمارات الصناعية الكبرى، خاصة تلك التي تدعم توطين صناعة مكونات السيارات وألواح الصلب الصناعية المتخصصة.

وأشار إلى ضرورة التزام المصانع الجديدة في مصر في مجال الصناعات المعدنية بالتوسع في الاعتماد على الطاقة الشمسية ومصادر الطاقة النظيفة؛ لأن هذه الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة.

وسيسهم في خفض تكلفة الإنتاج وتقليل الانبعاثات وتعزيز التحول نحو الصناعة الخضراء، وكذا التزام هذه المصانع بالاعتماد على خام الحديد المحلي، خاصة في ضوء ما كشفته الدراسات الجيولوجية الحديثة عن توافر خامات واعدة في مناطق الواحات وشرق العوينات ووادي العلاقي بأسوان؛ بما يدعم تعميق التصنيع المحلي، ويوفر مدخلات إنتاج مستقرة تدعم خطة الدولة لتوطين الصناعات المعدنية ومكونات السيارات.

واطلع الوزير على المخطط الزمني لتنفيذ المشروع، وكذا المشروعات التي تنفذها الشركة حاليا بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، خاصة مشروعات مكونات السيارات والأجهزة المنزلية، حيث أكد على الالتزام الصارم بالمواعيد لضمان تنفيذها وفق الخطة وتحقيق أهداف التنمية الصناعية.

رضوى عبدالله

«سين كارز» البلغارية تبحث خططها لتصنيع السيارات الكهربائية في مصر

عقد الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل لقاءً مع ديان كاتراتشيف، سفير بلغاريا في مصر وممثلي شركة سين كارز البلغارية برئاسة روزن دأسكلوف الرئيس التنفيذي للشركة لبحث خطة تصنيع السيارات الكهربائية في مصر بالشراكة مع شركة أو أحد الكيانات الصناعية في مصر، وذلك بحضور المهندس خالد شديد رئيس شركة النصر للسيارات والدكتورة ناهد يوسف رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية والمهندس علاء صلاح، رئيس لجنة السيارات بوزارة الصناعة، وعدد من قيادات وزارتي الصناعي والإنتاج الحربي والهيئة العربية للتصنيع.

وتم خلال اللقاء استعراض خطة الشركة لتصنيع سيارات كهربائية (سيارات ركوب ونقل بضائع مبردة ومركبات نقل جماعي) من خلال نقل التكنولوجيا وخبرات الشركة الطويلة في مجال تصنيع السيارات إلى الشركات العاملة بالسوق المحلي والاستفادة من المنشآت الصناعية القائمة حاليا والقدرات التصنيعية التي أصبحت متاحة في مصر الآن، بما يسهم في تلبية احتياجات السوق المحلي والتصدير للخارج، إلى جانب إنشاء مركز تكنولوجي للبحوث والتطوير بالشركة لتدريب المهندسين والعاملين المصريين.

وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، أن وزارة الصناعة ستولي كافة سبل الدعم للمشروع ليمضي قدما ويتخذ خطوات جادة للتصنيع، لافتا إلى أن الشراكة مع إحدى الشركات أو الكيانات العاملة في تصنيع السيارات في مصر سيسهم في قطع شوط كبير في عملية التصنيع وتوفير الوقت والجهد حتى تدخل الشركة في مرحلة التشغيل والتصنيع لا سيما وأن السوق المصري أصبح به الآن شركات كبرى تعمل في تصنيع المركبات بمختلف أنواعها (أتوبيسات وسيارات كهربائية وتقليدية) من خلال التعاون مع شركاء عالميين، وبعض هذه الشركات يصدر لمختلف أسواق أوروبا وخاصة المملكة المتحدة، ما سيسهم في إنجاح هذه الشراكة ويعزز تنافسية القطاع الصناعي قدرات التصنيع المحلي ويرسخ مكانة مصر كمركز صناعي ولوجستي إقليمي.

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

بين تهديدات أمريكا واستعدادات إيران وتحركات العقلاء

الشرق الأوسط يحبس أنفاسه ..انتظارا للشرارة الأولي من الحرب الكبري

بسابق العالم الزمن لوقف الآلة العسكرية الأمريكية التي تتخذ خطوات متسارعة لتوجيه ضربة لإيران، وفى ظل تصاعد التهديدات الأمريكية بشن ضربة عسكرية على إيران، والتداعيات التي ستنتج عن هذه الضربة في حال تم تنفيذها ، تجرى العديد من التحركات الدبلوماسية في محاولة لفرملة هذه الضربة .

وعلي الرغم من أنه قد يكون من الصعب على أي مراقب التنبؤ بما ستكون عليه الأمور في ظل ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من حشود عسكرية أميركية غير مسبوقة حول إيران، تزامنا مع استنفار سياسي وأمني وعسكري داخل أروقة دول هذه المنطقة، في محاولة لإبعاد شبح الحرب وتداعياتها المدمرة وانعكاساتها السلبية على الجميع ، إلا أنه بات واضحا أن الحرب على إيران قادمة لا محالة، وباتت أمرا حتمياً، وكل ما يقال خلاف ذلك لا يعدو كونه محاولة للتشبث بأي ذريعة وأمل قد تؤخر لحظة المواجهة لا أكثر.

فإدارة ترامب لم تعد تتعامل مع إيران باعتبارها "ملفا نوويا"، بل باعتبارها نظاما سياسيا يجب إخضاعه أو كسره كما حدث مع فنزويلا أو ما يسعى حاليا لتنفيذه ضد كوبا ، فقد تجاوزت واشنطن منذ فترة منطق احتواء السلوك الإيراني وممارسة استراتيجية العقوبات والضغط القسوى إلى منطق إعادة هندسة النظام نفسه، ووضعه على مسار السقوط والتغيير خاصة بعد فشل الرهان على خيار إسقاط النظام من الداخل عبر الاضطرابات والاحتجاجات الشعبية.

هذا التحول بدأ فعليا خلال حرب غزة، حين استخدمت إدارة بايدن الصراع كغطاء استراتيجي لإعادة ترتيب البيئة الإقليمية المحيطة بإيران ، في تلك المرحلة، لم تكن القطع الحربية الأمريكية التي تدفقت إلى الشرق الأوسط تهدف إلى ردع طهران بقدر ما كانت تؤمن مساحة زمنية لإسرائيل كي تضعف المحاور والأذرع الإيرانية في لبنان وسوريا والعراق وغزة واليمن ، ومع إضعاف هذه الأذرع وخروج سوريا تماما بعيدا عن التأثير والتوظيف الإيراني، أصبح الطريق مفتوحا للانتقال من استهداف المحيط إلى استهداف المركز.

جاءت حرب الـ 12 يوما بين تل أبيب وطهران لتؤكد هذا الانتقال، حيث دعمت واشنطن هجوم إسرائيلي واسع على إيران، كما نفذت الولايات المتحدة ضربات مركزة ضد منشآت نووية وصاروخية داخل إيران، في رسالة واضحة بأن طهران لم تعد محمية بخطوط حمراء. كان الهدف الحقيقي من تلك الجولة اختبار قدرة النظام الإيراني على امتصاص الضربة، وقياس حجم الرد، ومدى استعداد الإقليم للانفجار. والنتيجة كانت أن واشنطن وتل أبيب اكتشفوا أن ضرب إيران مباشرة أصبح ممكنا دون أن يؤدي تلقائيا إلى حرب شاملة.

وبحسب إجماع الخبراء ، فهناك حاجة لفهم التحركات العسكرية الأمريكية الأخيرة في المنطقة ، فتحريك حاملة طائرات «إبراهام لينكولن» كاملة مع مدمراتها، ونشر مقاتلات هجومية بعيدة المدى، وإرسال قاذفات استراتيجية، وتعزيز أنظمة الدفاع الصاروخي، وإجراء تدريبات جوية واسعة، لا يمكن تفسيره باعتباره تحركات لردع إيران، فالردع يفترض أن الطرف الآخر يستعد للهجوم، بينما الواقع أن طهران ولا حتى أذرعها لم يظهروا مؤشرات على الرغبة في بدء الضربة الأولى ، و ما يجري في الحقيقة هو إعداد مسرح عمليات للحرب القادمة، حيث تعمل واشنطن على تأمين قواعدها وحلفائها وحرية حركتها قبل إطلاق الضربة الرئيسية.

ترامب حسم خياره، والتراجع عن هذا المسار يتطلب من إيران تقديم تنازلات مستحيلة تتلخص في : «التخلي تماما عن البرنامج النووي و التخلي عن مشروع الصواريخ البالستية خاصة طويلة المدى و التخلي تماما عن دعم أذرعها في الإقليم»، وكلها شروط لن يقبلها نظام المللالي الحاكم هناك.

في المقابل فإن كل التحركات الإقليمية التي شهدناها من مصر والسعودية وقطر وتركيا وسلطنة عمان لم تكن سوى محاولة لتأجيل لحظة الصدام ومنح نافذة أخيرة للمفاوضات وفرصة لطهران لتقديم تنازلات لتفادي الحرب، لكنها لم تغير الاتجاه العام للقرار الأمريكي الذي يرغب في خضوع إيراني كامل لكافة المطالب الأمريكية، وإيران لن تفعل ذلك لأن النتيجة ستكون سقوط مشروع ثورة 1979 بالكامل، كما أن تنفيذ المطالب الأمريكية الإسرائيلية لن يمنع بالضرورة من استمرار استراتيجية تطويق وإسقاط النظام.

ومع ذلك، فإن الضربات الأمريكية «القادمة لا محالة» حتى لو رافقتها إسرائيل، لن تعني بالضرورة إسقاط النظام الإيراني ، و الأرجح أنها ستستهدف مراكز القيادة والسيطرة، والبنية العسكرية والاقتصادية الاستراتيجية، والصف الأول من القيادة بما في ذلك المرشد الأعلى، بهدف شل قدرة النظام على الحكم والردع، لا إسقاطه فوريا.

لكن هذا السيناريو لا يعني أيضا أن إيران ستقف مكتوفة الأيدي، بل سترد باستهداف المصالح الأمريكية في المنطقة، وبوتيرة أعلى مما شهدناه خلال حرب الـ 12 يوما خاصة إطلاق الصواريخ البالستية الإستراتيجية، وهنا أيضا المدن الإسرائيلية ستكون ضمن بنك الأهداف الإيرانية.

دخول الأذرع الإيرانية «حزب الله في لبنان الفصائل العراقية و الحوثيون في اليمن» إلى المعركة سيحول الضربة الأمريكية من عملية محدودة إلى حرب إقليمية واسعة

إدارة ترامب لم تعد تتعامل مع إيران باعتبارها «ملفا نوويا» بل باعتبارها نظاما سياسيا يجب إخضاعه أو كسره

ومع هذه المواجهة القريبة، وبخلاف حرب يونيو 2025، فمتوقع أن تدخل الأذرع الإيرانية «حزب الله في لبنان - الفصائل العراقية و الحوثيون في اليمن» إلى المعركة، لأن اللحظة ستكون فارقة، فهذه ستكون حرب وجود لإيران وللأذرع، كما أن هناك قناعة ويقين لدى ما يسمى محور المقاومة أنه في حال سقطت طهران سيعني بالضرورة إنهاء الأذرع وقطع شريان الدعم الإيراني.

دخول الأذرع هذه المواجهة سيحول الضربة الأمريكية من عملية محدودة إلى حرب إقليمية واسعة، وعندها لن يكون الصراع مجرد مواجهة بين واشنطن وتل أبيب وطهران، بل انفجارا كبيرا يعيد رسم خرائط القوة والنفوذ في الشرق الأوسط بالقوة ، وهذا يفسر التحركات الأمريكية الواسعة تجاه العراق لتحييد كتائب حزب الله العراقي بل وقطع أي علاقات اقتصادية بين بغداد وطهران ، حيث يذهب البعض إلي توقع أوسع بأن تكون هذه البداية لحرب عالمية ثالثة ، مدمرة هذه المرة .

تداخلات عالمية

يلفت الخبراء والمحللون إلى أن التغيير في المواجهة مع إيران لا يكمن في وجود أنظمة أسلحة جديدة، بل في البيئة الإستراتيجية التي ستعمل فيها القوة العسكرية ، فلم تعد إيران قوة إقليمية معزولة تواجه الضغوط الغربية وحدها، بل أصبحت جزءا من منظومة إستراتيجية أوسع غير غربية، تستفيد من التكنولوجيا والعقيدة والتنسيق غير المباشر الصيني والروسي لتعزيز وضعها الدفاعي ورفع تكلفة أي هجوم خارجي ، وهذا لا يجعل إيران منيعة عسكريا، بل يجعل التصعيد أكثر خطورة من الناحية الهيكلية، وأطول أمدا، وأكثر تقلبا سياسيا.

وبحسب خبراء عسكريين فإن اندماج إيران في بيئة إستراتيجية صينية - روسية أوسع أدي إلي تغيير سيكولوجية الردع، حتى وإن لم يُفض إلى اندماج عملياتي سلس ، فلا تشكل أجهزة الاستشعار الصينية، وتكنولوجيا الدفاع الجوي الروسية، وأنظمة القيادة الإيرانية شبكة قتالية موحدة، لكنها تُشكل عاملاً مُضاعفاً للردع ، وتزيد هذه التطورات من حالة عدم اليقين، وتقلل من ثقة الولايات المتحدة في التصعيد، وتجعل السيطرة المبكرة على ساحة المعركة أقل ضماناً ، و هذا الغموض وحده يُغير حسابات صنع القرار في واشنطن وتل أبيب، بغض النظر عن وجود تكامل تقني كامل.

تسلسل الأحداث وتصاعدها

بعد فشل التفاوض بين الولايات المتحدة وإيران حول ملفها النووي والصاروخي الخاص بالصواريخ الباليستية؛ حيث طالبت واشنطن طهران بتقليل مدى صواريخها الباليستية؛ بينما رفضت الأخيرة تقييد مدى صواريخها، وأبلغت واشنطن أنها لن تناقش إلا برنامجها النووي، بدأ الرئيس الأمريكي يلوح بخطوات عملية باقتراب موعد ضرب إيران عسكرياً .

وقبيل القرار الأمريكي بتحرك على عدة مستويات، فعلى الصعيد الداخلي تتخذ طهران عدة تدابير من بينها رفع قدرات التسلح بالجيش الإيراني حيث أضيفت 1000 مسيرة استراتيجية إلى التنظيم القتالي لقوات الجيش الأربع، إضافة إلى تحويل بعض الأماكن إلى ملاجئ تحت الأرض تحسباً للضربة الأمريكية.

وأوضح القائد العام للجيش الإيراني، اللواء أمير حاتمي، أن هذه المسيرات التي شملت أنواعاً قتالية واستطلاعية وانتحارية، صُممت لمواجهة «التهديدات الحديثة»، مؤكداً أن الحفاظ على المزايا الاستراتيجية لرفع مستوى الجاهزية القتالية يظل أولوية قصوى للرد الساحق على أي غزو محتمل.

وتتمتع هذه المسيرات بقدرة فائقة على تدمير أهداف ثابتة ومتحركة في البر والجو والبحر بدقة عالية.

كذلك رفعت إيران من مستوى استنفارها العسكري إلى الدرجة القصوى في منطقة مضيق هرمز الاستراتيجي، معلنةً عن سلسلة إجراءات ميدانية تعكس حالة الجاهزية القتالية لمواجهة التهديدات الأمريكية المتزايدة.

وفي تطور جديد، كشفت السلطات الإيرانية، عن نيتها إجراء مناورات عسكرية واسعة النطاق في مضيق هرمز، تشمل رماية بالذخيرة الحية وقيود جوية مشددة، في خطوة تصعيدية تأتي رداً مباشراً على وصول الأسطول البحري الأمريكي إلى منطقة الشرق الأوسط، حسبما أفادت وكالة أسوشيتد برس.

ووجهت طهران تحذيراً عاجلاً للسفن الملاحية عبر إخطار موجه للبحارة بُث عبر موجات الراديو ، حددت فيه اليوم وغدا موعدا لتنفيذ «عمليات رماية بحرية» في مضيق هرمز.

ويرى مراقبون أن هذه الخطوة تضع أمن الطاقة العالمي على المحك، حيث يمر عبر المضيق نحو 20% من إمدادات النفط العالمية، مما قد يؤدي إلى تعطيل حركة الملاحة الدولية. وتأتي هذه التحركات لتعزيز الجاهزية القتالية للقوات البحرية في مواجهة أي تحركات معادية.

التحركات الإقليمية من مصر والسعودية وقطر وتركيا وسلطنة عمان محاولة لتأجيل لحظة الصدام ومنح نافذة أخيرة للمفاوضات

وعلى الصعيد السياسي الدبلوماسي قام وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي بزيارة إلى تركيا، أول أمس الجمعة ، بعد طرح أنقرة مبادرة للتوسط بين طهران وواشنطن ، وفى هذا الإطار بعث وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي بعدة رسائل لواشنطن والعالم خلال زيارة يقوم به اليوم إلى أنقرة ، حيث قال إن أي هجمة على أي دولة في المنطقة ستؤدي لنتائج سلبية.

الحلفاء جاهزون

وفى سياق التداعيات، أعلن حلفاء إيران في الشرق الأوسط استعدادهم للدخول في حرب إسناد جديدة دعمًا لإيران، و اعتبر حلفاء إيران بالمنطقة، التهديدات الأمريكية بما فيها التهديد باستهداف المرشد الأعلى الإيراني، على خامنئي، تصعيدا بالغ الخطورة، مؤكدين أن المساس به ستكون له تبعات خطيرة.

وحذروا من الانجرار إلى سياسات التصعيد والمغامرات غير المحسوبة، مؤكدين أن أي تورط إقليمي في مثل هذه السياسات سيتحمل الأطراف المعنيون مسؤوليات كبيرة إزاءه، وهددوا باستهداف إسرائيل في حال استهداف إيران بضربات أمريكية .

وفي هذا السياق، لوح حزب الله في لبنان بالتدخل في حال تعرضت إيران لهجوم أمريكي، حيث أعلن الأمين العام للحزب نعيم قاسم أن الحزب يقف في جبهة واحدة مع طهران، وأن الحزب ليس حياديا في مسألة إيران، مؤكدا أن هذا الموقف نابع من قناعة فكرية وعقائدية وسياسية، ومن التزام واضح بخيار «الولي الفقيه» الذي يشكل المرجعية القيادية في القضايا المصيرية والتحديات الكبرى.

وفي العراق، رفعت فصائل سقف جهوزيتها، معلنة الانحياز الكامل والمساندة الميدانية لإيران ضد أي هجوم أمريكي محتمل، وأكد الأمين العام لحركة النجباء، أكرم الكعبي، أن شعب العراق لن يقف متفرجا على استهداف أصدقائه الذين وقفوا معه في محنته خلال محاربة الإرهاب والتكفير، وفق ما نقلته منصة إيران بالعربية، كما طالبت كتائب حزب الله العراقي في بيان بالاستعداد لحرب شاملة دعما لإيران، مشيرة إلى أن طهران وقفت لأكثر من 4 عقود إلى جانب المستضعفين وقضايا الأمة، دون تمييز مذهبي أو عرقي.

مصر والحرب المرتقبة

لا تقف مصر بعيدا عن الأزمة الحالية المتصاعدة بين واشنطن وطهران ، فهي تدرك جيدا مدي خطورة اندلاع حرب علي كل كل دول المنطقة ، وهو ما أكد عليه الرئيس عبد الفتاح السيسي، الجمعة ، خلال زيارة تفقدية إلى الأكاديمية العسكرية المصرية بالعاصمة الجديدة ، حيث قال إن مصر تبذل جهداً كبيراً بهدوء للتوصل بأي شكل من الأشكال إلى الحوار لخفض التصعيد بشأن الأزمة في إيران، محذراً من تداعيات خطيرة جداً على المنطقة.

وأضاف الرئيس السيسي : «العالم كله يمر بأزمات وهناك متغيرات كثيرة سيكون لها تأثيرها على العالم، ومصر جزء من هذا العالم" .

وتابع: «هناك مشكلة تتصاعد، وقد يكون لها تأثير على المنطقة، وهي الأزمة مع إيران، وهنا نناشد ونبذل جهدا كبيراً بهدوء للتوصل بأي شكل من الأشكال إلى الحوار لخفض التصعيد، ونتحسب من أن يكون لهذه الأزمة تداعيات خطيرة جدا على منطقتنا إذا وقع اقتتال، وكذلك تداعيات اقتصادية».

كذلك اعلنت وزارة الخارجية المصرية أمس أنه في إطار تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية بخفض التصعيد في منطقة الشرق الأوسط، أجرى د. بدر عبد العاطي وزير الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج اتصالات مكثفة خلال الساعات الماضية بكل من «عباس عراقجي» وزير خارجية إيران، و «ستيف ويتكوف» المبعوث الأمريكي الخاص للشرق الأوسط، والشيخ «محمد بن عبد الرحمن»، رئيس وزراء ووزير خارجية قطر، و «هاكان فيدان»، وزير خارجية تركيا، و «بدر بن حمد البوسعيدي»، وزير خارجية سلطنة عمان، حيث تناولت الاتصالات المستجدات بالمنطقة في ظل تصاعد حدة التوتر بالإقليم.

وأكد الوزير عبد العاطي ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى خفض التصعيد وإيجاد حلول سلمية من خلال الدبلوماسية والحوار تسهم في الحد من التوتر والتهدئة، مشدداً على أنه لا توجد حلول عسكرية لمختلف التحديات التي تواجه المنطقة، وأنه من الضروري الحيلولة دون انزلاق المنطقة إلى حالة من انعدام الأمن والاستقرار، ومواصلة التفاعل والتواصل البناء بين الأطراف المعنية بشكل يسهم في عودة الولايات المتحدة وإيران إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى تسوية سلمية وتوافقية على أسس الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة لجميع الأطراف، وبما يدعم الأمن والاستقرار الإقليمي.

وتم التوافق خلال سلسلة الاتصالات على مواصلة العمل الجاد لخفض التصعيد وتغليب الحلول الدبلوماسية.

ويجمع الخبراء علي التحذير من خطورة التصعيد الحالي في المنطقة، مشددين على أن أي صراع محتمل مع إيران لن تقف تداعياته عند طرفي النزاع فحسب، بل ستطال الإقليم بأكمله ، وموضحين أن أول انعكاس لأي صراع مع إيران سيكون ارتفاع أسعار النفط عالميا، والدول العربية -وخاصة المستوردة للبترول- هي من ستتحمل الفاتورة الأكبر لهذه التداعيات السلبية .

السعودية وتركيا علي الخط

كما قلنا فإن هناك تحركات وأصوات أخرى ما زالت تبحث عن نافذة حوارية وتسوية تساعد على إبعاد شبح الحرب ، حتي من داخل إيران نفسها ، وهنا يمكن فهم الاتصال الهاتفي الذي جرى بين الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، والذي أكد فيه بزشكيان ترحيب بلاده بأي مسار يفضي إلى السلام ومنع الحرب، وهو موقف يعبر عن هواجس المنظومة الإيرانية والمؤسسة العسكرية التي تفضل عدم الوصول إلى نقطة اللاعودة وما فيها من تداعيات قد تضع النظام أمام مصير مجهول، وبخاصة أن بزشكيان وفي ظل هذه الأوضاع لا يتحدث من منطلق موقعه كرئيس للسلطة التنفيذية، بل أيضا باعتباره رئيسا للمجلس الأعلى للأمن القومي الذي يتولى مسؤولية ترجمة قرارات المرشد الأعلى السياسية والعسكرية والأمنية وحتى الاقتصادية.

ومقابل الموقف السعودي الواضح «بعدم قبول أي اعتداء أو تهديد أو إثارة توتر ضد إيران»، واستعداد ولي العهد «لأي تعاون مشترك مع إيران وسائر دول المنطقة لإرساء السلام والأمن المستدام. تأتي إشارات من تركيا، الجار الغربي لإيران، تتحدث عن استعدادات تركية لإنشاء منطقة عازلة على حدودها مع إيران لاستيعاب موجات من اللاجئين ضخمة، مما يعزز الاعتقاد بوجود معلومات لدى القيادة التركية بأن العملية العسكرية الأميركية ستحسم، ولن تقتصر على عملية تأديب للنظام بل بهدف إسقاطه، وما يستتبع ذلك من دخول إيران في حروب داخلية وفوضى شاملة قد تضع هذا البلد على طريق التفكك.

سيناريوهات متعددة

وانطلاقاً من هذه المعطيات، يمكن الدخول في تقدير السيناريو المتوقع للعملية العسكرية الأميركية ضد إيران، والمسار الذي قد تتبعه الضربات ضدها ، من خلال مسار تصاعدي يقوم على استخدام الوجود العسكري والانتشار غير المسبوق في فرض حصار بحري اقتصادي خانق على النظام وحرمانه من التصدير والاستيراد، وهو خيار قد يكون بديلاً عن الحرب وتداعياتها.

أما الخيار الثاني فتراهن فيه واشنطن على نتائج ميدانية لعمل عسكري واسع، من خلال توجيه ضربات صاروخية وقصف جوي لأيام عدة يستهدف الأصول السياسية بما فيها قيادة النظام والمؤسسات الرسمية، والأصول العسكرية من قواعد ومراكز تحكم وسيطرة وقواعد إطلاق صواريخ ومنصاتها ومراكز تصنيعها، إلى جانب مراكز إطلاق وتصنيع الطائرات المسيرة، وطرق الإمداد اللوجيستي وحركة القوات الأرضية، بحيث يستطيع إلحاق دمار واسع بالمنظومة العسكرية وأصابتها بالشلل التام.

وتزامناً مع هذا الحراك الداخلي وضعف القدرات العسكرية للنظام وتراجع مقاومته، قد تجد القوات الأميركية أن الميدان بات يسمح لها بعملية إنزال بري للسيطرة على كل الساحل الغربي لمياه الخليج. وهي عملية محفوفة بكثير من الأخطار، إلا أنها في حال حصولها فإنها تمنع واشنطن القدرة على إنهاء تحكم طهران بمضيق هرمز، وحرمانها من مصادر الطاقة (النفطية والغازية) والاستيلاء على الموانئ التي تشكل الشريان والعصب الأساس للاقتصاد والحياة اليومية لإيران. وهي خطوة في حال حصلت فستسمح للرئيس الأميركي إعلان نهاية التهديد الذي يشكله النظام والمحور الذي يقوده والقضاء على مصادر الخطر الوجودي الذي يهدد إسرائيل، ومن ثم الانتقال بالمنطقة إلى مرحلة جديدة هو الذي يتحكم بطبيعتها واتجاهاتها .

مصر لا تقف بعيدا عن الأزمة الحالية المتصاعدة و الرئيس عبد الفتاح السيسي حذر من تداعيات خطيرة جداً على المنطقة .. والدبلوماسية المصرية تقود تحركات و اتصالات مكثفة لوقف التصعيد